العدد ١١١

مجلة أسبوعية تحليلية

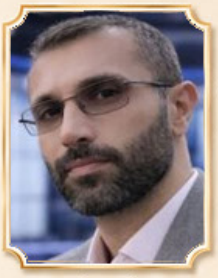
جواد سلهب
باحث وكاتب في الشؤون السياسية

أسعد عبدالله عبدعلي
باحث عراقي

ماجد الشويلي
الباحث في الشؤون العقائدية والسياسية

د. هيثم الخزعلي
باحث واكاديمي

ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي

سعيد الجياشي
مستشار الشؤون الستراتيجية

حسن عبد الهادي العكيلي
محلل وكاتب و باحث

مانع الزاملي
بكالوريوس قانون

كامل الصافي الموسوي
كاتب و محلل و باحث سياسي

د. أنمار نزار الدروبي
كاتب وباحث في الشؤون السياسية

عمر حلمي الغول
كاتب وباحث سياسي

د. عدنان عويد
كاتب وباحث وناقد أدبي من ديرالزور

جليل هاشم البكاء
شاعر وكاتب روائي

رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي عراقي

بان غانم محمد صالح
البكالوريوس في اللغة الإنجليزية

العنوان

ناجي الغزي	كيف قاد التضخم الإداري العراق إلى حافة الأزمة المالية؟
د. هيثم الخزعلي	أزمة السيولة المالية وإمكانية الحل
ماجد الشويلي	ماذا يحدث عندما تعجز الدولة عن دفع الرواتب؟
أسعد عبدالله عبدعلي	"رواتب الموظفين على صفيح ساخن"
جواد سلهب	"مخاض النظام العالمي: حين تُحضر إيران طاولتها إلى "يالطا الجديدة
د. أنمار نزار الدروبي	الأزمة العالمية الحالية ومستقبل الشرق الأوسط !
كامل الصافي الموسوي	السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ علي الزيدي المحترم تطبيق قانون من اين لك هذا هو الحل
مانع الزاملي	الطائرات المسيرة انواعها ودورها في الحرب الحديثة
حسن عبد الهادي العكيلي	السيد علي الزيدي... الأزمة ليست في المال، بل في العقول التي تُدير الأزمة
سعيد الجياشي	السيادة العراقية وحرمة الدم العراقي
بـان غانم محمد صـالـح	الدبلوماسية، القوة الناعمة التي تقود الى الهدف بأشكال متعددة
رياض الفرطوسي	شيعة العراق : من يدير المعركة.. ومن يحفر القبر؟
جليل هاشم البكاء	سيخزيهم الله، من هو الذيل؟ - بوصلة المواقف
د. عدنان عويد	أين موقع الحامل الاجتماعي النهضوي في مجتمعاتنا العربية؟
عمر حلمي الغول	وحدة الحال بين الاستعمار وقانون الغاب

كيف قاد التضخم الإداري العراق إلى حافة الأزمة المالية؟

ناجي الغزي

www.shahidkhames.com

تحولت الوظيفة الحكومية في العراق من وسيلة لإدارة الدولة إلى أداة لإدارة السياسة شراء الاستقرار الاجتماعي وكسب الولاءات الانتخابية، مما أدى إلى تضخم إداري هائل أصبح عبئا ثقيلاً على المالية العامة وأدى إلى أزمة رواتب خانقة.

لماذا هي أزمة بنيوية؟

- تعتمد الدولة على دخل واحد بينما تتحمل نفقات ثابتة ومتزايدة لعشرات الملايين من الموظفين والمتقاعدين.
- انخفاض الإنتاجية وتراجع الكفاءة الإدارية وارتفاع تكلفة إدارة الدولة.
- ضعف القطاع الخاص ومنافسته من الدولة في سوق العمل.
- تحول الجامعات إلى مصانع لخريجين باحثين عن وظيفة حكومية فقط.

من الأسباب إلى النتيجة

الاعتماد على مورد واحد
النفط هو المصدر شبه الوحيد للدخل..أي اضطراب يؤدي إلى أزمة داخلية.

ضعف الاستثمار والإنتاج
تباطؤ المشاريع وتراجع القطاعين الصناعي والزراعي وتراجع الإيرادات.

ارتفاع الإنفاق التشغيلي
يلتهم الجزء الأكبر من الموازنة العامة على حساب الاستثمار والتنمية.

تضخم الجهاز الإداري
تكرار الاختصاصات وزيادة الأعداد دون تحسين في الأداء.

تعيينات عشوائية ومحاصصة سياسية
فتح باب التعيين في كل أزمة أو استحقاق انتخابي بلا حاجة فعلية.

الجوهر الحقيقي للمشكلة

ليست المشكلة في الموظف، بل في السياسات التي صنعت هذا التضخم.

السياسات
صنعت تضخماً إدارياً واقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط ويوزع الدخل بدل أن ينتج الثروة.

الموظف
استجاب لسياسة حكومية أقتعته بأن الوظيفة العامة هي الخيار الأكثر أمناً.

النتيجة: أزمة رواتب خانقة

- تأخر الرواتب أو تقسيطها أو تخفيضها.
- ارتفاع الدين الداخلي والعجز المالي.
- تآكل القوة الشرائية للمواطن.
- تراجع الثقة بالنظام المالي والاقتصادي.
- اتساع الفجوة بين الإيرادات والالتزامات سنة بعد أخرى.

خطوات متوازية لمعالجة الأزمة

1. **التحول إلى موازنة البرامج والأداء**
يرتبط الإنفاق بنتائج قابلة للقياس، لا بمخصصات سنوية ثابتة.

2. **وقف التعيينات العشوائية**
وربط أي تعيين جديد بخطط التنمية والإحلال الطبيعي للوظائف.

3. **توجيه الإنفاق العام إلى الاستثمار**
تحويل الأموال من الاستهلاك إلى الاستثمار المنتج لخلق أصول ومصادر دخل جديدة.

4. **دعم القطاع الخاص**
تقديم الحوافز الضريبية والتمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. **إصلاح النظام الضريبي والجمركي**
وتعظيم الإيرادات غير النفطية لتفليل هشاشة المالية العامة.

6. **مكافحة الفساد المالي والإداري**
الذي يستنزف موارد الدولة ويضعف ثقة المستثمرين ويهدر فرص التنمية.

7. **إعادة هيكلة الجهاز الإداري**
وفق معايير الكفاءة والحاجة الفعلية، وليس وفق المحاصصة أو الضغوط السياسية.

الخلاصة

أزمة الرواتب ليست مجرد أزمة سيولة، بل هي نتيجة لنموذج اقتصادي مشوه يعتمد على مورد واحد ويفو ق الإنفاق الاستهلاكي على الاستثمار.

الحل لا يكون بالاقتراض أو التأجيل، بل بإصلاح شامل يعيد بناء الاقتصاد على أسس الإنتاج والتنوع والكفاءة.

التحول من دولة توزع الثروة النفطية إلى دولة تُنتج الثروة وتديرها بكفاءة.

أرقام ودلالات

- ملايين الموظفين والمتقاعدين يشكلون الكتلة الأكبر في الإنفاق العام.
- أكثر من 80% من الموازنة تذهب إلى الإنفاق التشغيلي في بعض السنوات.
- أكثر من 90% من الإيرادات تعتمد على النفط الخام.
- القطاع الخاص لا يسهم إلا باة بنسبة محدودة في الناتج المحلي والتوظيف.

> الدول لا تُقاس بعدد الموظفين الذين تدفع لهم الرواتب، بل بقدرتها على إنتاج الثروة وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد قادر على الصمود أمام الأزمات.

كيف قاد التضخم الإداري العراق إلى حافة الأزمة المالية؟

ناجي الغزي

لم تعد أزمة الرواتب في العراق مجرد مشكلة مالية عابرة، ولا أزمة سيولة يمكن تجاوزها بتأخير دفعة أو الاقتراض الداخلي أو استخدام أدوات نقدية مؤقتة. فما يواجهه العراق اليوم هو نتيجة تراكمات استمرت لأكثر من عقدين، تحولت خلالها الوظيفة الحكومية تدريجياً من وسيلة لإدارة الدولة إلى أداة لإدارة السياسة، ومن حاجة إدارية إلى وسيلة لامتصاص البطالة وشراء الاستقرار الاجتماعي وكسب الولاءات الانتخابية. لقد نشأ نموذج اقتصادي مشوه يقوم على قاعدة بسيطة لكنها شديدة الخطورة: كلما ارتفعت معدلات البطالة، كان الحل الأسرع هو فتح باب التعيين الحكومي. ومع كل أزمة سياسية أو موجة احتجاج أو استحقاق انتخابي، أضيفت آلاف الدرجات الوظيفية، من دون أن ترتبط دائماً بحاجة حقيقية داخل المؤسسات أو بخطط تنموية أو بإصلاح إداري فعلي. ومن هنا بدأ التضخم الإداري يتحول إلى عبء بنيوي على الدولة والمالية العامة.

من إدارة الدولة إلى إدارة قوائم الرواتب

بمرور الوقت، أصبحت وزارات ومؤسسات كثيرة منشغلة بإدارة كتلة ضخمة من الرواتب والمخصصات أكثر من انشغالها ببناء قدرات إنتاجية أو تحسين الخدمات. واتسع الإنفاق التشغيلي حتى استحوذ على جزء كبير من الموازنة، في مقابل تراجع المساحة المالية المخصصة للاستثمار والمشروعات المنتجة والبنية التحتية. وهذا الاختلال لم يؤد فقط إلى تضخم كلفة الجهاز الحكومي، بل قلل أيضاً من قدرة الدولة على تكوين أصول جديدة أو إنشاء مصادر دخل مستدامة. فكل دينار يتجه إلى الإنفاق غير المنتج يقلل، في حال محدودية الموارد، من قدرة الموازنة على تمويل مشروع يمكن أن يخلق فرص عمل أو يرفع الإنتاجية أو يزيد الإيرادات مستقبلاً. وتزداد خطورة هذه المعادلة لأن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام. وهذا يعني أن أي تراجع في الأسعار أو الصادرات أو حركة التجارة العالمية يمكن أن يتحول سريعاً إلى ضغط داخلي على الموازنة والرواتب والإنفاق الاجتماعي.

اقتصاد يعتمد على مورد واحد

إن الدولة التي تعتمد على مصدر دخل رئيس واحد، بينما تتحمل التزامات ثابتة ومتزايدة تجاه الموظفين والمتقاعدين وشبكات الحماية الاجتماعية، تشبه أسرة تعتمد على راتب واحد وتواصل زيادة نفقاتها كل عام من دون زيادة مقابلة في دخلها. ولهذا فالمشكلة ليست نقص أموال مؤقتاً، بل اختلالاً هيكلياً في العلاقة بين الإيرادات والإنفاق. فالترهل الإداري لا يعني زيادة عدد الموظفين فقط، بل يعني أيضاً انخفاض الإنتاجية، وتكرار الاختصاصات، وتعدد الحلقات البيروقراطية، وبطء اتخاذ القرار، وارتفاع كلفة إدارة الدولة.وعندما يصبح الجهاز الحكومي أكبر من حاجة الاقتصاد وقدرة المالية العامة، فإن الرواتب تتحول من أداة استقرار إلى مصدر دائم للضغط المالي.

ضعف القطاع الخاص وتراجع الإنتاج

في المقابل، بقي القطاع الخاص ضعيفاً وغير قادر على امتصاص الأعداد الكبيرة الداخلة إلى سوق العمل. بل إن الدولة نفسها نافسته عندما قدمت الوظيفة الحكومية بوصفها الخيار الأكثر أماناً من حيث الراتب والتقاعد والاستقرار الوظيفي. وبهذه الطريقة تشكلت ثقافة اقتصادية لدى أجيال واسعة تعتبر التعيين الحكومي نهاية طبيعية للتعليم، بينما تراجع الاهتمام بريادة الأعمال والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والخدمات الحديثة. وأصبحت الجامعات تنتج أعداداً متزايدة من الخريجين الباحثين عن وظيفة عامة، بدلاً من أن تكون جزءاً من منظومة تصنع مهارات إنتاجية ومبتكرين وأصحاب مشاريع. ومع استمرار هذه المعادلة، فإن المشكلة لن تقتصر على تأخر الرواتب، بل ستصل إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها من دون استنزاف الاحتياطيات أو التوسع في الاقتراض.

المشكلة في السياسات لا في الموظف

من الخطأ تحميل الموظف مسؤولية الأزمة. فالموظف لم يصنع هذا النموذج، بل استجاب لسياسة حكومية رسخت فكرة أن الوظيفة العامة هي المسار الأكثر ضماناً، في وقت لم تنجح فيه الدولة في بناء اقتصاد خاص قادر على توفير بدائل حقيقية. ولهذا لا يكون الإصلاح بخفض الرواتب بصورة عشوائية أو تحميل المواطنين كلفة السياسات السابقة، بل بإعادة صياغة فلسفة الاقتصاد والإدارة العامة. إن أي معالجة جادة يجب أن تميز بين حماية حقوق الموظفين الحاليين وبين وقف التوسع غير المنضبط في التوظيف مستقبلاً. كما ينبغي رفع إنتاجية الجهاز الحكومي، وإعادة توزيع القوى العاملة بين المؤسسات وفق الحاجة، ومعالجة التكرار الوظيفي، وتطوير الإدارة الرقمية لتقليل الكلفة والروتين.

خطوات متوازية للإصلاح

تبدأ المعالجة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري وفق معايير الكفاءة والحاجة الفعلية، بعيداً عن المحاصصة والضغوط السياسية. ويجب وقف التعيينات العشوائية، وربط أي تعيين جديد بخطط الموارد البشرية والإحلال الطبيعي والاحتياجات الحقيقية للمؤسسات. كما ينبغي توجيه جزء أكبر من الإنفاق العام تدريجياً من الاستهلاك إلى الاستثمار، ولا سيما في المشروعات التي تخلق أصولاً إنتاجية وفرص عمل وتدفقات مالية مستدامة.ويحتاج العراق كذلك إلى برنامج وطني حقيقي لدعم القطاع الخاص، عبر التمويل الميسر، والضمانات الائتمانية، والحوافز الضريبية، وتسهيل تسجيل الشركات، وحماية المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال. فخلق وظيفة مستقرة في القطاع الخاص أكثر استدامة من إضافة درجة وظيفية جديدة إلى جهاز حكومي متخم. ومن الضروري أيضاً إصلاح النظامين الضريبي والجمركي وتوسيع الإيرادات غير النفطية، ليس من خلال زيادة الأعباء على الفئات الضعيفة، بل عبر مكافحة التهرب، وأتمتة التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وضبط المنافذ، ومنع الفساد. ويرتبط ذلك بمكافحة الفساد المالي والإداري الذي يستنزف الموارد ويرفع كلفة المشاريع ويضعف ثقة المستثمرين. كما ينبغي الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء، بحيث يرتبط الإنفاق بنتائج قابلة للقياس، لا بمجرد تخصيصات سنوية تتكرر من دون تقييم للأثر.

من دولة موزعة للريع إلى دولة منتجة

إن أخطر ما تكشفه أزمة الرواتب هو هشاشة النموذج الاقتصادي الذي اعتمد عليه العراق لسنوات طويلة. فالدولة القوية لا تقاس بعدد الموظفين الذين تمول رواتبهم، بل بقدرتها على إنتاج الثروة وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد قادر على الصمود أمام الأزمات. ولهذا يجب النظر إلى الأزمة الحالية بوصفها فرصة لإعادة بناء النموذج الاقتصادي، لا مجرد مشكلة سيولة تحتاج إلى حل مؤقت. فإذا استمرت الدولة في استخدام الأدوات نفسها، من التعيين غير المخطط والاقتراض وتمويل الإنفاق التشغيلي على حساب الاستثمار، فإن الأزمات ستتكرر بصورة أشد، وستتسع الفجوة بين الإيرادات والالتزامات عاماً بعد عام. أما إذا تحولت الصدمة إلى برنامج إصلاح اقتصادي وإداري متدرج، فقد تكون بداية انتقال من دولة توزع الإيرادات النفطية إلى دولة تنتج الثروة وتديرها بكفاءة.

الخاتمة

إن حماية الرواتب على المدى الطويل لا تتحقق بزيادة الاقتراض ولا بتأجيل الاستحقاقات، بل ببناء اقتصاد قادر على تمويلها بصورة مستدامة. وهذا يتطلب جهازاً حكومياً أكثر كفاءة، وقطاعاً خاصاً أكثر قوة، وإيرادات غير نفطية أوسع، واستثماراً أعلى، وإدارة مالية أكثر انضباطاً. المعادلة واضحة: كلما توسع الاقتصاد المنتج، تراجعت هشاشة الموازنة، وكلما استمر الاعتماد على النفط والتوظيف الحكومي، بقيت الرواتب رهينة تقلبات الخارج.لذلك فإن الإصلاح الحقيقي لا يستهدف الموظف، بل يستهدف النموذج الذي جعل الوظيفة العامة بديلاً عن التنمية. وعندما يصبح خلق فرص العمل مسؤولية الاقتصاد كله، لا الموازنة وحدها، يمكن للعراق أن يحمي الرواتب والاستقرار المالي ويضمن مستقبلاً أكثر أمناً للأجيال القادمة.

أزمة السيولة المالية وإمكانية الحل

د. هيثم الخزعلي

أزمة السيولة في العراق لم تعد مسألة ظرفية، بل تعكس اختلالاً في بنية المالية إلعامة والنظام المصرفي والاقتصاد الحقيقي. والحل لا يقتصر على الاقتراض أو تقليص النفقات، بل يتطلب تعبئة السيولة المكتنزة خارج الجهاز المصرفي وتحويلها إلى قوة تمويلية منتجة.

الفرصة الأساسية

يُقدر وجود عشرات المليارات من الدولارات مكتنزة خارج النظام المصرفي في العراق. المشكلة ليست في وجود هذة الأموال، بل في تعطيلها خارج القنوات المصرفية، بدل أن تتحول إلى استثمار وتمويل للمشروعات وتدعم الاقتصاد الوطني.

واقع المالية والسيولة في العراق (بيانات حديثة)

ضغوط الموازنة العامة

- العجز المالي المتوقع 2025: 7.5% من الناتج المحلي.
- الأجور والمعاشات: 24% من الناتج
- الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات.
- سعر النفط اللازم للتوازن ارتفع من 54$ عام 2020 إلى 84$ عام 2024

الاحتياطيات الأجنبية

127.5 تريليون دينار (حوالي 28% من قيمة العملة المصدرة) تغطي نحو 14 شهراً من الاستيرادات.

العملة المصدرة والودائع

العملة المصدرة: 99.9 تريليون دينار

الودائع الادخارية والثابتة: 25.3 تريليون دينار فقط

العملة المتداولة خارج المصارف

من إجمالي العملة المصدرة توجد خارج النظام المصرفي.

أداة مقترحة: سندات الاحتياط الذهبي

مزايا الأداة

- تخفيف الضغط على الخزينة وتقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.
- توسيع سوق الدين المحلي وتعميق النظام المالي.
- إدخال شريحة أكبر من المواطنين إلى القطاع المالي الرسمي.
- تمويل الإنفاق والاستثمار دون استنزاف مباشر للاحتياطيات الأجنبية.

تصميم الأداة

سندات حكومية مقومة بالدينار لمدة سنة أو أكثر مرتبطة بسعر كمية محددة من الذهب.

- الاستحقاق نقداً بالدينار وفق سعر الذهب في تاريخ السداد (وليس تسليماً عينياً للذهب).
- عائد ثابت أو يجمع بين فائدة معتدلة ونسبة من ارتفاع سعر الذهب.
- جاذبة للمواطن وتعد أداة ادخارية مرتبطة بملاذ آمن تقليدياً.

الفصل المؤسسي والإطار القانوني

وزارة المالية

تتولي إصدار السندات وإدارتها، مع الفصل التام بين الاحتياطيات وتمويل الموازنة، ومنع التمويل النقدي المباشر للعجز وفق توصيات صندوق النقد الدولي.

البنك المركزي العراقي

يتولى حفظ وإدارة الاحتياطيات الأجنبية والذهب ، واستقرار السياسة النقدية، والتنظيم والرقابة والتسوية الفنية للسوق، مع الحفاظ على استقلاله الكامل.

تنفيذ البرنامج على مراحل

1. إصدار تجريبي محدود

طرح تجريبي بعدة تريليونات من الدنانير لقياس استجابة السوق وتعديل التصميم وفق النتائج.

2. إتاحة الاكتتاب

عن طريق المصارف الحكومية والخاصة والمحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع.

3. تصميم السندات

إصدار بفئات صغيرة ومتوسطة لإتاحة المشاركة الواسعة للمواطنين.

4. حوافز وسيولة

حوافز ضريبية محدودة، وسوق ثانوية، واهكانية استخدامها كضمان مصرفي.

شروط النجاح

استثمار منتج

توجيه الإنفاق نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية والخدمات الأساسية.

إصلاح مالي

تنمية الإيرادات غير النفطية، وضبط النفقات الجارية، ورفع كفاءة الإنفاق العام.

تسهيل الائتمان

تطوير الإطار التشريعي وزيادة إتاحة التمويل للقطاع الخاص والمشروعات المنتجة.

تعزيز الثقة بالمصارف

تطوير ضمان الودائع، والحوكمة المصرفية، وتوسيع الخدمات المصرفية الرقمية.

الخلاصة

العراق لا يعاني نقصاً في الموارد.بل ضعفاً في تدوير السيولة داخل الاقتصاد. سندات الاحتياط الذهبي يمكن أن تكون أداة مبتكرة ضمن حزمة إصلاحات متكاملة. الهدف تحويل الأموال المعطلة إلى قوة اقتصادية منتجة تدعم الاستقرار والتنمية.

ما لا تفعله الأداة

- ليست حلاً دائماً للعجز المالي، بل تؤجل الالتزام ولا تلغيه.
- لا تستخدم لتحويل الاحتياطيات أو بيع الذهب لتمويل الإنفاق.
- لا تغني عن الإصلاحات الهيكلية للنظام المالي والمصرفي.

أزمة السيولة المالية وإمكانية الحل

د. هيثم الخزعلي

لم تعد أزمة السيولة المالية في العراق مشكلة ظرفية يمكن معالجتها بتأخير بعض المدفوعات أو بالاقتراض قصير الأجل، بل أصبحت مؤشراً على اختلال أعمق في بنية المالية العامة، وفي العلاقة بين الدولة والجهاز المصرفي والاقتصاد الحقيقي. وقد تركزت الحلول المطروحة في الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الفجوة التمويلية، وضغط النفقات العامة عبر تقليص الإنفاق غير الضروري ودمج بعض الوزارات والمؤسسات. ومع أهمية هذه الأدوات ضمن برنامج إصلاحي متكامل، فإنها لا تمثل جميع البدائل المتاحة.

ضعف الوساطة المالية

تكمن إحدى المشكلات الأساسية في أن العراق، رغم امتلاكه موارد نفطية كبيرة واحتياطيات أجنبية مهمة، ما يزال يعاني ضعفاً واضحاً في الوساطة المالية. فجزء كبير من السيولة يبقى خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي يحرم الاقتصاد من تحويل المدخرات إلى ائتمان واستثمار وتمويل للمشروعات. وتشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن العملة المتداولة خارج المصارف بلغت في نهاية عام ٢٠٢٤ نحو ٩٣٪ من إجمالي العملة المصدرة، وهي نسبة مرتفعة تعكس الطابع النقدي للاقتصاد وضعف قدرة المصارف على جذب المدخرات. وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بلغ حجم العملة المصدرة نحو ٩٩,٩ تريليون دينار، بينما بلغت الودائع الادخارية والثابتة نحو ٢٥,٣ تريليون دينار فقط. وبلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي قرابة ١٢٧,٥ تريليون دينار، أي نحو ١٢٨٪ من قيمة العملة المصدرة، بما يوفر تغطية تقارب أربعة عشر شهراً من الاستيرادات. وهذا يدل على امتلاك العراق قاعدة احتياطية مهمة، بينما تكمن المشكلة في ضعف تدوير السيولة داخل النظام المالي.

السيولة المكتنزة وضغوط الموازنة

إن الحديث عن عشرات المليارات من الدولارات المحتفظ بها خارج النظام المصرفي ليس بعيداً عن الواقع، غير أن تقدير ستين مليار دولار يبقى رقماً تقريبياً يحتاج إلى تحديث دوري. فالمشكلة أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال سيولة مكتنزة لا تمر عبر القنوات المصرفية ولا تسهم بما يكفي في تمويل الاستثمار والإنتاج. وتزداد خطورة ذلك مع تصاعد الضغوط على الموازنة العامة. فقد قدّر صندوق النقد الدولي العجز المالي للعراق عام ٢٠٢٥ بنحو ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل الأجور ومعاشات التقاعد قرابة ٢٤٪ من الناتج. كما يتوقع أن تبقى الإيرادات النفطية عند أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية مستقبلاً، مما يجعل المالية العامة شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط. وقد ارتفع سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الموازنة من نحو ٥٤ دولاراً للبرميل عام ٢٠٢٠ إلى قرابة ٨٤ دولاراً عام ٢٠٢٤، نتيجة اتساع الإنفاق وضعف الإيرادات غير النفطية. لذلك قد يتحول أي انخفاض كبير ومستمر في الأسعار سريعاً إلى أزمة سيولة وتمويل.

سندات حكومية مرتبطة بالذهب

أمام هذا الواقع، يمكن التفكير في أداة مالية لتعبئة جزء من السيولة المكتنزة وتحويلها إلى تمويل منظم للخزينة، من خلال إصدار سندات سيادية مرتبطة بقيمة الذهب، ويمكن تسميتها «سندات الاحتياط الذهبي»، أو بصورة أدق «السندات الحكومية المرتبطة بمؤشر الذهب». وتقوم الفكرة على أن تصدر وزارة المالية سندات مقومة بالدينار العراقي لمدة سنة أو أكثر، وترتبط قيمة الاستحقاق بسعر كمية محددة من الذهب في تاريخ السداد، من دون حق المطالبة باستلام الذهب فعلياً. فالالتزام يبقى نقدياً بالدينار، وتكون قيمته مرجعية مرتبطة بالذهب. ويمكن تصميم السندات بعائد ثابت محدود، أو بعائد يجمع بين فائدة معتدلة ونسبة محددة من ارتفاع سعر الذهب. ومن شأن ذلك أن يجعلها أكثر جاذبية من الاحتفاظ بالنقد في المنزل، وأن يوفر أداة ادخارية مرتبطة بأصل يُنظر إليه تقليدياً بوصفه ملاذاً آمناً. وقد بلغت الحيازات الرسمية للعراق من الذهب نهاية عام ٢٠٢٣ نحو ١٤٢,٦ طناً، بما يعزز قدرة الاحتياطيات على مواجهة التقلبات المالية.

إدارة المخاطر والفصل المؤسسي

مع ذلك، فإن ارتفاع سعر الذهب وزيادة القيمة السوقية لاحتياطيات البنك المركزي لا يعنيان تلقائياً أن الخزينة لن تتحمل كلفة إضافية، لأن قيمة الالتزام المستحق لحامل السند سترتفع هي الأخرى. كما أن أرباح إعادة تقييم الذهب تكون، في جانب منها، أرباحاً دفترية لا تتحول بالضرورة إلى سيولة متاحة فوراً. لذلك ينبغي وضع سقف للعائد المرتبط بارتفاع الذهب، أو اعتماد نطاق سعري محدد، أو منح المستثمر فائدة ثابتة مع نسبة محدودة من الارتفاع. ومن الناحية القانونية والمؤسسية، يجب الفصل بوضوح بين احتياطيات البنك المركزي وتمويل الموازنة. فهذه الاحتياطيات تدعم الاستقرار النقدي والثقة بالدينار والقدرة على مواجهة الالتزامات الخارجية، ولا ينبغي تحويل الذهب إلى مصدر مفتوح للإنفاق الحكومي أو رهنه بما يضعف استقلال السياسة النقدية. ولهذا يُفضّل أن تتولى وزارة المالية إصدار السندات، بينما يقوم البنك المركزي بالدور التنظيمي والفني المتعلق بالتسوية والرقابة وتنظيم السوق، من دون أن تتحول الأداة إلى تمويل نقدي مباشر للعجز، لما قد يسببه ذلك من ضغوط تضخمية واستنزاف للاحتياطيات الأجنبية.

التنفيذ والإصلاح المصرفي

يمكن تنفيذ البرنامج على مراحل، تبدأ بإصدار تجريبي محدود بعدة تريليونات من الدنانير لقياس استجابة السوق. وينبغي إتاحة الاكتتاب من خلال المصارف الحكومية والخاصة والمحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع، مع إصدار السندات بفئات صغيرة ومتوسطة حتى لا تكون حكراً على كبار المستثمرين. كما يمكن منح حوافز محدودة للمكتتبين، وإتاحة تداول السندات في سوق ثانوية، والسماح باستخدامها ضماناً للحصول على تسهيلات مصرفية. فالسوق الثانوية ترفع السيولة وتتيح للمواطن تسييل استثماره قبل الاستحقاق عند الحاجة. غير أن هذه المبادرة لا ينبغي أن تصبح بديلاً عن إصلاح القطاع المصرفي. فمتوسط العائد الحقيقي على الودائع بالدينار في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ كان أقل من ١٪ تقريباً، وهي نسبة لا تشجع بما يكفي على نقل المدخرات من النقد أو الذهب أو العقار إلى المصارف. ولذلك يجب أن يتزامن إصدار السندات مع تعزيز الثقة بالمصارف، وتطوير ضمان الودائع، وتوسيع المدفوعات الإلكترونية، وتحسين الحوكمة المصرفية، وتسهيل وصول القطاع الخاص إلى الائتمان.

الفوائد والحدود

يمكن لتحويل جزء من السيولة المكتنزة إلى سندات حكومية أن يخفف الضغط على الخزينة، ويقلل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، ويحد من مخاطر التمويل النقدي للعجز، ويوسع سوق الدين المحلي، كما يُدخل شريحة أكبر من المواطنين إلى النظام المالي الرسمي. وإذا نجحت الدولة في جذب ١٠٪ فقط من السيولة الموجودة خارج المصارف، فقد تتمكن من تعبئة عدة تريليونات من الدنانير محلياً من دون استنزاف مباشر للاحتياطيات الأجنبية. ومع ذلك، لا تمثل هذه الأداة حلاً دائماً للعجز المالي، لأن السندات تؤجل الالتزام ولا تلغيه. ومن ثم ينبغي استخدام حصيلتها لمعالجة اختناقات السيولة وإعادة ترتيب الالتزامات، بالتوازي مع تنمية الإيرادات غير النفطية، وضبط النفقات الجارية، وتنشيط القطاع الخاص، وإصلاح النظام المصرفي، وتوجيه الإنفاق نحو الاستثمار المنتج. إن العراق لا يعاني نقصاً مطلقاً في الموارد بقدر ما يعاني ضعفاً في إدارتها وتدوير السيولة داخل الاقتصاد. ومن هنا يمكن للسندات الحكومية المرتبطة بالذهب أن تمثل أداة مالية مبتكرة إذا صُممت ضمن إطار قانوني ومؤسسي محكم، وحُددت مخاطرها بدقة، وربطت بإصلاح مالي ومصرفي حقيقي. فالمطلوب ليس البحث عن مصادر جديدة للمال فحسب، بل بناء آليات تجعل الأموال الموجودة داخل الاقتصاد تعمل لمصلحة الاستثمار والإنتاج والاستقرار المالي. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «التدبير نصف المعيشة». وفي إدارة الدولة، كما في حياة الأفراد، يصبح حسن التدبير في أوقات الأزمات شرطاً لحماية الموارد وتحويلها من أموال معطلة إلى قوة اقتصادية منتجة.

#ماذا يحدث
عندما تعجز الدولة عن دفع الرواتب؟

عجز الدولة عن دفع رواتب موظفيها لا يحدث فجأة، بل يكون غالباً نتيجة لأزمة مالية تتفاقم تدريجياً حتى تصل الحكومة إلى مرحلة يصعب معها الوفاء بالتزاماتها الأساسية.

خلاصة الخيارات المتاحة للدولة

التوسع النقدي
طباعة المزيد من العملة لضخ السيولة (يؤدي إلى تضخم)

الاقتراض
من الأسواق المحلية أو المؤسسات الدولية

زيادة الإيرادات
ضرائب ورسوم جديدة
رفع أسعار الخدمات
تقليل الدعم

تقليص الإنفاق
تخفيض النفقات العامة
وتجميد التوظيف
وتقليل الرواتب

غالباً ما تعتمد الدولة مزيجاً من هذه الأدوات بحسب شدة الأزمة وظروفها.

ماذا يعني هذا الوضع؟

في الأدبيات الاقتصادية يُصنف هذا الوضع ضمن حالات التعثر أو الإفلاس السيادي، وإن كانت الحكومات تتجنب عادة استخدام هذا الوصف بشكل رسمي لما يحمله من آثار سياسية واقتصادية.

المراحل التي تمر بها الدولة عند عجزها عن دفع الرواتب

1 الإدارة المؤقتة للأزمة

في البداية، تحاول الدولة إدارة الأزمة بأقل صدمة:

- تأخير صرف الرواتب أو دفعها على دفعات
- طباعة عملة إضافية لتوفير السيولة (تؤدي إلى تضخم وتأكل القوة الشرائية)
- استخدام الاحتياطيات المالية أو السحب من الصناديق السيادية والادخارية
- خفض الإنفاق غير الضروري مؤقتاً

2 إجراءات أكثر عمقاً

عند استمرار الأزمة، تبدأ الدولة في:

- تقليص الرواتب أو المخصصات
- إحالة بعض الموظفين إلى التقاعد
- وقف التعيينات الجديدة
- رفع أسعار الخدمات وتقليل الدعم (الوقود، الكهرباء، وغيرها)
- فرض ضرائب أو رسوم جديدة
- الاقتراض من الداخل أو الخارج

3 الإصلاحات العميقة

إذا لم تحقق الإجراءات السابقة نتائج كافية:

- إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه
- خصخصة بعض المؤسسات والشركات الحكومية
- إصلاح السياسة النقدية (تعديل سعر الصرف أو إعادة تنظيم العملة)
- تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي شامل لإعادة الثقة والاستقرار

أمثلة من دول واجهت أزمات ومالية

- **لبنان (2019):** انهيار العملة مؤيود على السحويات المصرفية.
- **فنزويلا:** تضخم مفرط بسبب التوسع في طباعة العملة.
- **اليونان:** برامج إنقاذ مالي مشروطة بإصلاحات وتقشف واسع.
- **العراق (2020):** ضغوط مالية بسبب انخفاض أسعار النفط وتأخر الرواتب وإجراءات استثنائية .

الآثار على المواطن والاقتصاد

- تأثيرات اجتماعية ونفسية: توتر وقلق وفقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها
- تراجع النمو الاقتصادي وزيادة عدم الاستقرار المالي والاستثماري
- زيادة الديون الأسرية والاعتماد على الاستدانة لتلبية الحاجات الأساسية
- ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة رفع الدعم وأسعار الخدمات
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب تقليص القطاع الحكومي وتجميد التوظيف
- تراجع القدرة الشرائية بسبب التضخم وارتفاع الأسعار

الخلاصة

عجز الدولة عن دفع الرواتب ليس مجرد مشكلة مالية عابرة، بل هو مؤشر على خلل أعمق في بنية الاقتصاد وإدارة الموارد.

الحلول المؤقتة قد تشتري وقتاً، لكنها لا تصنع مستقبلا.

النجاح الحقيقي يكمن في الإصلاح، والحوكمة الرشيدة، وبناء اقتصاد قادر على توفير الإيرادات المستدامة والعدالة في توزيع الأعباء.

ما الذي يساعد على تجاوز الأزمة؟

- إصلاحات اقتصادية حقيقية ومستدامة
- إدارة مالية شفافة وكفوءة
- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على مورد واحد
- تعزيز الإيرادات غير النفطية
- استعادة الثقة بالمؤسسات والأسواق
- تواصل واضح مع المواطنين

الأزمات المالية تختبر قوة الدولة، لكن الإصلاح الحقيقي هو ما يصنع الاستقرار والثقة في المستقبل.

ماذا يحدث عندما تعجز الدولة عن دفع الرواتب؟

ماجد الشويلي

عجز الدولة عن دفع رواتب موظفيها لا يحدث عادة بصورة مفاجئة، بل يكون في الغالب نتيجة أزمة مالية تتراكم تدريجيًا حتى تصل الحكومة إلى مرحلة يصعب معها الوفاء بالتزاماتها الأساسية. وفي الأدبيات الاقتصادية، يُصنَّف هذا الوضع ضمن حالات التعثر المالي أو الإفلاس السيادي، وإن كانت الحكومات تتجنب في العادة استخدام هذا الوصف رسميًا، لما يحمله من آثار سياسية واقتصادية ونفسية قد تزيد من فقدان الثقة وتُفاقم الأزمة بدل احتوائها. وعندما تضيق الخيارات المتاحة أمام الدولة، تبدأ الحكومة باتخاذ سلسلة من الإجراءات، بعضها مؤقت يهدف إلى شراء الوقت وتخفيف الضغط، وبعضها الآخر أكثر قسوة وعمقًا، وقد يصل في نهاية المطاف إلى إصلاحات واسعة تغيّر شكل الاقتصاد وبنيته، مثل الانتقال من نظام اقتصادي ذي طابع اشتراكي إلى نظام أكثر اعتمادًا على آليات السوق والرأسمالية، كما أشار إلى ذلك رئيس الوزراء علي الزيدي. في المرحلة الأولى، تحاول الحكومات عادة إدارة الأزمة بأقل قدر ممكن من الصدمة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تلجأ إلى تأخير صرف الرواتب، أو تقسيمها إلى دفعات بدل دفعها كاملة في موعدها المعتاد. كما قد تعمد إلى زيادة المعروض النقدي من خلال طباعة المزيد من العملة لتوفير السيولة اللازمة، غير أن هذا الخيار يحمل مخاطر كبيرة، إذ يؤدي غالبًا إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للنقود، فتفقد الرواتب جزءًا متزايدًا من قيمتها الحقيقية، حتى وإن ظلت قيمتها الاسمية كما هي. وفي الوقت نفسه، قد تستخدم الدولة احتياطياتها المالية، أو تسحب من الصناديق السيادية والادخارية، لتغطية النفقات العاجلة وتمويل الرواتب والخدمات الأساسية. غير أن هذا الإجراء يظل حلًا مؤقتًا لا يمكن الاعتماد عليه لفترة طويلة، لأن استنزاف الاحتياطيات من دون معالجة أسباب العجز يعني تأجيل الأزمة لا حلّها. ويبدو أن لدى الحكومة أسبابًا أو قيودًا تمنعها من الإقدام على هذه الخطوة، أو تحد من قدرتها على استخدامها بصورة واسعة. أما إذا استمرت الأزمة ولم تعد الحلول المؤقتة كافية، فإن الحكومة تبدأ باتخاذ إجراءات تمس الإنفاق العام مباشرة. وقد يشمل ذلك تقليص بعض الرواتب أو المخصصات، وإعادة النظر في الامتيازات الوظيفية، وإحالة أعداد من الموظفين إلى التقاعد، إلى جانب وقف التعيينات الجديدة أو تجميدها لفترات زمنية محددة. وقد تتجه أيضًا إلى تقليص نفقات الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتأجيل المشاريع غير الضرورية، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يتناسب مع مستوى الإيرادات المتاحة.

وفي المقابل، تحاول الدولة زيادة إيراداتها من خلال رفع أسعار بعض الخدمات العامة، وتقليل الدعم المقدم للوقود والكهرباء والسلع الأساسية، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة، أو توسيع قاعدة الجباية وتحسين آليات التحصيل. كما تلجأ في كثير من الأحيان إلى الاقتراض، سواء من السوق المحلية عبر إصدار السندات، أو من المؤسسات المالية الدولية التي تشترط عادة تنفيذ برامج إصلاح مالي وتقشف مقابل تقديم التمويل. وهنا تدخل الدولة في دائرة معقدة من الضغوط الاقتصادية ذات التأثيرات السياسية والاجتماعية المباشرة. فالقروض الخارجية لا تأتي دائمًا من دون شروط، بل قد ترافقها اشتراطات وإملاءات تتعلق بالإنفاق العام، والخصخصة، والدعم، والسياسات النقدية والمالية. ويرى منتقدو هذه البرامج أنها قد تتحول إلى أدوات لتمرير استراتيجيات تتعارض أحيانًا مع أولويات الدولة وسيادتها الاقتصادية، في حين يرى مؤيدوها أنها تساعد على فرض الانضباط المالي وتصحيح الاختلالات التي تراكمت لسنوات. وإذا لم تحقق الإجراءات السابقة نتائج كافية، تنتقل الدولة إلى خطوات أكثر عمقًا، مثل إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه، ودمج بعض المؤسسات، وإلغاء الوظائف المكررة، وخصخصة عدد من الشركات الحكومية أو فتحها أمام الاستثمار الخاص، بهدف تخفيف الأعباء المالية وتحسين الكفاءة. وقد تشمل الإصلاحات أيضًا مراجعة القوانين الاقتصادية، وتسهيل الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص على توليد فرص عمل جديدة بدل الاعتماد المفرط على التوظيف الحكومي. وبحسب الخبراء، قد تمتد الإصلاحات إلى السياسة النقدية، من خلال تعديل سعر الصرف، أو إعادة تنظيم العملة، أو تشديد السياسة النقدية للحد من التضخم. وتهدف هذه الإجراءات إلى استعادة الثقة بالنظام المالي، وحماية الاحتياطيات، وتحقيق قدر من الاستقرار في الأسواق. غير أن نجاحها يتوقف على وجود إدارة اقتصادية كفوءة، وبيئة سياسية مستقرة، وقدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ القرارات بوضوح وعدالة. ورغم أن القرارات تُتخذ على مستوى الحكومة والمؤسسات المالية، فإن آثارها تظهر أولًا في حياة المواطنين. فتأخر الرواتب يدفع كثيرًا من الأسر إلى الاستدانة، أو تأجيل الالتزامات، أو تقليص الإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة. كما يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويخفض القدرة الشرائية، ويجعل الفئات ذات الدخل المحدود أكثر عرضة للفقر والضغط الاجتماعي. كذلك فإن رفع الدعم يزيد من تكاليف المعيشة، ويؤدي تقليص الوظائف الحكومية إلى ارتفاع معدلات البطالة، في حين تفرض برامج التقشف أعباء إضافية قد تستمر سنوات قبل أن تظهر نتائجها الاقتصادية. وحتى هذه النتائج ليست مضمونة دائمًا، لأن الاقتصادات تتأثر بعوامل داخلية وخارجية يصعب التحكم فيها، مثل تقلب أسعار السلع العالمية، وأسعار الطاقة، وأسعار الفائدة، وحركة التجارة والاستثمار. وتزداد هذه المخاطر بصورة أكبر في الدول ذات الاقتصاد الريعي التي تعتمد على مصدر رئيسي واحد للدخل، مثل النفط أو الغاز. وقد عرفت دول عديدة هذا النوع من الأزمات. ففي لبنان، أدت الأزمة المالية التي تفاقمت منذ عام ٢٠١٩ إلى انهيار كبير في قيمة العملة، وفرض قيود على السحوبات المصرفية، وتراجع مستويات المعيشة. أما فنزويلا، فقد شهدت واحدة من أسوأ موجات التضخم في العالم نتيجة اختلالات اقتصادية حادة والتوسع في إصدار العملة. وفي اليونان، فُرضت برامج إنقاذ مالي واسعة رافقتها إجراءات تقشف وإصلاحات هيكلية مقابل الحصول على الدعم الأوروبي. أما العراق، فقد واجه خلال عام ٢٠٢٠ ضغوطًا مالية كبيرة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما انعكس على آليات صرف الرواتب ودفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لإدارة الأزمة. وقد أظهرت هذه التجربة بوضوح مدى حساسية الاقتصاد الريعي للصدمات الخارجية، إذ يمكن لانخفاض أسعار النفط خلال فترة قصيرة أن يقلص الإيرادات العامة بصورة حادة، حتى مع بقاء حجم الإنفاق والالتزامات الحكومية مرتفعًا. إن التجارب الدولية والمحلية، بحسب ما يورده خبراء الاقتصاد، تشير إلى أن الخيارات المتاحة أمام الحكومات في مثل هذه الأزمات تدور غالبًا بين تقليص الإنفاق، وزيادة الاقتراض، والتوسع في إصدار العملة، ورفع الإيرادات، أو الجمع بين عدد من هذه الأدوات في وقت واحد. لكن النجاح في تجاوز الأزمة لا يعتمد على الإجراء بحد ذاته بقدر ما يعتمد على توقيته، وكفاءة تنفيذه، وعدالة توزيع أعبائه على المجتمع. كما يعتمد التعافي على سرعة الإصلاحات، وكفاءة الإدارة الاقتصادية، واستقرار السوق، وقدرة الدولة على مكافحة الفساد والهدر، وتنويع مصادر الدخل، واستعادة الثقة في مؤسساتها ونظامها المالي. فالأزمة التي تبدأ بتأخر الرواتب قد تكون في حقيقتها مؤشرًا على خلل أعمق في بنية الاقتصاد وإدارة الموارد، ولذلك فإن معالجتها تتطلب أكثر من حلول آنية أو قرارات مؤقتة؛ إنها تحتاج إلى رؤية اقتصادية متكاملة توازن بين حماية المواطنين، والحفاظ على الاستقرار، وبناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

رواتب الموظفين على صفيح ساخن

ستة حلول لازمة السيولة النقدية في العراق

أسعد عبدالله عبدعلي

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com

النقدية فتعكس مباشرة على معيشة المواطن، وتأخير الرواتب يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. الحلول التالية عملية وقابلة للتنفيذ وتملك أثراً سريعاً ومستداماً إذا ما أحسن تطبيقها.

1 تفعيل الدفع الإلكتروني

- إلزام جميع المؤسسات والشركات والأسواق ومحطات الوقود باعتماد أجهزة الدفع الإلكتروني ونقاط البيع.
- كل عملية شراء أو دفع تعيد الأموال يومياً إلى المصارف.
- يوفر سيولة كافية للمصارف لصرف الرواتب في مواعيدها بلا تأخير.

2 هيكلة وتنظيم الإيرادات غير النفطية

- ربط المنافذ الحدودية والمطارات والدوائر الضريبية بنظام رقمي موحد.
- تحصيل الرسوم والضرائب إلكترونياً وإيداعها فوراً في الخزينة العامة.
- يوفر موارد مالية مستقلة ومستقرة تقلل الاعتماد على النفط وتدعم الرواتب باستمرار.

3 ترشيد وتخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية

- وقف صرف المؤتمرات والسفرات غير الملحة وشراء التجهيزات والسيارات والمستلزمات الكمالية.
- ضبط النفقات التقيلة في الوزارات والجهات غير الخدمية.
- توفير كتل نقدية كبيرة توجه مباشرة لتأمين رواتب الموظفين.

4 تسريع تحصيل ديون الدولة والمصارف

- حملة قضائية ومصرفية لاسترداد القروض والسلف غير المسددة.
- استيفاء الديون والالتزامات المالية المترتبة على الجهات المختلفة لصالح المصارف.
- ضخ سيولة كبيرة وسريعة في الجهاز المصرفي لصرف الرواتب دون تأخير أو اقتراض مكلف.

5 تنشيط سوق السندات الحكومية

- إصدار سندات حكومية بعوائد مجزية وطرحها للمواطنين والمستثمرين عبر المصارف.
- سحب الأموال المكتنزة خارج المصارف وإعادتها لدورة الاقتصاد.
- تمويل العجز المؤقت وضمان فوائد للمكتتبين لتحفيز الادخار والاستثمار.

6 التنسيق السريع مع البنك المركزي العراقي

- تنسيق وثيق بين وزارة المالية والبنك المركزي لإدارة السيولة الطارئة.
- تمويلات قصيرة الأجل أو سلف مؤقتة بضمانات حكومية.
- إسعاف سريع يمنع أي تأخير في الرواتب يحفظ الاستقرار الاجتماعي والنفسي للموظفين وعوائلهم.

لا تُقاس عافية الأمم بحجم أرقامها في الموازنات ولا بوفرة النفط في باطن الأرض، بل بقدرتها على صون كرامة مواطنها وحفظ سقفه آمناً من رياح العوز. ومع تكامل هذه الحلول بالإرادة الصادقة والإدارة الرشيدة، يستعيد الشارع العراقي طمأنينته وتعود الرواتب إلى مواعيدها، وتنزع الخوف من صدور أناس يحلمون بأبسط حقوقهم: لقمة عيش هانئة وكرامة مصانة.

"رواتب الموظفين على صفيح ساخن"

أسعد عبدالله عبدعلي

تجلس الأيام كحجر ثقيل على صدور أناس لا يملكون سوى الصبر، فحين تتأخر رواتب الموظفين في العراق، لا تبقى الأزمة مجرد أرقام في موازنة متعثرة، بل تتحول إلى ضغوط يومية تهدد استقرار الأسر وكرامة الإنسان. هكذا كان الحاج أبو علي يحدثني، وتجاعيد السنين ترسم التعب على وجهه، قائلاً بصوت يخالطه الانكسار: «منذ الأمس وصاحب الدار يقف على بابي يطالب بالإيجار. لا يعنيه تعثر الحكومة ولا انتظار الرواتب؛ إما أن أدفع، أو أبحث عن مكان آخر». ولم تكن حكاية أبي علي سوى نافذة صغيرة على واقع أوسع. فبعد دقائق رأيت الشاب رأفت يصرخ وسط الشارع: «الله أكبر»، يكررها بغضب يمزق سكون الزقاق. اقتربت منه وسألته عن السبب، فقال: «صاحب المولد قطع الكهرباء عن بيتي، ويطالب بأجور الاشتراك، وأنا لم أتسلم راتبي حتى الآن. يقول لي: ادفع أو يبقى أطفالك في الظلام». تتشابه الحكايات، وتتكرر المعاناة كلما ظهرت أزمة سيولة أو تأخرت الرواتب. فالمشكلة لا تقتصر على نقص النقد المتاح، بل تمتد آثارها إلى الأسواق والإيجارات والديون والخدمات، وتضعف القدرة الشرائية وتزيد القلق الاجتماعي. ولهذا تحتاج الحكومة إلى معالجة متكاملة تجمع بين الحلول العاجلة والإصلاحات الهيكلية، لا إلى إجراءات مؤقتة تتكرر كلما اشتدت الأزمة. وفي هذا المقال نطرح ستة مسارات يمكن أن تساعد على تحسين إدارة السيولة وضمان انتظام الرواتب.

أولاً: توسيع الدفع الإلكتروني

يمثل توسيع نطاق الدفع الإلكتروني والتحصيل الرقمي خطوة مهمة لتقليل الاعتماد المفرط على النقد وتطوير حركة الأموال داخل الاقتصاد. ويتطلب ذلك إلزام المؤسسات الحكومية، ومحطات الوقود، والمتاجر الكبرى، والجهات التي تستوفي الرسوم بتوفير وسائل دفع إلكترونية حقيقية وسهلة الاستخدام، مع تحسين البنية التحتية المصرفية وحماية المستهلك من الرسوم المبالغ فيها. ولا تكمن أهمية هذا المسار في الاستغناء عن النقد فقط، بل في توسيع حركة الأموال عبر الحسابات المصرفية، وزيادة الشفافية، وتقليل كلفة التعاملات النقدية، وتحسين قدرة المصارف على إدارة التدفقات المالية. وكلما ارتفعت نسبة المدفوعات الرقمية، أصبحت حركة الأموال أكثر انتظاماً وقابلية للمتابعة، وهو ما يساعد الدولة والقطاع المصرفي على التخطيط للسيولة بصورة أدق. كما ينبغي أن تترافق هذه الخطوة مع نشر أجهزة نقاط البيع خارج مراكز المدن، وتسهيل فتح الحسابات والمحافظ الإلكترونية، ورفع مستوى الثقافة المالية لدى المواطنين. فنجاح التحول الرقمي لا يتحقق بالقرارات الإدارية وحدها، بل يحتاج إلى شبكة موثوقة وخدمات سريعة وثقة حقيقية بأن أموال الناس ستكون متاحة لهم عند الحاجة.

ثانياً: تنظيم الإيرادات غير النفطية

يظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية أحد أبرز نقاط الضعف في المالية العامة العراقية، لأن أي تراجع في الأسعار أو تأخر في العائدات قد ينعكس سريعاً على قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها. لذلك فإن تطوير الإيرادات غير النفطية، ولا سيما الجمارك والضرائب والرسوم، يمثل ضرورة لا خياراً ثانوياً. ويبدأ ذلك بربط المنافذ الحدودية والمطارات والدوائر الضريبية بمنظومة رقمية موحدة للتحصيل والمراقبة، تقلل التدخل اليدوي وتحد من التهرب والتلاعب والهدر. كما ينبغي توسيع قاعدة المكلفين بصورة عادلة، من دون تحميل أصحاب الدخول المحدودة أعباء إضافية. إن زيادة الإيرادات غير النفطية وانتظام دخولها إلى الخزينة يمنح الحكومة مورداً أكثر استقراراً، ويخفف من حساسية الرواتب والنفقات الأساسية لتقلبات سوق النفط.ومن المهم أيضاً نشر تقارير دورية عن حجم الإيرادات المحصلة من هذه القنوات، لأن الشفافية تعزز ثقة المواطنين وتسمح بتقييم الأداء ومقارنة النتائج بين المحافظات والمنافذ المختلفة.

ثالثاً: ترشيد النفقات الحكومية غير الضرورية

لا يمكن معالجة أزمة السيولة من جهة الإيرادات فقط، بل يجب مراجعة أوجه الإنفاق أيضاً. فحين تكون الموارد محدودة، ينبغي أن تتقدم الرواتب والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية على النفقات الكمالية أو القابلة للتأجيل. ويمكن للحكومة، خلال فترات الضغط المالي، تقليص الإنفاق على المؤتمرات غير الضرورية، والسفر الرسمي غير الملح، وشراء السيارات والتجهيزات الكمالية، وبعض المصروفات الإدارية التي لا تمس الخدمات الأساسية. كما يتطلب الأمر مراجعة العقود والنفقات المتكررة التي يمكن خفضها من دون الإضرار بعمل المؤسسات. فترشيد الإنفاق لا يعني تعطيل الدولة، بل إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه الأموال نحو البنود الأكثر ارتباطاً بحياة المواطنين واستقرارهم.

رابعاً: تسريع تحصيل ديون الدولة والمصارف

تمثل الديون والقروض المتأخرة أموالاً مجمدة يمكن أن تتحول، عند تحصيلها بطريقة قانونية ومنظمة، إلى مصدر مهم لتحسين السيولة. لذلك ينبغي تعزيز إجراءات استرداد القروض المستحقة للمصارف، وتحصيل الديون والالتزامات المالية المترتبة لمصلحة الدولة، مع تطبيق القانون على الجميع من دون استثناء. ولا ينبغي أن يتحول هذا المسار إلى ضغط عشوائي على صغار المقترضين أو المتعثرين لأسباب حقيقية، بل يجب التركيز على المديونيات الكبيرة، والجهات القادرة على السداد، والحالات التي شهدت مماطلة أو استغلالاً للنفوذ. إن استعادة جزء من هذه الأموال تعزز قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتقلل الحاجة إلى تمويل إضافي مكلف.

خامساً: تنشيط سوق السندات الحكومية

يمكن للسندات الحكومية المحلية أن تكون أداة مفيدة لتغطية الفجوات التمويلية المؤقتة، إذا أُديرت ضمن سياسة مالية واضحة ومنضبطة. وتقوم الفكرة على إصدار سندات أو أدوات دين بعوائد مناسبة، تتيح للمواطنين والمستثمرين والمؤسسات توظيف أموالهم بصورة منظمة، مقابل عائد محدد خلال مدة معلومة. ويساعد هذا الخيار على جذب جزء من المدخرات خارج الدورة المصرفية، وتوفير تمويل مؤقت للخزينة من دون الاعتماد الكامل على حلول قصيرة الأجل غير مستدامة. لكنه يتطلب شفافية في حجم الإصدارات، وآجال السداد، والعوائد،واستخدام الأموال، حتى لا تتحول السندات إلى وسيلة لتراكم الدين من دون معالجة أسباب العجز.

سادساً: تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي

عندما تبلغ أزمة السيولة مستوى يهدد انتظام الرواتب، يصبح التنسيق السريع بين وزارة المالية والبنك المركزي ضرورياً لإدارة التدفقات النقدية وتقدير الاحتياجات قصيرة الأجل. ولا يعني ذلك اللجوء الدائم إلى التمويل الاستثنائي، بل بناء آليات واضحة للتنبؤ بالإيرادات والمصروفات ومواعيد الاستحقاقات، ووضع خطط للطوارئ ضمن الأطر القانونية والمالية المعتمدة. ويساعد هذا التنسيق على تجنب المفاجآت، وتحديد فجوات السيولة قبل وقوعها، وتنظيم توقيتات التحويلات والمدفوعات الحكومية، بما يقلل احتمال تأخر الرواتب. فالسياسة المالية والسياسة النقدية تحتاجان إلى تنسيق مؤسسي دقيق، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وعدم تحميل الاقتصاد أعباء تضخمية غير ضرورية. كما أن نجاح هذا التنسيق يتطلب تبادل بيانات يومية دقيقة بين المؤسسات المعنية، حتى تُبنى القرارات على تقديرات واقعية لا على ردود فعل متأخرة.

ختاماً

لا تقاس عافية الدول بحجم موازناتها ولا بوفرة مواردها الطبيعية وحدها، بل بقدرتها على إدارة تلك الموارد بطريقة تحفظ كرامة مواطنيها واستقرار معيشتهم. إن أزمة السيولة وتأخر الرواتب في العراق ليست قدراً محتوماً، وإنما نتيجة يمكن الحد منها بإدارة أفضل للإيرادات والإنفاق والتدفقات النقدية. وعندما تتكامل الرقمنة، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وترشيد النفقات، واسترداد الديون، وتطوير أدوات التمويل، والتنسيق المؤسسي، يصبح من الممكن بناء نظام مالي أكثر قدرة على مواجهة الاختناقات المؤقتة. والغاية في النهاية ليست تحسين الأرقام على الورق فقط، بل ضمان أن يتسلم الموظف راتبه في موعده، وأن يدفع رب الأسرة إيجاره وفواتيره من دون خوف، وأن يستعيد الشارع العراقي شيئاً من الطمأنينة التي يحتاجها كل مجتمع كي يعيش ويعمل وينظر إلى المستقبل بثقة.

مخاض النظام العالمي: حين تُحضر إيران طاولتها إلى "يالطا الجديدة"

جواد سلهب

العالم يعيش مخاضا تاريخيا يشبه ما سبق مؤتمر "يالطا" عام 1945، حيث تتجه القوى الكبرى لإعادة رسم خريطة النفوذ العالمي. في هذا المشهد، تحجز إيران مقعداً نوعيا على الطاولة الدولية، لتفرض نفسها قوة إقليمية – دولية لا يمكن تجاوزها في هندسة النظام الجديد.

من يالطا 1945 إلى يالطا 2

- يالطا 1945: القوى العظمى اتفقت لتقسيم العالم ورسم حدود النفوذ.
- اليوم: العالم يتجه نحو "يالطا 2" التي سيُعاد فيها توزيع الأدوار والنفوذ.
- المؤتمر الجديد سيكون نتاج صراع تكون فيه التضحيات كلمة الفصل.

أمريكا بين السيطرة والانزلاق

- الإدارة الأمريكية تسعى لتفادي مواجهة شاملة قد تُنهك ما تبقى من هيبتها العسكرية.
- التنازلات المحدودة والتردد قد يتحولان إلى انزلاق شامل.
- أدوات الصراع إذا خرجت عن السيطرة سنشهد نهاية الهيمنة الأحادية.

إيران.. مقعد لا يمكن تجاوزه

- إيران اليوم قوة إقليمية – دولية لاعب رئيس في المعادلة الكبرى.
- متجذرة في ، عمق استراتيجي وتحالفات واسعة.
- تمتلك استراتيجية "النفس الطويل" ومعارك الاستنزاف التي أثبتت فاعليتها لعقود.

ما وراء الضجيج الإعلامي

التهديدات والمناورات الإعلامية ليست دليلاً على اقتدار حاسم.

- بل هي محاولة لضبط الإيقاع ولعب أوراق الضغط قبل إعلان النتائج.
- الوقائع الميدانية أثبتت أن الرهانات الإمبريالية صدمت سقف الاستنزاف والصمود.

طاولة النظام العالمي الجديد... تعددية الأقطاب مرنة ومصالح متقاطعة

مؤشرات التحول الحالي

تراجع الهيمنة الغربية
أزمات اقتصادية، انقسامات داخلية، وفقدان المصداقية.

صعود قوى جديدة
الصين، روسيا، إيران، والهند وقوى إقليمية مؤثرة.

صراعات إعادة التمركز
تنافس على الموارد، الممرات الاستراتيجية، والابتكار.

الشعوب تبحث عن الكرامة
المقاومة والوعي يصنعان معادلات جديدة.

معادلة الهندسة العالمية القادمة

بيان يالطا 2. ونظام متعدد الاقطاب + الحكمة والاستراتيجية + التضحيات والدماء + الصمود والاستنزاف

> احتمال التصعيد غير المحسوب ليس خطأ تكتيكياً فحسب، بل المسرح التاريخي الذي سينهي الهيمنة الأحادية ويفتح باب العالم الجديد المتعدد الأقطاب.

ملامح النظام الدولي الجديد

تعددية الأقطاب
نهاية الأحادية القطبية والثنائية الكلاسيكية.

توازنات ردعية
توزيع القوة على كتل جيوسياسية متعددة.

مرونة وتحالفات
مصالح متقاطعة وتحالفات متغيرة وليست ثابتة.

دور الشرق وشركائه
استعادة الحق في رسم خارطة القوة والكرامة.

الخلاصة

العالم على أعتاب "يالطا جديدة" تُرسم معالمها في ساحات الصراع والمفاوضات. إيران ليست مجرد لاعب إقليمي، بل ركن أساسي في هندسة المستقبل. ومن رحم التحديات، يولد نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وتوازناً.

ما الذي ينتظر المنطقة؟

- استمرار معارك الاستنزاف وتغيير موازين الردع.
- توسع نفوذ المحور المقاوم وشركائه.
- إعادة ترتيب التحالفات الإقليمية والدولية.
- تحول الشرق الأوسط إلى ساحة رسم المعادلات الكبرى.

من رحم المخاض التاريخي، يُولد نظام عالمي متعدد الأقطاب... تُصاغ معادلاته بدماء التضحيات وحكمة الصمود.

مخاض النظام العالمي: حين تُحضر إيران طاولتها إلى "يالطا الجديدة"

جواد سلهب

ليس كلُّ تراجعٍ عجزاً، ولا كلُّ مناورةٍ دليلاً على القوّة؛ فالسطحُ الذي تغطّيه ضوضاء الإعلام، والتذبذب اليومي بين تهديدٍ مرتقب وهدنةٍ هشّة، يخفي تحته حركةً أعمق تشبه حركة الصفائح التكتونية في الجغرافيا السياسية، وهي حركة تعيد تشكيل ملامح النظام الدولي تدريجياً. وفي خضمّ هذا الضجيج، ينشغل كثيرون بتفاصيل المشهد اليومي، فيقرأون كل تصريحٍ بوصفه تحولاً حاسماً، وكل مواجهةٍ محدودة باعتبارها نقطة النهاية، بينما تخوض القوى الفاعلة صراعاً أوسع بكثير من مجرد حسم معركة موضعية أو تسجيل مكسب سياسي عابر. إنّ جوهر الصراع الراهن يتصل، في جانب كبير منه، بالسؤال عن الشكل النهائي للعالم بعد أفول النظام الدولي الذي تشكّل خلال العقود الماضية. وقد سبق لي أن تناولت هذه الرؤية الاستشرافية منذ أكثر من عام تقريباً في مقال نُشر بعنوان: «ما بين يالطا ١٩٤٥ والحاضر: العالم يتجه نحو يالطا ٢»، حيث أشرتُ إلى أنّ التحولات الجيوسياسية المتسارعة ليست أحداثاً منفصلة، بل مقدمات تاريخية لمسار طويل قد يقود إلى إعادة رسم خرائط النفوذ وموازين القوة على المستوى العالمي. واليوم تبدو ملامح هذا المسار أكثر وضوحاً؛ فالعالم دخل مرحلة مخاض شاقة تشبه، من حيث طبيعة التحولات الكبرى، تلك المرحلة التي سبقت مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥، حين اجتمعت القوى المنتصرة لتحديد معالم النظام الدولي الجديد وترسيم مجالات النفوذ التي ستطبع العقود اللاحقة. غير أن الفارق الجوهري بين الأمس واليوم يكمن في أن العواصم التي احتكرت صياغة النظام العالمي لعقود لم تعد قادرة على الإمساك بالريشة وحدها. فقد ظهرت قوى إقليمية ودولية جديدة، وفرضت دول كانت تُعامل سابقاً باعتبارها أطرافاً هامشية حضوراً لا يمكن تجاهله. وفي هذا السياق، استطاعت إيران، عبر تراكم سياسي وعسكري واستراتيجي طويل، أن تحجز لنفسها موقعاً مؤثراً في المعادلات الإقليمية والدولية، لا باعتبارها قوةً مطلقة أو وحيدة، بل بوصفها لاعباً قادراً على التأثير في ملفات تتجاوز حدودها المباشرة. وهذا الحضور يجعل من الصعب تجاوز دورها عند البحث في أي تسوية واسعة تخص توازنات الشرق الأوسط أو شكل الاصطفافات في النظام الدولي المقبل. إنّ تصريحات الإدارة الأمريكية، وما يصاحبها من حملات إعلامية وإشارات عسكرية ورسائل ردع، لا ينبغي أن تُقرأ دائماً باعتبارها دليلاً على امتلاك قدرة مضمونة على فرض النتائج. فكثيراً ما تكون هذه الأدوات جزءاً من إدارة الصراع، ومحاولةً لضبط الإيقاع، ورفع سقف التفاوض، واستخدام أوراق الضغط قبل الوصول إلى لحظة التسوية. فالسياسة الدولية، وخصوصاً في المراحل الانتقالية، لا تُدار فقط بالقوة الصلبة، بل أيضاً بتقدير الكلفة، وحساب ردود الفعل، وإدارة المخاطر، وتحديد الحدود التي يمكن تجاوزها من دون الدخول في حرب يصعب التحكم في مساراتها. وقد أظهرت تجارب العقود الماضية أن القوة العسكرية الهائلة لا تكفي وحدها لضمان النصر السياسي. فثمة فارق بين القدرة على توجيه الضربات وبين القدرة على تحويلها إلى نظام سياسي مستقر يخدم أهداف الطرف المهاجم. وفي هذا الإطار، اصطدمت حسابات قوى كبرى في أكثر من ساحة باستراتيجيات تقوم على الاستنزاف، والصبر الاستراتيجي، وتوسيع كلفة المواجهة زمنياً وجغرافياً. وقد أتقنت إيران وحلفاؤها، ضمن ما يُعرف بمحور المقاومة، بدرجات متفاوتة، توظيف استراتيجية «النفس الطويل»، التي لا تبحث بالضرورة عن انتصار خاطف، بل عن منع الخصم من تحقيق حسم سريع، ورفع كلفة الاستمرار في المواجهة إلى مستوى يجعل التراجع أو التسوية خياراً قابلاً للنقاش. ومن هنا يمكن فهم حرص واشنطن على تجنب الانزلاق إلى مواجهة شاملة قد تستنزف قدراتها، وتفتح جبهات متعددة، وتفرض عليها أثماناً سياسية وعسكرية واقتصادية لا يمكن التنبؤ بحدودها. فالقوى الكبرى لا تتحرك انطلاقاً من الهيبة وحدها، بل من منظومة معقدة من حسابات المصالح والكلفة والقدرة على الاحتمال. ومع ذلك، فإن أخطر ما في الأزمات الكبرى هو احتمال خروج أدوات الضغط عن السيطرة؛ إذ يمكن لضربة محدودة، أو سوء تقدير، أو ردّ محسوب بطريقة خاطئة، أن يطلق سلسلة من ردود الأفعال تقود إلى مواجهة لم يكن أي طرف يريدها في الأصل. وهنا تصبح التنازلات المحدودة، أو التردد التكتيكي، أو محاولات الردع المتبادل عوامل قد تمنع الحرب أحياناً، لكنها قد تتحول في ظروف أخرى إلى مقدمات لانفجار أوسع. إنّ المتأمل في هندسة العالم المقبل يدرك أن الاستقطاب القديم لم يعد قادراً على تفسير الواقع كما كان في السابق. فالأحادية القطبية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة تواجه تحديات متصاعدة، كما أن العودة إلى الثنائية الكلاسيكية بين معسكرين أيديولوجيين متقابلين تبدو غير واقعية. نحن أمام تعددية أقطاب أكثر مرونة وتعقيداً؛ نظام دولي تتوزع فيه القوة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وقوى إقليمية صاعدة، إضافة إلى شبكات اقتصادية وأمنية عابرة للحدود. وفي هذا النظام لا تتحرك الدول وفق اصطفافات ثابتة دائماً، بل وفق مصالح متغيرة، وتحالفات جزئية، وتقاطعات قد تجمع خصمين في ملف واحد وتضعهما في موقع التنافس في ملف آخر. ولهذا يمكن وصف المرحلة المقبلة بأنها «أمرٌ بين أمرين»: ليست عالماً أحادي القطب كما كان في ذروة الهيمنة الأمريكية، وليست أيضاً عودةً إلى نظام ثنائي مغلق كالذي حكم حقبة الحرب الباردة. إنها مرحلة انتقالية تتشكل فيها مراكز قوة متعددة، ويزداد فيها دور الردع المتبادل، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والطاقة، والممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، إلى جانب القوة العسكرية التقليدية. وفي مثل هذا العالم، تصبح القدرة على بناء الشراكات، وإدارة الأزمات، والحفاظ على استقلال القرار، عناصر لا تقل أهمية عن امتلاك السلاح. إن احتمال الانزلاق إلى تصعيد غير محسوب لا يمكن اعتباره مجرد خطأ تكتيكي معزول، بل قد يتحول إلى مسرّع تاريخي لعملية إعادة توزيع القوة على المستوى الدولي. فإذا عجزت القوة المهيمنة عن فرض إرادتها منفردة، واضطرت إلى الاعتراف بقيود نفوذها وبمصالح الآخرين، فإن ذلك سيكون مؤشراً على انتقال النظام العالمي إلى مرحلة جديدة. ومن هذه الزاوية، فإن «يالطا ٢» لا ينبغي فهمه بالضرورة بوصفه مؤتمراً واحداً يُعقد في مكان محدد، بل باعتباره رمزاً للحظة تاريخية تتبلور فيها تفاهمات جديدة، وتُرسم خلالها حدود النفوذ، وتُعاد فيها صياغة قواعد التوازن بين القوى. ولا يعني ذلك أن التحول سيكون تلقائياً أو أن موازين القوى قد استقرت نهائياً؛ فالنظام الجديد نفسه سيكون موضع تنافس دائم، وقد تشهد السنوات المقبلة صدامات حادة ومحاولات لإعادة تثبيت النفوذ القديم. إلا أن الاتجاه العام يشير إلى اتساع هامش الحركة أمام القوى الصاعدة، وتراجع قدرة أي مركز واحد على إدارة العالم منفرداً أو فرض قواعده من دون تفاوض ومساومة ومراعاة موازين القوى الجديدة. وعليه، فإن نهاية المواجهات الراهنة، أياً كان شكلها النهائي، قد تمثل جزءاً من عملية أوسع تُعلن عملياً ميلاد عالم متعدد الأقطاب. عالمٌ لا تنفرد فيه قوة واحدة بكتابة البيان الختامي، بل تشارك في صياغته قوى متعددة، لكل منها وزنها ومصالحها وأدواتها. وفي هذا التحول، سيكون الشرق، بما يمتلكه من موارد وموقع جغرافي وثقل بشري وحضاري، طرفاً أكثر حضوراً في رسم خرائط القوة المقبلة. وقد لا تكون الطريق إلى هذا النظام الجديد قصيرة أو هادئة، لكنها تبدو بالفعل قد بدأت؛ وما نشهده اليوم ليس سوى أحد فصول الانتقال من عالم يتآكل إلى عالم آخر لم تكتمل ملامحه بعد.

الأزمة العالمية الحالية ومستقبل الشرق الأوسط!

د. أنمار نزار الدروبي

www.shahidkhames.com

الأزمة العالمية الحالية ليست مجرد أحداث متفرقة، بل هي نتيجة استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط ليكون مركز نظام عالمي جديد.
فهم الأهداف الحقيقية وراء الصراع هو الخطوة الأولى لبناء مستقبل أكثر استقرارا وعدلاً.

قراءة في جذور الأزمة

- جذور الأزمة تمتد إلى التقسيم الاستعماري في القرن العشرين.
- النفط عامل مهم لكنه ليس الهدف الوحيد، بل وسيلة ضمن أهداف أوسع.
- المنطقة مهد الحضارات والأديان، ولهذا تحظى بأهمية رمزية وتاريخية كبرى.
- سياسات القوة والاستبداد الغربي غريزة تاريخية تتغذى على الطمع غير المحدود.
- إدارات أمريكية متعاقبة تمارس السياسة نفسها وإن اختلفت الأدوات والشعارات.

أهداف الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط

- الهيمنة والتحكم بموقع استراتيجي يربط قارات العالم الثالث.
- تأمين مصادر الطاقة والتحكم في طرق النقل والملاحة العالمية.
- منع نهضة مستقلة في المنطقة وتفكيك أي قوة إقليمية محتملة.
- إعادة رسم خرائط سياسية تخدم مصالح إسرائيل كقاعدة متقدمة.
- نشر الفوضى لإشعال المنطقة ومنع شعوبها من التفرغ للتنمية.
- خلق نظام إقليمي تابع سياسياً واقتصادياً وأمنياً للغرب.

بنية الأزمة العالمية الحالية

- ليست المسألة اقتصادية فقط، بل صراع على الهيمنة والنفوذ ومسك زمام العالم.
- الشرق الأوسط قلب العالم النابض، تتشابك فيه شرايين الاقتصاد والأمن والطاقة والأديان والحضارات.
- التطور النوعي للأسلحة جعل الحروب المباشرة بين الدول الكبرى مكلفة وخطرة، فاستعيض عنها بحروب الوكالة والفوضى الموجهة.
- تُستخدم أدوات كالأحزاب والجماعات المسلحة والإعلام والتقسيم الطائفي والعرقي لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد.

الأدوات المستخدمة

- الحروب بالوكالة والجماعات المسلحة
- الإعلام الموجه والتضليل والتحريض
- الانقسامات الطائفية والعرقية
- العقوبات الاقتصادية والحصار المالي
- دعم مشاريع سياسية تابعة
- تفكيك الدول وإضعاف مؤسساتها

ماذا يجب أن نفعل؟

- ✓ تعزيز الوعي بخلفيات الصراع وأهدافه الحقيقية.
- ✓ نبذ الانقسامات والعمل على الوحدة الوطنية.
- ✓ بناء اقتصاد منتج متنوع يقلل من التبعية.
- ✓ دعم مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد بجدية.
- ✓ الاستثمار في العلم والتعليم والشباب.
- ✓ اعتماد الحوار والشراكة الإقليمية بدل الصراعات.

حقائق لا يمكن تجاهلها

- لا استقرار بدون توازن.
- لا سلام عالمي بدون عدل.
- الكوارث التي نعيشها ليست صدفة، بل نتيجة سياسات ممنهجة ومدروسة.
- الشعوب ليست عاجزة، لكنها بحاجة إلى وعي ووحدة ومشروع نهضوي مستقل.
- التاريخ لا يرحم، لكنه يسجل لصالح من يصنع المستقبل لا لمن ينتظره.

نتائج الصراع على المنطقة

- ✓ دمار واسع في الدول والمجتمعات والبنى التحتية.
- ✓ نزوح الملايين وتشريد الشعوب.
- ✓ انهيار مؤسسات الدولة وانتشار الفساد.
- ✓ تراجع الاقتصاد وتدمير قطاعات الإنتاج.
- ✓ ضياع فرص التنمية لعقود طويلة.
- ✓ تعميق التبعية للخارج في القرار والاقتصاد.

الخلاصة

الأزمة العالمية الحالية هي أزمة نظام عالمي يسعى لإعادة تشكيل الشرق الأوسط لخدمة مصالحه.
الشعوب هي من تدفع الثمن من دمائها ومستقبلها، بينما يجني الأخرون الثمار.
الطريق إلى الخروج يبدأ بفهم الواقع، وتوحيد الصفوف، وصناعة مستقبلنا بأيدينا.

المكر السيئ يُحيق بأهله، والسياسات الخاطئة تعقبها كوارث، أما الوعي والوحدة وصناعة المستقبل فهي طريق الشعوب إلى الحرية والكرامة والاستقرار.

الأزمة العالمية الحالية ومستقبل الشرق الأوسطّ!

د. أنمار نزار الدروبي

كثيراً ما تُستعمل كلمة «استراتيجية» للإشارة إلى خطة بعيدة المدى أو نهج ثابت في السياسة، وقد تُطلق أحياناً على كل ما يمتلك قيمة حيوية أو أهمية كبرى. غير أن الجذور الأصلية للمصطلح ترتبط بالمجال العسكري، حيث تعني تنظيم الوسائل والموارد وتوجيهها لتحقيق الأهداف في الحرب. ومع تطور العلوم وتشعبها، خرج المفهوم من الإطار العسكري الضيق ليشمل الاقتصاد وإدارة الأعمال والسياسة والعلاقات الدولية. فإذا افترضنا، جدلاً، أن الولايات المتحدة لا تمتلك استراتيجية شاملة وأهدافاً بعيدة المدى، فسنضطر إلى تفسير سياستها الخارجية بوصفها حركة متقلبة بين مزاج جمهوري وآخر ديمقراطي.

الهدف جوهر الاستراتيجية

لعل أهم عناصر علم الاستراتيجية هو الهدف؛ فكل الوسائل والخطط والتكتيكات تدور حول كيفية تحقيق غاية محددة. أما الخصم، فيُنظر إليه بوصفه العائق الرئيس أمام الوصول إلى هذه الغاية، ولذلك يجري التعامل معه إما بالاحتواء أو الضغط أو الإضعاف أو التوظيف ضمن معادلة المصالح. ومن هذه القاعدة يمكن محاولة قراءة الأزمات المتلاحقة في الشرق الأوسط بعيداً عن ضجيج الأحداث اليومية. فشعوب المنطقة لا تطالب بالمستحيل، ولا يحق لأي قوة أن تصادر إرادتها أو تتحكم بمقدراتها. غير أن التجربة التاريخية جعلت كثيرين ينظرون إلى السياسات الغربية بوصفها سياسات تقوم على التدخل وإعادة ترتيب البيئات السياسية بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية. ولا يعني ذلك أن كل حدث في المنطقة نتيجة خطة واحدة مكتملة التفاصيل، لكن من الصعب أيضاً تجاهل حقيقة أن القوى الكبرى تعمل وفق حسابات طويلة الأمد، وأن مصالحها لا تتوقف عند إدارة الأزمات الآنية.

أزمة أوسع من مفهوم السلام

الأزمة العالمية الحالية لا يمكن اختزالها في صراع عسكري أو خلاف سياسي منفرد. فتاريخ البشرية مليء بالأزمات والصدامات وسياسات القوة، وقد تشابكت هذه العناصر دائماً مع الاقتصاد والتكنولوجيا والتنافس على النفوذ.وإذا كان الأمن والسلم الدوليان يمثلان إحدى القيم الأساسية في النظام الدولي، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الطموح غير المحدود للقوى الكبرى إلى توسيع نفوذها وتأثيرها. ومن هنا انتقل العالم من مرحلة كان يُفترض أن تقود فيها الثورة العلمية والتكنولوجية إلى مزيد من التعاون، إلى مرحلة أصبحت فيها المعرفة والتقنية أدوات للقوة والضغط وإعادة تشكيل موازين النظام الدولي.

النفط أم السيطرة الاستراتيجية؟

عند البحث عن دوافع الصراع في الشرق الأوسط، يظهر النفط دائماً في مقدمة التفسيرات. ولا شك أن الطاقة عنصر مهم في الحسابات الدولية، لكن تفسير كل شيء بالنفط وحده يبدو قاصراً. فالولايات المتحدة أصبحت من كبار منتجي الطاقة عالمياً، ولذلك يمكن القول إن الهدف الأوسع يتعلق بالموقع الاستراتيجي للمنطقة وبقدرتها على التأثير في التجارة العالمية والطاقة والممرات البحرية والتحالفات الدولية.فالشرق الأوسط يقع في قلب شبكة جغرافية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، وتطل دوله على ممرات حيوية، كما يحتضن موارد ضخمة ومواقع دينية وحضارية وسياسية ذات أثر عالمي. ومن يملك قدرة التأثير في هذه المنطقة يكتسب وزناً يتجاوز حدودها الجغرافية.

إرث التقسيم واختلال التوازن

تزداد الصورة وضوحاً عند العودة إلى بدايات القرن العشرين وما رافقها من تقسيمات استعمارية أعادت رسم خرائط المنطقة. ثم جاء احتلال العراق وما ترتب عليه من انهيار في توازنات إقليمية قائمة، ليشكل نقطة تحول واسعة في المشهد السياسي والأمني. وقد دخلت المنطقة بعد ذلك في سلسلة من الأزمات والحروب والانقسامات، من العراق إلى سوريا وليبيا واليمن. ومن الصعب التعامل مع هذه الوقائع بوصفها أحداثاً منفصلة تماماً، لأن نتائج كل أزمة انتقلت إلى الأخرى وأسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى والحدود السياسية والاجتماعية. وهنا برزت الولايات المتحدة بوصفها القوة الأكثر حضوراً في إدارة ملفات المنطقة، سواء من خلال القوة العسكرية أو التحالفات أو النفوذ المالي والدبلوماسي.

الإعلام وصناعة المشهد

في مثل هذه الأزمات، لا يقتصر الصراع على الميدان العسكري، بل يمتد إلى مجال المعلومات. فوسائل الإعلام لا تنقل الواقع فقط، بل تساهم أحياناً في تشكيل الطريقة التي يُفهم بها الحدث. وقد يؤدي التركيز على تفاصيل معينة وإهمال أخرى إلى تشتيت الرأي العام عن التحولات الاستراتيجية الأعمق. لذلك يصبح من الضروري التمييز بين الخبر اليومي وبين الاتجاه العام الذي تتحرك فيه السياسات الكبرى. كما أن تعدد الروايات وتضارب المصالح يفرضان على القارئ أن يميز بين التحليل القائم على الوقائع وبين الخطاب التعبوي، لأن فهم الاستراتيجية يحتاج إلى تتبع النتائج المتكررة لا إلى الاكتفاء بتفسير حدث واحد.

من الحرب المباشرة إلى حروب الوكالة

أدى التطور النوعي في الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، إلى تقليل احتمالات المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى. فالحرب الشاملة بين دول تمتلك قدرات تدميرية هائلة قد تكون كلفتها غير قابلة للسيطرة. ولهذا توسعت ظاهرة الحروب غير المباشرة، وحروب الوكالة، ودعم جماعات محلية أو قوى إقليمية لتحقيق أهداف لا ترغب الدول الكبرى في خوضها بصورة مباشرة. وقد أثبتت أزمات المنطقة أن هذه الأدوات تستطيع إضعاف الدول، وتفكيك البنى الاجتماعية، وإطالة أمد الفوضى، وخلق مناطق نفوذ متداخلة. وفي كثير من الحالات أصبحت الدولة الوطنية نفسها ساحة تنافس بين مشاريع خارجية وقوى داخلية متعددة.

ماذا دفعت المنطقة وماذا كسبت؟

حتى لو افترضنا أن الدمار الذي أصاب العراق وسوريا وليبيا واليمن لم يكن جزءاً من مخطط مسبق متكامل، يبقى السؤال قائماً: ما الذي حصلت عليه شعوب المنطقة مقابل الدماء والخراب والهجرة وانهيار مؤسسات الدولة؟لقد دفعت المنطقة ثمناً هائلاً، بينما بقيت نتائج الحروب بعيدة عن بناء سلام عادل أو نظام إقليمي مستقر. وهذا ما يفتح الباب أمام الشك في جدوى منظومة «الأمن والسلم الدوليين» عندما تعجز عن منع الحروب أو حماية المجتمعات من نتائجها. ومن هنا تنشأ قراءة ترى أن الفوضى نفسها قد تتحول إلى أداة سياسية تُستخدم لإعادة تشكيل المنطقة، وخلق توازنات جديدة تخدم مصالح القوى الكبرى.

القدس ورمزية الصراع

تبقى القدس نموذجاً مكثفاً لمعنى الشرق الأوسط كله؛ ففيها تتجاور الذاكرة الدينية والحضارية والسياسية، وتتقاطع رموز الأديان الكبرى مع تاريخ طويل من الحروب والتعايش والصراع. وفي هذه الأرض تختلط الجغرافيا بالعقيدة، والتاريخ بالسياسة، وتصبح كل محاولة لإعادة تشكيل المنطقة مرتبطة بطريقة أو بأخرى بقضايا الهوية والعدالة والحقوق.ولهذا لا يمكن بناء نظام إقليمي مستقر إذا بقيت القضايا الأساسية بلا حلول عادلة. فالسياسات الخاطئة تنتج أزمات جديدة، واختلال التوازن لا يصنع سلاماً دائماً.

الخاتمة

إن قراءة السياسة الدولية بمنطق الاستراتيجية تفرض النظر إلى الأهداف البعيدة لا إلى الأحداث المنفردة فقط. فالنفط، والموقع الجغرافي، والتحالفات، والإعلام، والحروب غير المباشرة، كلها أدوات تتحرك داخل صراع أوسع على النفوذ والنظام الدولي. لكن لا ينبغي أن تتحول هذه القراءة إلى اعتقاد بأن كل حدث محكوم بخطة سرية واحدة، كما لا يجوز تجاهل حقيقة المصالح المنظمة والاستراتيجيات طويلة المدى. لقد دفع الشرق الأوسط أثماناً باهظة من الحروب والانقسامات، ولا يمكن أن يستمر هذا المسار بلا نهاية. فالاستقرار الحقيقي لا يصنعه التفوق العسكري وحده، ولا تُبنى الشرعية بالقوة، ولا يمكن تحقيق السلام العالمي إلا حين يصبح العدل أساساً للتوازن، وتُحترم إرادة الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها وإدارة مواردها وصناعة مستقبلها.

السيد رئيس مجلس الوزراء
الأستاذ علي الزيدي المحترم
تطبيق قانون من أين لك هذا هو الحل

كامل الصافي الموسوي

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com

لمواجهة الفساد في العراق، لا يكفي القبض على بعض الفاسدين، بل يجب تفعيل القوانين، وتشديد العقوبات، وملاحقة الكسب غير المشروع، وعلى رأسها قانون

« من أين لك هذا؟ »

قال رسول الله محمد (ص):

« لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يسْأَلَ عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ :
عَنْ عُمُرِهِ ، فِيمَ أَفْنَاهُ ؟ وَعَنْ شَبَابِهِ ، فِيمَ أَبْلَاهُ ؟ وَعَنْ مَالِهِ ، منْ أَيْنَ ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ ؟
وَعَنْ عِلمِهِ ، مَاذَا عَمَلَ فِيهِ ؟ »

حجم الفساد في العراق

يُقدر حجم الفساد في العراق منذ 2005 ولغاية 2026 بنحو

1000
مليار دولار

موازنة عدة دول كاملة لعدة سنوات

من السياسيين الكبار حتى الصغار واعوانهم الذين عرفنا حالهم فقراً وعوزاً، واليوم في قصور وأموال واستثمارات!

صور من الفساد المشاهد

- موظف براتب لا يزيد على مليون دينار
- يمتلكُ سيارة تتجاوز قيمتها ألاف الدوْرات
- شقق كثيرة وأراضٍ وفلل وشاليهات
- ثروات داخل وخارج العراق
- كل ذلكَ دون مصدر مشروع واضح

الحل الجذري
تفعيل قانون
من أين لك هذا؟

لماذا نحتاج إلى قانون من أين لك هذا؟

- تشاغل ونتهمس ونشير إلى الفاسدين من بعيد لبعيد، واللوم على القوانين والروتين والموظفين والرشوة..
- لكن الحقيقة أن الفساد الحقيقي هو التريح من المال العام وقوت الفقراء في ظل ضعف الرقابة والملاحقة الناجزة وطول الإجراءات.
- قانون من أين لك هذا؟ هو استفهام حقيقي يتطلب الرد بالمستندات والإفصاح عن مصادر المال والثراء.

مواجهة الفساد تحتاج إلى منظومة متكاملة

تقوية الوازع الديني
نحو تحريم الاستيلاء على المال العام أو الخاص وتحريم الرشوة والمحاباة.

إصلاح منظومة الأجور
ومواجهة الغلاء الفاحش الذي يلتهم المرتبات الهزيلة التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

تفعيل القوانين
وتشديد العقوبات وسرعة الفصل في القضايا بلا تهاون.

الحكومة الإلكترونية
خطوة أساسية لإبعاد الموظفين عن التعامل مع الجمهور واحلالهم بالمنظومة الإلكترونية.

تفعيل الشباك الواحد
تسهيل الإجراءات والحد من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن.

شروط النجاح

- إرادة سياسية صادقة لا تتجزأ.
- استقلال القضاء ونزاهته وسرعة البت في القضايا.
- تجريم الإثراء غير المشروع لجميع المسؤولين والموظفين.
- إلزام الذمة المالية قبل تولي المنصب وبعده.
- تعاون الأجهزة الرقابية والإعلام والمجتمع المدني.
- جماعية المبلغين والشهود وعدم التهاون معهم.

فوائد تطبيق قانون من أين لك هذا؟

- إعادة الاعتبار للمال العام وحمايته من النهب والسرقة.
- ردع الفاسدين وكشف الثروات غير المشروعة.
- تعزيز الثقة بين المواطن والدولة ومؤسساتها.
- تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.
- توجيه الموارد نحو التنمية والخدمات الحقيقية.
- الارتقاء بمؤشرات العراق في مكافحة الفساد.

الطريق الوحيد والسليم هو تفعيل قانون من أينَ لك هذا قبل أن يلف الفساد أذر عه الأخطبوطية حول رقبة الأقتصاد والوطن ويلتهمه.

الله اكبر

السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ علي الزيدي المحترم تطبيق قانون من اين لك هذا هو الحل

كامل الصافي الموسوي

قال رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع خصال: عن عمره، فيم أفناه؟ وعن شبابه، فيم أبلاه؟ وعن ماله، من أين؟ وفيم أنفقه؟ وعن علمه، ماذا عمل فيه؟». ويحمل هذا الحديث معنى بالغ الأهمية في بناء المسؤولية الفردية والاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالمال: من أين جاء، وكيف جُمع، وفي أي وجه أُنفق؟ في العراق، كثيراً ما يدور الحديث عن الفساد من بعيد؛ فنشير إلى القوانين المعطلة، والروتين الإداري، والرشوة، والمحسوبية، واستغلال الوظيفة العامة، ثم نعود إلى السؤال نفسه: لماذا يستمر هذا الواقع، وإلى متى؟ والحقيقة أن المشكلة ليست في غياب النصوص القانونية وحده، بل في ضعف التنفيذ، وبطء الإجراءات، وتعدد الحلقات الإدارية، وعدم حسم كثير من الملفات بالسرعة التي تجعل القانون رادعاً حقيقياً. من هنا تبرز أهمية إحياء مبدأ واضح وبسيط في جوهره: «من أين لك هذا؟». وهذا المبدأ ليس شعاراً إعلامياً، ولا اتهاماً اعتباطياً لكل من تحسنت أحواله المادية، بل هو أداة قانونية ورقابية ينبغي أن تقوم على المستندات، والإفصاح عن الذمة المالية، ومقارنة الدخل المشروع بما طرأ من زيادة غير مبررة في الثروة. وفي التشريع العراقي توجد بالفعل أحكام تتعلق بالكسب غير المشروع وكشف الذمة المالية ضمن قانون هيئة النزاهة الاتحادية والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل، كما أطلقت هيئة النزاهة حملات تحت عنوان «من أين لك هذا؟» للإبلاغ عن حالات تضخم الأموال والكسب غير المشروع. ولا يعني تطبيق هذا المبدأ الاعتراض على ثراء أي شخص أو التدخل في رزقه المشروع؛ فالمال المكتسب من تجارة أو استثمار أو إرث أو عمل مشروع حق لصاحبه. لكن الأمر يصبح مختلفاً حين يظهر تفاوت هائل لا يمكن تفسيره بين دخل موظف عام وممتلكاته. فإذا كان دخله المعروف محدوداً، ثم ظهرت خلال مدة قصيرة سيارات باهظة الثمن، وعقارات متعددة، وأراضٍ ومشروعات واستثمارات داخل البلاد وخارجها، فإن السؤال عن مصدر هذه الأموال يصبح واجباً رقابياً، لا اعتداءً على الخصوصية. إن المال العام ليس مالاً مجهول المالك، بل هو حق المجتمع كله، ومنه تُموَّل المدارس والمستشفيات والطرق والخدمات ورواتب الدولة وبرامج الرعاية الاجتماعية. ولذلك فإن الاستيلاء عليه أو استغلال المنصب لتحقيق منفعة خاصة لا يضر بخزينة الدولة فحسب، بل ينتزع، بصورة غير مباشرة، جزءاً من حقوق الفقراء والمرضى والطلاب وأصحاب الدخل المحدود. وهنا تظهر خطورة الفساد بوصفه مشكلة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية في آن واحد. كما أن مواجهة الفساد لا يمكن اختزالها في القبض على شخص أو مجموعة أشخاص؛ لأن الفساد حين يتحول إلى شبكة مصالح يصبح أقرب إلى مرض مؤسسي يحتاج إلى معالجة جذوره. فالمطلوب هو سرعة التحقيق والفصل القضائي، وحماية استقلال أجهزة الرقابة، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وإغلاق المنافذ التي تسمح بابتزاز المواطن، وضمان أن تكون العقوبة حقيقية ومتناسبة مع حجم الضرر الذي لحق بالمال العام. ومن أكثر الأدوات فاعلية في هذا المجال توسيع نظام «النافذة الواحدة» وتسريع التحول نحو الحكومة الإلكترونية. فكلما انخفض الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف في المعاملات الروتينية، قلت الفرص المتاحة للرشوة والوساطة والابتزاز. كما أن رقمنة الطلبات والمدفوعات والتراخيص تجعل الإجراءات أكثر قابلية للتتبع والمراجعة، وتحدد المسؤول عن كل خطوة، وتقلل مساحة القرارات المزاجية أو المعاملات التي قد تضيع بين المكاتب والدوائر. لكن التكنولوجيا وحدها ليست كافية. فمواجهة الفساد تحتاج أيضاً إلى ثقافة رقابية تقوم على النزاهة والمساءلة، وإلى تعزيز الوازع الديني والأخلاقي في حرمة المال العام والخاص، مع حماية المبلغين والشهود، وتطوير آليات الإبلاغ، ومنع الانتقام ممن يكشف المخالفات. كذلك ينبغي إصلاح منظومة الأجور بما يحقق قدراً معقولاً من العدالة؛ لأن تدني الرواتب مع ارتفاع تكاليف المعيشة قد يهيئ بيئة أكثر هشاشة أمام الرشوة، وإن كان لا يبررها بأي حال. كما ينبغي أن تكون الرقابة استباقية لا لاحقة فقط؛ أي أن تُراجع إقرارات الذمة المالية دورياً، وأن تُقارن البيانات المعلنة بالسجلات العقارية والمصرفية والتجارية والضريبية، ضمن الضمانات القانونية وحماية الخصوصية. فكلما أصبحت مؤسسات الدولة قادرة على اكتشاف التضخم غير المبرر في الثروة مبكراً، قلت الحاجة إلى انتظار فضيحة أو بلاغ شعبي بعد ضياع المال أو انتقاله إلى الخارج. وترتبط مكافحة الفساد بصورة مباشرة بالاقتصاد والاستثمار. فالمستثمر لا يبحث فقط عن الأرباح، بل يحتاج إلى قانون واضح، وإجراءات متوقعة، وقضاء فعال، وبيئة يستطيع فيها الحصول على الترخيص وإنجاز معاملاته من دون دفع أموال غير قانونية. ولذلك فإن تعزيز النزاهة لا يمثل هدفاً أخلاقياً فحسب، بل يعد جزءاً أساسياً من تحسين مناخ الأعمال، وجذب رؤوس الأموال، وحماية المنافسة العادلة. وقد اتخذت الدولة العراقية خلال السنوات الأخيرة خطوات مؤسسية في هذا الاتجاه، من بينها العمل على الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٣٠، إلى جانب تطوير جهود استرداد الأموال العامة وملاحقة الكسب غير المشروع. وفي عهد الحكومة الحالية برئاسة السيد علي فالح الزيدي صدرت توجيهات رسمية معلنة لتعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد، واسترداد المال العام. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات لا يُقاس بعدد التصريحات أو الحملات الإعلامية، بل بعدد الملفات التي تصل إلى نتائج قضائية، وحجم الأموال المستردة، ومدى انخفاض فرص الفساد داخل مؤسسات الدولة. ولهذا يجب أن يمتد التدقيق في تضخم الثروات، وفق القانون وضمانات العدالة، إلى كل من تولى موقعاً عاماً أو انتفع من المال العام، بصرف النظر عن منصبه أو نفوذه أو انتمائه السياسي. ولا ينبغي أن يتحول شعار «من أين لك هذا؟» إلى أداة انتقائية تُستخدم ضد الخصوم وتُعطّل أمام المقربين؛ لأن الانتقائية نفسها صورة من صور الفساد، وتفقد المجتمع ثقته بأجهزة الدولة والقانون. أما الأرقام الضخمة المتداولة بشأن حجم الأموال التي خسرها العراق بسبب الفساد منذ عام ٢٠٠٣، فينبغي التعامل معها بحذر ما لم تستند إلى تدقيق رسمي شامل ومنهجية معلنة. فخطورة الفساد لا تحتاج إلى أرقام غير موثقة لإثبات وجودها؛ إذ تكفي آثاره الظاهرة في الخدمات، والمشروعات المتعثرة، وهدر المال العام، وتراجع ثقة المواطن بالمؤسسات. إن الطريق الأكثر سلامة لا يكمن في اختراع قانون جديد لكل أزمة، بل في تطبيق القوانين القائمة بجدية، وسد الثغرات عند الحاجة، وتسريع الإجراءات القضائية في ملفات الفساد، وربط قواعد البيانات المالية والعقارية والمصرفية، وتفعيل الإفصاح عن الذمة المالية، ومراجعة حالات تضخم الأموال بطريقة مهنية. فحين يعلم المسؤول والموظف أن أي زيادة غير مبررة في ثروته ستخضع للسؤال والتدقيق والتحقيق، يصبح الردع أكثر واقعية. يمتلك العراق موارد بشرية وطبيعية واقتصادية كبيرة، لكن الفساد يستطيع، إذا تُرك من دون مواجهة حقيقية، أن يلتف كأذرع الأخطبوط حول الاقتصاد والدولة ويستنزف فرص التنمية. ومبدأ «من أين لك هذا؟» ليس حلاً سحرياً، لكنه يمكن أن يكون ركناً أساسياً في منظومة متكاملة تقوم على الشفافية والمساءلة والقضاء المستقل والحكومة الإلكترونية وحماية المال العام. والسؤال في النهاية بسيط، لكن أثره كبير: إذا كانت الثروة مشروعة، فأين مستنداتها؟ وإذا لم تكن كذلك، فمن حق الدولة والمجتمع أن يعرفا مصدرها، وأن يستعيدا ما أُخذ بغير حق.

الطائرات المسيَّرة
أنواعها ودورها في الحرب الحديثة

مانع الزاملي

1 ما هي الطائرات المسيّرة؟

مركبات جوية تُدار عن بُعد أو برمجياً من دون طيار على متنها، وتُستخدم في الاستطلاع والهجوم والدعم المدني.

دورة العمل القتالي للمسيّرات

رصد ← تحديد هدف ← متابعة ← استجابة / ضربة

2 الأنواع الرئيسية للمسيّرات

	المسيّرات الانتحارية	متعددة المراوح	ثابتة الأجنحة
المدى	قصير إلى متوسط	قصير	متوسط إلى بعيد
البقاء في الجو	من 20 دقيقة إلى ساعتين	من 20 دقيقة إلى ساعة تقريبا	من 10 ساعات إلى أكثر من 24 ساعة
طبيعة المهمة	ضرب مباشر بالاصطدام على هدف محدد	استطلاع ومهام قريبة المدى	استطلاع واسع/هجوم أو دعم مهام
أبرز الاستخدامات	الإغراق والاستنزاف ضرب الأهداف الثابتة التشويش على الدفاعات	الاستطلاع الميداني المراقبة اللحظية دعم الوحدات الأمامية	المراقبة الاستراتيجية الضربات الدقيقة المهام واسعة النطاق

3 تصنيف المدى التشغيلي

يركز هذا التحليل على المسيّرات بعيدة المدى، قد يتجاوز مداها 1000 كم ويصل في بعض النماذج إلى آلاف الكيلومترات.

4 أدوار المسيّرات في الحرب الحديثة

5 أبرز المسيّرات الإيرانية بعيدة المدى

كمان-22

مسيّرة قتالية واستطلاعية متعددة المهام، بعيدة المدى، مع أدوار تشمل الاستطلاع والدعم الإلكتروني.

2000 كم	الشعاع/المدى
≈ 12 ساعة	زمن البقاء
استطلاع – هجوم دقيق دعم إلكتروني	طبيعة المهمة

سيمرغ

منصة استطلاع / قتال كبيرة، بقاء طويل في الجو، شعاع عمل يقارب 1500 كم، وقدرة تحليق تصل إلى نحو 24 ساعة.

1500 كم	الشعاع/المدى
≈ 24 ساعة	زمن البقاء
استطلاع واسع – مراقبة دعم قتال – حمل ذخائر	

شاهد-136

مسيّرة انتحارية بعيدة المدى، منخفضة الكلفة، تُستخدم للإغراق والاستنزاف.

2000 كم	المدى التقديري
2.5 ساعة	زمن البقاء
ضربة انتحارية على هدف محدد	طبيعة المهمة

6 الأهمية الاستراتيجية للمسيّرات بعيدة المدى

المزايا الرئيسية

- **نشر مرن** — سهلة النقل والإطلاق من منصات متعددة
- **تقليل المخاطر** — لا تعرض الطيارين للخطر المباشر
- **بقاء أطول** — قدرة على التحليق لساعات طويلة
- **دقة عالية** — ضرب أهداف بدقة متناهية
- **كلفة أقل** — تشغيل وصيانة أقل بكثير

القيود والتحديات

- **ضعف في بيئات الدفاع الجوي المتقدمة**
- **عرضة للاعتراض** — يمكن رصدها أو إعتراضها
- **سرعة أقل** — نماذج عديدة أبطأ من المقاتلات التقليدية
- **تعتمد على الاتصالات** — تعتمد على وصلات البيانات والتوجيه
- **قابلة للتشويش** — قد تتأثر بإجراءات الحرب الإلكترونية

9 الخلاصة

غيّرت الطائرات المسيّرة طبيعة الحرب الحديثة عبر الجمع بين الرصد والضرب والدقة والكلفة الأقل، وأصبحت المسيّرات بعيدة المدى أداة مؤثرة في رسم معادلات الردع والاستنزاف والمواجهة.

الطائرات المسيرة انواعها ودورها في الحرب الحديثة

مانع الزاملي

حظيت الطائرات المسيّرة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، لما تؤديه من أدوار ومهام متعددة في المجالات العسكرية والأمنية والمدنية. وقد برزت أهميتها بصورة خاصة في الحروب الحديثة، بعد أن تحولت من وسائل محدودة الاستخدام إلى أدوات رئيسية في الاستطلاع والمراقبة والهجوم وجمع المعلومات، وأصبحت جزءًا ثابتًا من خطط الجيوش وقدراتها العملياتية. ويعود ذلك إلى ما توفره من مرونة في الاستخدام، وانخفاض نسبي في التكلفة مقارنة بالطائرات القتالية التقليدية، إضافة إلى قدرتها على العمل في بيئات خطرة من دون تعريض حياة الطيارين للخطر المباشر. والطائرات المسيّرة، أو الطائرات من دون طيار، هي مركبات جوية تُدار عن بُعد بواسطة مشغّلين على الأرض، أو تعمل وفق برامج ومسارات معدّة مسبقًا، من دون وجود طيار بشري على متنها. وقد تطورت هذه المنظومات بصورة كبيرة من حيث المدى والسرعة ومدة التحليق، كما أصبحت قادرة على حمل أجهزة استشعار وكاميرات ومنظومات اتصال، وفي بعض الأنواع ذخائر أو رؤوس متفجرة، بحسب طبيعة المهمة المخصصة لها. وتنقسم الطائرات المسيّرة من حيث التصميم إلى عدة أنواع رئيسية. أولها الطائرات ثابتة الأجنحة، وهي الأقرب في شكلها وطريقة طيرانها إلى الطائرات التقليدية، وتمتاز عادة بقدرتها على قطع مسافات طويلة والبقاء في الجو لفترات ممتدة. وتُستخدم هذه الفئة في مهام الاستطلاع والمراقبة بعيدة المدى، وقد تُجهز في بعض الحالات لتنفيذ مهام قتالية أو لتوفير معلومات ميدانية للقوات العاملة على الأرض. أما النوع الثاني فهو الطائرات متعددة المراوح، ومنها الطائرات الرباعية والسداسية المراوح. وتمتاز هذه الفئة بسهولة الإقلاع والهبوط العمودي، والقدرة على الثبات في نقطة محددة في الجو، وهو ما يجعلها مناسبة للمراقبة القريبة، والتصوير، والاستطلاع التكتيكي، ومتابعة التحركات في المناطق الحضرية أو التضاريس المعقدة. وعلى الرغم من أن مداها ومدة تحليقها غالبًا أقل من الطائرات ثابتة الأجنحة، فإن سهولة تشغيلها وانخفاض تكلفتها جعلاها واسعة الانتشار. والنوع الثالث هو ما يُعرف بالذخائر الجوّالة أو المسيّرات الانتحارية، وهي طائرات تُطلق نحو منطقة الهدف وتستطيع التحليق لفترة قبل تحديد الهدف والانقضاض عليه. وتحمل هذه المسيّرات رأسًا متفجرًا، ولذلك فهي تختلف عن الطائرات المسيّرة القابلة للعودة وإعادة الاستخدام. وقد أصبحت هذه الفئة من أبرز الأسلحة المستخدمة في النزاعات الحديثة، لأنها تجمع بين خصائص الاستطلاع والضربة الهجومية في منظومة واحدة. ومن حيث المهام، تؤدي الطائرات المسيّرة أدوارًا متعددة، من بينها جمع المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة الحدود، والاستطلاع الميداني، وتحديد مواقع الأهداف، وتصحيح نيران المدفعية، ومتابعة تحركات القوات، إلى جانب تنفيذ الهجمات على أهداف ثابتة أو متحركة. كما تُستخدم بعض النماذج في الاتصالات والحرب الإلكترونية، بينما تُوظف الأنواع المدنية في التصوير، والزراعة، والمسح الجغرافي، ومراقبة المنشآت وخطوط الطاقة، والبحث والإنقاذ. ويمكن تصنيف المسيّرات أيضًا وفق المدى إلى قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى. وتُستخدم القصيرة عادة في المهام التكتيكية القريبة، بينما تغطي المتوسطة مساحات أوسع وتتيح بقاءً أطول في الجو. أما المسيّرات بعيدة المدى، وهي محور هذا المقال، فقد صُممت لتنفيذ مهام استراتيجية على مسافات كبيرة، وقد تبدأ مديات بعض النماذج من نحو ألف كيلومتر وتصل في بعض المنظومات إلى عدة آلاف من الكيلومترات، بحسب التصميم والحمولة وسرعة الطيران وطبيعة المهمة. وتتميز المسيّرات بعيدة المدى بقدرتها على التحليق لساعات طويلة، وقد تتجاوز مدة بقاء بعض النماذج في الجو أربعًا وعشرين ساعة، في حين تصل بعض منصات الاستطلاع الاستراتيجية إلى مدد أطول من ذلك. كما تستطيع بعض الأنواع العمل على ارتفاعات شاهقة، وهو ما يتيح لها تغطية مساحات واسعة وجمع المعلومات لمسافات كبيرة، بينما صُممت أنواع أخرى للطيران على ارتفاعات منخفضة أو متوسطة بما يتناسب مع طبيعة المهمة التي تنفذها. وفي هذا السياق، تعد إيران من الدول التي استثمرت بصورة كبيرة في تطوير وتصنيع الطائرات المسيّرة، سواء لأغراض الاستطلاع أو لتنفيذ مهام قتالية بعيدة المدى. وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة نماذج إيرانية متعددة، من أبرزها شاهد-١٣٦، وسيمرغ، وكمان-٢٢، وهي تختلف في تصميمها ومهامها وقدراتها، إلا أنها تعكس توجّهًا واضحًا نحو بناء ترسانة واسعة من الطائرات غير المأهولة القادرة على العمل في مسارح عمليات بعيدة. وتُعد شاهد-١٣٦ من أشهر المسيّرات الإيرانية الانتحارية، وقد صُممت لتنفيذ هجمات بعيدة المدى على أهداف ثابتة. وتُقدَّر قدرتها على قطع مسافات طويلة قد تصل في بعض التقديرات إلى نحو ألفي كيلومتر، مع اختلاف الأرقام بحسب ظروف التشغيل والحمولة ومسار الطيران. وتمتاز ببساطة تصميمها وانخفاض تكلفتها نسبيًا، الأمر الذي يسمح باستخدام أعداد كبيرة منها في الهجمات المتزامنة، بما يفرض ضغطًا على منظومات الدفاع الجوي المستهدفة. أما طائرة سيمرغ، فهي من الطائرات الإيرانية الأكبر حجمًا والمخصصة أساسًا لمهام الاستطلاع والمراقبة بعيدة المدى، مع قدرات تشغيلية ممتدة. وقد أُعلن عن قدرتها على التحليق لساعات طويلة وتنفيذ مهام على مسافات كبيرة، ما يجعلها ضمن فئة الطائرات المصممة لجمع المعلومات ومتابعة الأهداف والعمليات في مناطق بعيدة عن نقطة الإطلاق. وتأتي كمان-٢٢ ضمن فئة أخرى من المسيّرات الإيرانية القتالية والاستطلاعية بعيدة المدى. وقد جرى تقديمها باعتبارها منصة متعددة المهام يمكن تجهيزها بحمولات مختلفة، بما في ذلك أجهزة الاستشعار والذخائر، إضافة إلى استخدامات مرتبطة بالاستطلاع والحرب الإلكترونية. ويعكس هذا النوع محاولة تطوير طائرات مسيّرة أكثر قدرة على البقاء في الجو وتنفيذ مهام متنوعة بدل الاقتصار على مهمة واحدة. وتنبع أهمية برنامج المسيّرات الإيراني من قدرته على توفير أعداد كبيرة من الطائرات بتكاليف أقل من تكلفة تشغيل الطائرات القتالية التقليدية، فضلًا عن إمكانية استخدامها في مناطق متباعدة جغرافيًا. وقد استُخدمت المسيّرات أو أُطلقت في سياق مواجهات إقليمية استهدفت إسرائيل ومواقع وقواعد عسكرية أميركية في المنطقة، كما ارتبط استخدامها بالتهديدات التي تتعرض لها السفن والقطع البحرية في بعض الممرات والمياه الإقليمية. وقد أظهرت هذه التطورات أن الطائرات المسيّرة لم تعد سلاحًا ثانويًا، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في معادلات الردع والحرب الحديثة. فالدولة التي تمتلك القدرة على إنتاج أعداد كبيرة من المسيّرات بعيدة المدى تستطيع توسيع نطاق عملياتها، وفرض أعباء كبيرة على أنظمة الدفاع الجوي، وتنفيذ الاستطلاع والهجمات من مسافات بعيدة نسبيًا. وفي المقابل، تدفع هذه القدرات الدول إلى تطوير وسائل جديدة لمواجهتها، تشمل أنظمة الدفاع الجوي، والحرب الإلكترونية، والتشويش، ووسائل الكشف المبكر. كما أصبحت حماية المنشآت الحيوية والقواعد العسكرية والمطارات ومراكز القيادة من هجمات المسيّرات بندًا أساسيًا في خطط الدفاع الحديثة، لما قد تسببه الهجمات المتكررة من ضغط أمني واقتصادي. ولذلك أصبحت المنافسة بين تقنيات الطائرات المسيّرة وتقنيات مكافحتها واحدة من أبرز سمات الصراعات العسكرية المعاصرة. إن مستقبل الحروب يشير إلى استمرار تصاعد أهمية الطائرات المسيّرة، ولا سيما بعيدة المدى منها، لما تمنحه من قدرة على تنفيذ مهام استراتيجية بتكاليف أقل ومخاطر بشرية محدودة بالنسبة للجهة المشغلة. كما أن التطور المستمر في أنظمة الملاحة والذكاء الاصطناعي والاتصالات سيزيد من قدرتها على العمل بصورة أكثر استقلالية ودقة. ومن هنا يمكن القول إن المسيّرات لم تعد مجرد وسيلة مساندة في ساحات القتال، بل أصبحت جزءًا رئيسيًا من بنية القوة العسكرية الحديثة، وعنصرًا مؤثرًا في حسابات الردع والأمن والاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد علي الزيدي

الأزمة ليست في المال، بل في العقول التي تُدير الأزمة

حسن عبد الهادي العكيلي

لقد تابع العراقيون تصريحات عدد من المسؤولين خلال الأيام الماضية، فوجدوا أنفسهم أمام خطاب يغلب عليه الإحباط أكثر مما يغلب عليه الأمل.

وحين يخرج وزير الصحة ليقول إنّه يجلس معكم حتى الرابعة فجراً من أجل التفكير في كيفية توفير الرواتب، فإن المواطن لا يسمع قصة عن الجهد والإخلاص، وإنما يسمع أن الدولة أصبحت تُدار بمنطق ردود الأفعال، وأنها فقدت الرؤية الاستراتيجية لإدارة الأزمات. فالدول لا تُبنى بالسهر على معالجة أزمة كل يوم، بل تُبنى بمؤسسات تخطط لسنوات قادمة، وتسبق الأزمات قبل وقوعها.

جناب الاخ الزيدي...

القائد الحقيقي لا ينقل القلق إلى شعبه، بل يمتص قلق الناس ويعيد إليهم الثقة. هذه هي فلسفة الُقيادة في كل دول العالم.

وأقولها لكم بكل احترام: أنتم محاطون بطاقة سلبية. بعض من حولكم لا يرى إلا العقبات، ولا يتحدث إلا عن الصعوبات، ولا يقدم للرأي العام إلا توصيفاً للمشكلات، وكأن وظيفة المسؤول أن يشرح الأزمة، لا أن يقود المجتمع نحو تجاوزها.

■ **العراق لا يعاني من نقص في الكفاءات، بل من ضعف في استثمارها.**
لدينا خبراء عراقيون في الداخل والخارج يقودون مؤسسات مالية وإدارية وبحثية عالمية، ولدينا عقول وطنية تمتلك حلولاً حقيقية في الإصلاح المالي والإداري وإدارة الموارد العامة. فلماذا لا تُفتح أبواب الدولة أمامهم؟ ولماذا لا يُنشأ مجلس استشاري وطني يضم هذه الكفاءات، بعيداً عن الحسابات الحزبية والمحاصصة؟

■ إن استثمار الخبرات الوطنية والعالمية يعني إدخال أفكار جديدة، وأساليب إدارة حديثة، ورؤى بعيدة المدى قادرة على بناء اقتصاد قوي، وإدارة مالية مرنة، وخدمات عامة فعالة.

منذ سنوات وأنا أؤمن بأن الحكومات لا تُقاس فقط بما تنجزه من مشاريع، ولا بما تصدره من قرارات، وإنما أيضاً بما تبثه من طاقة نفسية في المجتمع. فالدولة لا تُدير الاقتصاد والأمن والخدمات فحسب، بل تُدير المزاج العام للأمة. وكل مسؤول رفيع يمثل رسالة يومية للمواطن: إما أن يمنحه الثقة، أو يغرس في نفسه الخوف واليأس.

ولذلك فإن أخطر ما يواجه حكومتكم اليوم ليس الأزمة المالية، ولا تعقيدات الإدارة، وإنما العقول التي تتحدث إلى الشعب بلغة العجز قبل أن تتحدث إليه بلغة الحلول.

■ لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبح الناطق الرسمي باسم الحكومة، في كثير من إطلالاته، يعكس حالة واضحة من الإرهاق والقلق والإحباط. والناطق الرسمي ليس موظفاً عادياً ينقل الأخبار، بل هو الواجهة النفسية للدولة. فإذا ظهر متردداً أو محبطاً أو مثقلاً بالأزمات، فإن هذه المشاعر تنتقل مباشرة إلى ملايين المواطنين، فيترسخ لديهم الاعتقاد بأن الحكومة نفسها فقدت الثقة بقدرتها على تجاوز التحديات.

■ إن الشعوب تستمد قوتها من لغة قادتها. والناس لا يطلبون من المسؤول أن ينكر وجود المشكلات، وإنما ينتظرون منه أن يتحدث بثقة، وأن يقدم رؤية، وأن يمنحهم سبباً للتفاؤل. أما تكرار الحديث عن الأزمات والعجز، فإنه يحول الإحباط إلى ثقافة عامة، ويجعل المواطن يشعر بأنه يعيش داخل دولة فقدت زمام المبادرة.

■ كما أن الاستعانة بمراكز الدراسات والبحوث الدولية المتخصصة في الإصلاح المالي والإداري ليست انتقاصاً من السيادة، بل ممارسة تلجأ إليها الدول التي تبحث عن أفضل الحلول. فالعالم مليء بالتجارب الناجحة، والحكمة تقتضي أن نستفيد منها لا أن نكرر أخطاءنا.

■ وأقولها بصراحة: إذا كان بعض الوزراء لا يرى سوى الأزمة، فابحثوا عمن يرى الحل. وإذا كان بعضهم لا يجيد إلا تفسير الفشل، فأفسحوا المجال لمن يستطيع صناعة النجاح. فالمواطن لا يريد أن يسمع حجم المشكلة كل يوم، بل يريد أن يرى طريقاً واضحاً للخروج منها.

إن العراق اليوم بحاجة إلى حكومة تبث الأمل، لا إلى حكومة تنقل القلق.
بحاجة إلى وزراء يصنعون المبادرة، لا يكتفون بإدارة الأزمات. وبحاجة إلى قيادات تؤمن بأن المستقبل تُبنى بالإرادة والعلم والكفاءة، لا بتكرار الاعتذار عن الإخفاق.

هذه ليست رسالة نقد، بل رسالة محبة لوطن يستحق افضل مما هو عليه، ونصيحة اضعها بين ايديكم، لأنني ما زلت أؤمن أن العراق يمتلك من الطاقات والعقول ما يجعله قادراً على النهوض إذا أحسن اختيار الرجال ، و أحسن الإصغاء إلى أهل الخبرة والكفاءة.

السيد علي الزيدي- الأزمة ليست في المال، بل في العقول التي تُدير الأزمة

حسن عبد الهادي العكيلي

منذ سنوات وأنا أؤمن بأن الحكومات لا تُقاس فقط بعدد المشاريع التي تنجزها، ولا بحجم القرارات التي تصدرها، وإنما تُقاس أيضاً بما تبثه من طاقة نفسية وثقة عامة في المجتمع. فالدولة لا تدير الاقتصاد والأمن والخدمات وحدها، بل تدير كذلك المزاج العام للأمة. وكل مسؤول رفيع في الدولة يمثل، في حضوره وكلامه وسلوكه، رسالة يومية إلى الناس؛ إما أن يمنحهم الثقة والطمأنينة، أو يزرع في نفوسهم الخوف والارتباك واليأس. ولهذا فإن أخطر ما يواجه حكومتكم اليوم ليس الأزمة المالية وحدها، ولا تعقيدات الإدارة، ولا تشابك الملفات الاقتصادية والسياسية، بل الخطاب الذي يُقدَّم إلى الشعب حين يتحدث بلغة العجز قبل أن يتحدث بلغة الحلول، ويصف حجم الأزمة من دون أن يرسم طريقاً واضحاً للخروج منها. فالمواطن يمكن أن يتحمل صعوبة مؤقتة إذا شعر أن الدولة تعرف أين تتجه، لكنه يفقد ثقته حين يشعر أن من يقودون المشهد لا يملكون سوى توصيف المشكلة.

لقد تابع العراقيون خلال الأيام الماضية تصريحات عدد من المسؤولين، ووجدوا أنفسهم أمام خطاب يغلب عليه القلق والإحباط أكثر مما يغلب عليه الأمل والثقة. لأن الكلمات التي تصدر من مواقع الدولة العليا لا تمر عابرة، بل تتحول إلى رسائل نفسية وسياسية واقتصادية يقرأها المواطن والأسواق والموظفون وأصحاب الأعمال. وحين يخرج وزير الصحة، على سبيل المثال، ليقول إنه يجلس معكم حتى الرابعة فجراً للتفكير في كيفية توفير الرواتب، فقد يكون قصده إظهار حجم الجهد المبذول والإخلاص في العمل، لكن المواطن قد يتلقى الرسالة بصورة مختلفة تماماً. فهو لا يسمع بالضرورة قصة عن التفاني، بل قد يفهم منها أن الدولة وصلت إلى مرحلة تُدار فيها ملفات أساسية وحساسة بمنطق الاستنفار اليومي وردود الأفعال. فالدول لا تُبنى على السهر لمعالجة أزمة تظهر كل صباح، وإنما تُبنى على مؤسسات تخطط مسبقاً، وتضع السيناريوهات، وتقدّر المخاطر، وتحسب الإيرادات والنفقات، وتستعد للأزمات قبل وقوعها. والقيادة الناجحة ليست التي تطفئ الحرائق فقط، بل التي تبني نظاماً يمنع اندلاعها أو يقلل آثارها حين تقع. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الناطق الرسمي باسم الحكومة، في عدد من إطلالاته، بدا أحياناً مثقلاً بحجم التحديات. فالناطق الرسمي ليس موظفاً عادياً ينقل الأخبار، بل هو الواجهة النفسية والإعلامية للدولة، وصوته جزء من صورة الحكومة في أذهان المواطنين. فإذا ظهر متردداً، أو قلقاً، أو غارقاً في توصيف الصعوبات، فإن هذه المشاعر تنتقل سريعاً إلى الجمهور، ويتولد انطباع بأن الحكومة نفسها فقدت الثقة بقدرتها على تجاوز التحديات. أما إذا تحدث بوضوح وثبات، واعترف بالمشكلة وقدّم معها خطوات عملية ومواعيد ومسؤوليات محددة، فإنه يحول الخطاب الرسمي من مصدر للقلق إلى أداة لبناء الثقة. إن الشعوب تستمد كثيراً من قوتها من لغة قادتها. والناس لا يطلبون من المسؤول أن ينكر المشكلات، ولا أن يرسم صورة وردية لا وجود لها، بل ينتظرون منه الصراحة الممزوجة بالثقة، والاعتراف المقرون بالحل، والتحذير المصحوب بخطة. فالفارق كبير بين مسؤول يقول: «لدينا أزمة ولا نعرف كيف نعالجها»، ومسؤول يقول: «لدينا أزمة، وهذه أسبابها، وهذه الإجراءات التي بدأنا بها، وهذه المدة التي نحتاجها لتجاوزها». إن تكرار الحديث عن العجز والأزمات من دون تقديم أفق للحل يحول الإحباط مع الوقت إلى ثقافة عامة، ويجعل المواطن يشعر بأنه يعيش داخل دولة فقدت زمام المبادرة. وهذا أخطر من الأزمة المالية نفسها، لأن الاقتصاد يمكن إصلاحه، والموازنات يمكن إعادة تنظيمها، لكن استعادة الثقة العامة بعد انهيارها تكون أصعب وأطول.

الأخ الزيدي المحترم،

القائد الحقيقي لا ينقل قلقه إلى شعبه، بل يمتص قلق الناس ويعيد إليهم الثقة. فالقائد لا يُطلب منه أن يخفي الحقيقة، وإنما أن يحول الحقيقة من مصدر للخوف إلى دافع للعمل. وأقولها لكم بكل احترام: إن من حول أي مسؤول كبير يصنعون جزءاً من رؤيته وقراراته. وإذا كان بعض المحيطين بكم لا يرى إلا العقبات، ولا يتحدث إلا عن الصعوبات، ولا يقدم للرأي العام سوى توصيف متكرر للمشكلات، فإن هذه الطاقة السلبية ستنعكس عاجلاً أو آجلاً على أداء الحكومة وخطابها. وظيفة الوزير أو المستشار ليست أن يثبت أن المشكلة معقدة، فهذا يعرفه المواطن مسبقاً، بل أن يقدم خيارات وحلولاً وبدائل، وأن يحدد كلفة كل خيار ونتائجه. ومن لا يستطيع أن يرى إلا الجدار، لا ينبغي أن يكون وحده في غرفة اتخاذ القرار؛ لأن الدولة تحتاج أيضاً إلى من يرى الباب الذي يمكن أن يُفتح. العراق، في تقديري، لا يعاني من نقص في الكفاءات بقدر ما يعاني من ضعف في استثمارها ووضعها في مواقع التأثير. فهناك خبراء عراقيون في الداخل والخارج يعملون في مؤسسات مالية وأكاديمية وإدارية وبحثية مرموقة، وهناك عقول وطنية تمتلك خبرة حقيقية في الإصلاح المالي، وإدارة الموارد، والسياسات العامة، والتحول الرقمي، وإعادة هيكلة المؤسسات. فلماذا لا تُفتح أمام هؤلاء أبواب الدولة بصورة أوسع؟ ولماذا لا يُنشأ مجلس استشاري وطني مستقل يضم خبراء في الاقتصاد والمالية والإدارة والطاقة والقانون والتخطيط، ويعمل بعيداً عن الحسابات الحزبية والمحاصصة؟ كما أن الاستعانة بمراكز الدراسات والبحوث الدولية المتخصصة في الإصلاح المالي والإداري لا تمثل انتقاصاً من السيادة، بل هي ممارسة طبيعية تلجأ إليها الدول التي تريد اختصار الوقت والاستفادة من الخبرات المتراكمة. فالعالم مليء بالتجارب الناجحة والفاشلة، والحكمة ليست أن نبدأ كل مرة من الصفر، بل أن ندرس تجارب الآخرين، ونأخذ منها ما يناسب واقع العراق، ونترك ما لا يتلاءم معه. وأقولها بوضوح: إذا كان بعض الوزراء لا يرى سوى الأزمة، فابحثوا عمّن يرى الحل. وإذا كان بعض المسؤولين لا يجيد إلا تفسير أسباب الفشل، فأفسحوا المجال لمن يستطيع أن يصنع النجاح. فالمواطن لا يريد أن يسمع كل يوم كم هي المشكلة كبيرة، بل يريد أن يعرف ما الذي ستفعله الحكومة غداً، ومتى ستظهر النتائج، ومن يتحمل المسؤولية إن لم تتحقق. إن العراق اليوم بحاجة إلى حكومة تبث الأمل من دون أن تخدع الناس، وتقول الحقيقة من دون أن تنشر الذعر. بحاجة إلى وزراء يصنعون المبادرة ولا يكتفون بإدارة الأزمات، وإلى ناطقين ومسؤولين يفهمون أن الكلمة الرسمية جزء من الأمن النفسي للمجتمع، وأن الثقة رأس مال سياسي واقتصادي لا يقل أهمية عن المال. وبحاجة أيضاً إلى قيادة تؤمن بأن المستقبل لا يُبنى بالاعتذار المتكرر عن الإخفاق، وإنما بالإرادة والعلم والكفاءة وحسن اختيار الرجال. فالمؤسسات القوية لا تنتظر ظهور الأزمة حتى تتحرك، بل تعمل على بناء البدائل قبل الحاجة إليها، وتستمع إلى الخبراء قبل أن ترتفع كلفة الخطأ. هذه ليست رسالة خصومة ولا رغبة في الانتقاص من أحد، بل رسالة محبة لوطن يستحق أفضل مما هو عليه، ونصيحة أضعها بين أيديكم بكل احترام. فما زلت أؤمن بأن العراق يمتلك من الطاقات والعقول والموارد ما يجعله قادراً على النهوض، إذا أُحسن اختيار الكفاءات، وأُحسن الإصغاء إلى أهل الخبرة، وتحول الخطاب الحكومي من توصيف الأزمات إلى صناعة الحلول، ومن بث القلق إلى بناء الثقة والأمل.

السيادة العراقية وحرمة الدم العراقي

ضمن سلسلة الخواطر الاستراتيجية – خاطرة رقم (٧ / ٢٠٢٦)

سعيد الجياشي

حين تتزاحم الشراكات والاعتداءات... تصبح السيادة السؤال الأول

1 مسار المشهد

- الصدمة: عدوان على العراق — استهداف سبع محافظات ومقرات أمنية وسقوط شهداء وجرحى
- زيارة أنقرة — تعاون نفطي وطريق التنمية
- زيارة طهران — مذكرات تفاهم ودعم لحصر السلاح بيد الدولة
- شراكات مع واشنطن — إعلان شراكات اقتصادية ومصالح مشتركة
- صولة الفجر ضد الفاسدين — فرح شعبي بملاحقة الفاسدين

2 مظاهر انتهاك السيادة

- قصف سبع محافظات من الموصل إلى البصرة
- استهداف جهات ومقرات أمنية رسمية
- أجواء عراقية مستباحة
- حدود منتهكة
- وجود عسكري أجنبي متعدد
- نفوذ خارجي معلن ومتشابك

3 لماذا يتعقد ملف السيادة؟

4 أسئلة الدولة والمواطن

- ماذا تبقى من السيادة العراقية؟
- هل السيادة حالة واحدة أم قابلة للتجزئة؟
- هل يوجد انتهاك حميد وآخر خبيث؟
- ما هو الموقف العراقي الرسمي؟
- كيف تُصان حرمة الدم العراقي؟

إعادة التموضع الوطني

- سيادة كاملة ومصالح متوازنة
  - استقلالية القرار الوطني
  - تنمية ورخاء الشعب
- صون الدماء والمقدسات
  - حماية المواطنين والمؤسسات
  - تحقيق العدالة والمحاسبة
- حماية الأجواء والحدود
  - تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية
  - منع استباحة الأرض والأجواء
- مراجعة شاملة للمواقف
  - مراجعة التحالفات والاتفاقيات
  - ضبط الترامات العلاقات
- قرار وطني مستقل
  - موقف رسمي واضح
  - سياسة خارجية متوازنة

5 ثوابت لا تتجزأ

- رفض تحويل العراق إلى ساحة صراع للآخرين
- حصر السلاح والقرار الأمني بيد الدولة
- بناء المصالح يجب أن يقوم على الإحترام المتبادل
- الدم العراقي واحد وقدسيته واحدة
- السيادة العراقية كلٌ واحد لا يقبل التقسيم

7 الخلاصة الاستراتيجية

السيادة ليست شعاراً دبلوماسياً، بل قدرة الدولة على حماية أرضها وأجوائها ومواطنيها.
وحين يُستباح الدم العراقي، يصبح بناء القرار الوطني المستقل شرطاً أولياً لحماية العراق ومصالحه.

سلاماً ... سلاماً ... سلاماً يا عراق

أمانةُ التاريخ في أعناقنا... من جيل إلى جيل.

السيادة العراقية وحرمة الدم العراقي

سعيد الجياشي

اعتمدنا في سلسلة «الخواطر الاستراتيجية» منهجيةً تقوم على بيان أهمية بناء الدولة وفق رؤية مؤسساتية واضحة، تستمد شرعيتها من الدستور والقانون. وقد تناولنا في الخواطر السابقة أهمية المنهاج الوزاري لكل حكومة تشكلت بعد عام ٢٠٠٦، وضرورة أن تكون هذه المناهج حلقات متكاملة لا مشاريع منفصلة تبدأ من الصفر مع كل حكومة جديدة؛ لأن بناء الدولة لا يتحقق بتبدل الأشخاص والشعارات، بل بتراكم السياسات والخبرات والإنجازات، وبترسيخ مؤسسات قادرة على الاستمرار بصرف النظر عن تغير الحكومات. وقد أكدنا أن المنهاج الوزاري ينبغي ألا يبقى وثيقة سياسية تُقرأ عند تشكيل الحكومة ثم توضع جانباً، وإنما يجب أن يتحول إلى خطط وسياسات واستراتيجيات قابلة للتطبيق، تنعكس على مؤسسات الدولة وأدائها، ويلمس المواطن نتائجها في حياته وأمنه واقتصاده وخدماته وحقوقه. فالدولة القوية هي التي تُبنى على مؤسسات مستقرة وأولويات وطنية واضحة، لا على ردود أفعال مؤقتة أو معالجات مرتبطة بالأزمات.

لكننا في هذه الخاطرة نتوقف قليلاً عن ذلك المسار، لنعود إلى أحد أهم ثوابت الدولة، بل إلى العنوان الذي يختصر وجودها واستقلالها وكرامة قرارها: السيادة، وما يرتبط بها ارتباطاً مباشراً من قدسية دماء المواطنين وحرمة أراضي الوطن. تعمل الدول والحكومات في فضاء دولي، وتبني علاقاتها على تبادل المصالح، وتعقد الاتفاقيات والشراكات، وتدخل في تحالفات ومفاوضات، وتفتح قنوات تعاون سياسي واقتصادي وأمني، كل ذلك من أجل حماية مصالحها، وتعزيز أمنها، والحفاظ على وجودها واستمرار سيادتها والدفاع عن مواطنيها. ولا توجد دولة تعيش بمعزل عن محيطها الإقليمي والدولي، لكن الانفتاح على الآخرين لا ينبغي أن يكون على حساب القرار الوطني، ولا أن يتحول إلى باب يسمح بانتهاك الأرض أو الدم أو المؤسسات. واليوم يقف العراق أمام مشهد بالغ الصعوبة والتعقيد، يضع أمامنا عشرات الأسئلة، ويفتح باب النقاش مجدداً حول معنى السيادة، وحدود المصالح الوطنية، ومفهوم الشراكات الخارجية، والأهم من ذلك كله: حرمة الدم العراقي. المواطن العراقي يعيش حالة من الحيرة المشروعة. فهو يصحو صباحاً ليجد أخبار «صولة الفجر» ضد الفاسدين، فيتفاعل معها ويشعر ببارقة أمل طال انتظارها، لأن مكافحة الفساد تمثل أحد المطالب المركزية لأي مشروع حقيقي لبناء الدولة. ثم يرى حكومته الجديدة تتجه إلى الولايات المتحدة، وتعلن عن تفاهمات وشراكات اقتصادية ومصالح مشتركة، وتسعى إلى فتح مرحلة جديدة من العلاقات يمكن أن تساعد العراق على معالجة أزماته الاقتصادية والأمنية والاستثمارية، فيتفاعل المواطن مع ذلك أيضاً باعتباره فرصةً لتعزيز موقع العراق وتحسين أوضاعه.

بعد ذلك تتجه الحكومة إلى طهران، بما تمثله إيران من عمق جغرافي وسياسي للعراق، وبما بين البلدين من ملفات متشابكة ومصالح اقتصادية وأمنية وحدودية، فيُعلن عن نجاح الزيارة، وعن تفاهمات ومذكرات تعاون، إلى جانب مواقف داعمة لحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز الاستقرار. ثم تتجه بوصلة الحكومة إلى أنقرة، الجار الشمالي للعراق، حيث تتصدر ملفات المياه والطاقة والأمن والاقتصاد والتجارة وطريق التنمية جدول العلاقات الثنائية. وتُطرح مذكرات تفاهم وفرص تعاون جديدة، وتظهر مؤشرات على بناء شراكات يمكن أن تشكل رافعة اقتصادية مهمة للعراق، ولا سيما إذا نجح مشروع طريق التنمية في التحول من فكرة استراتيجية إلى واقع تنموي يربط العراق بمحيطه الإقليمي والدولي. وفي وسط هذه المساحات الواسعة من التفاؤل، يفاجأ المواطن العراقي صباح الخميس بأخبار عن عدوان جديد طال أراضي العراق، مستهدفاً سبع محافظات ومواقع ومقرات تابعة لجهات أمنية، ومتسبباً، بحسب ما تداولته الأخبار، في سقوط شهداء وجرحى من المواطنين، فضلاً عن خسائر مادية. ثم يتابع المواطن التغطيات ليجد توصيفاً للعملية بأنها تحرك عسكري مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ضد أهداف داخل العراق، بذريعة اتهامات تتعلق بانطلاق هجمات بطائرات مسيّرة من الأراضي العراقية باتجاه أهداف في السعودية ودول الخليج.

وهنا يبرز السؤال الجوهري:

ماذا تبقى من السيادة العراقية إذا أصبحت الأراضي والأجواء والمواقع العراقية عرضةً للانتهاك متى ما قرر طرف خارجي أن لديه مبرراً لذلك؟ وهل يمكن تجزئة السيادة والتعامل معها وفق هوية الجهة التي تنتهكها؟ أم أن السيادة، بطبيعتها القانونية والوطنية، وحدة متكاملة لا تقبل التقسيم أو الانتقائية؟ فعندما نتحدث عن قصف في إقليم كردستان، أو استهداف مواقع في محافظات عراقية تمتد من الموصل إلى البصرة، أو وجود عسكري تركي داخل الأراضي العراقية، أو استمرار وجود قوات التحالف الدولي، أو حضور مستشارين أجانب داخل بعض المؤسسات العسكرية، أو انتهاكات متكررة للأجواء والحدود، أو نفوذ خارجي تمارسه أطراف مختلفة، فإننا لا نتحدث عن ملفات منفصلة تماماً، بل عن قضية واحدة تتعلق بقدرة الدولة العراقية على حماية قرارها وأرضها ومؤسساتها ومواطنيها. ومن هنا يصبح السؤال عن الموقف العراقي الرسمي سؤالاً أساسياً، لا سياسياً عابراً. ما هو معيار الدولة في التعامل مع انتهاك السيادة؟ وهل يختلف الموقف باختلاف الجهة التي تقوم به؟ وهل يمكن أن يكون هناك انتهاك «حميد» للسيادة وآخر «خبيث»؟ وهل يصبح الاعتداء مقبولاً إذا صدر عن حليف، ومرفوضاً إذا صدر عن خصم؟ أم أن السيادة الحقيقية تقتضي معياراً واحداً لا يتغير بتغير الأسماء والعلاقات والتحالفات؟

إن الدم العراقي لا يمكن أن يخضع لمعادلات الاصطفاف السياسي. لون الدم واحد، وقدسيته واحدة، سواء سقط المواطن في بغداد أو البصرة أو أربيل أو الموصل أو الأنبار أو أي بقعة أخرى من أرض العراق. وإذا كانت الدولة تريد أن تبني ثقة مواطنيها، فعليها أن تثبت عملياً أن حماية العراقيين ليست مسألة انتقائية، وأن حرمة أراضيهم ومؤسساتهم وأرواحهم لا تتغير تبعاً لطبيعة الفاعل الخارجي. ومن المهم اليوم إجراء مراجعة وطنية شاملة للمواقف والسياسات، وإعادة تموضع عراقي واضح يقوم على مبدأ بسيط لكنه حاسم: العراق ليس ساحةً مفتوحة لتصفية حسابات الآخرين، ولا ينبغي أن يتحول إلى ميدان تتقاطع فيه صراعات القوى الإقليمية والدولية على حساب أمنه وسيادته ومستقبل أبنائه. ويتحمل الجميع مسؤولية هذا الموقف؛ الحكومة والقوى السياسية والمؤسسات الدستورية والنخب. فحماية السيادة ليست شعاراً يُرفع في مناسبة ويُنسى في أخرى، بل سياسة دولة متكاملة تبدأ من توحيد القرار الأمني والعسكري، وضبط الحدود والأجواء، وحصر السلاح بيد المؤسسات الشرعية، وتنظيم العلاقات الخارجية على قاعدة المصالح المتبادلة والاحترام المتكافئ. إن القرار العراقي المستقل، والموقف الوطني الموحد، هما نقطة الشروع الحقيقية لبناء سيادة كاملة. ولا تعني السيادة الانغلاق عن العالم، بل تعني أن تكون علاقات العراق مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا والسعودية وسائر الدول قائمة على المصالح المشتركة، ولكن ضمن إطار واضح لا يسمح لأي طرف بأن يتجاوز الدولة أو يستبيح أرضها أو يعرّض دماء مواطنيها للخطر. العراق بحاجة إلى علاقات متوازنة مع الجميع، لكنه بحاجة قبل ذلك إلى موقف متوازن من نفسه: أن يعرف أين تبدأ مصلحته الوطنية وأين تنتهي مصالح الآخرين، وأن يمتلك الشجاعة السياسية لحماية حدوده وقراره ودماء شعبه مع الحليف والخصم.

سلاماً... سلاماً... سلاماً يا عراق،وطن الآباء والأجداد،ومهد الحضارات،ومعلّم الإنسانية الأول. إنك أمانة التاريخ في أعناقنا، من جيل إلى جيل، وإن الحفاظ على سيادتك وكرامة شعبك ليس خياراً سياسياً عابراً، بل واجب وطني لا يقبل المساومة.

وللحديث بقية...

الدبلوماسية،
القوة الناعمة التي تقود إلى الهدف بأشكال متعددة

بان غانم محمد صالح

www.shahidkhames.com

> الدبلوماسية ليست فقط فن إدارة الدول، بل هي فن إدارة النفوس والعلاقات والخلافات بأقل الخسائر.

مع كل بداية جديدة، كبداية عام دراسي أو بداية وظيفة، نحتاج إلى رزنامة وأهداف واضحة وخطط مدروسة؛ كصحة أفضل وحياة أهدأ والتزامات أكثر.
وغالباً ما نقوم بعملية تصفية لأشيائنا القديمة التي نشعر بأن لا حاجة لنا بها.
لكن هل فكرنا بأننا قد تحتاج إلى لغة جديدة؟
لا أقصد هنا أن نتعلم لغة أخرى، بل أن نطور من لغة العلاقات ونجعلها أكثر دبلوماسية.

مرجعان في فن الدبلوماسية

كتاب «الدبلوماسية» للسياسي الأمريكي **هنري كيسنجر**

يركز على الواقعية والتوازن بين المصالح وقراءة المتغيرات.

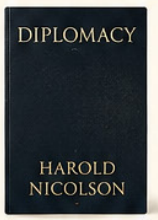

كتاب «الدبلوماسية» **للكاتب البريطاني هارولد نيكلسون**

يتحدث عن الدبلوماسية من منظور إنساني وشامل وعميق.

كلا الكتابين أصبحا مرجعاً ومنهجاً يدرسان في الجامعات، ويؤكدان أن العلاقات لا تبنى على النوايا الطيبة، بل على الوعي والاحترام، وإدراك متى يكون الصمت حكمة، ومتى يكون التنازل ذكاء.

أشكال الدبلوماسية المتعددة

الدبلوماسية العلنية	الدبلوماسية الرسمية	الدبلوماسية الإنسانية	الدبلوماسية الثقافية	الدبلوماسية القسرية	الدبلوماسية الهادئة	الدبلوماسية الثنائية
عبر الإعلام والرأي العام	الخاضعة للبروتوكول	تهتم بحقوق الإنسان	القوة الناعمة	لفرض العقوبات	لحل الأزمات الحساسة	بين دولتين فقط

وهناك أشكال أخرى كثيرة، وجميعها تؤكد على أنها أسلوب حياة، وتعلمك فن الاختلاف بأدب، والحفاظ على العلاقات بأقل الخسائر.

تحويل الدبلوماسية من مفهوم إلى ممارسة

قد يتصرف البعض بدبلوماسية عالية مع العائلة والأصدقاء لتهدئة النزاعات...
لكنهم في بيئة العمل يكونون أكثر صرامة للحفاظ على صورتهم المهنية، وأحياناً العكس.

الدبلوماسية ليست إرضاءً للجميع، وإلا تزييفا للكذب، بل هي مهارة نكتسبها لنقول الحقيقة بصراحة ولطف، ونضع حدودنا بوضوح.

هل يستطيع أي شخص أن يكون دبلوماسياً؟

نعم ممكن، إذا كنت:

- ✓ تُصغي للآخرين جيداً.
- ✓ تمتلك شيئاً من المنطق والحكمة.
- ✓ توازن بين المصالح عند الخلاف.
- ✓ تتحلى بالصبر والنفس الطويل.
- ✓ تستطيع التحكم بعواطفك وانفعالاتك.

الدبلوماسية... متى لا تكون مفيدة

- ⊗ لا جدوى من المرونة مع العنيد.
- ⊗ ولا أهمية للتعاطف مع القاسي.
- ⊗ ولا قيمة للحكمة والعقل مع من يتعمد الإساءة.

فالدبلوماسية حين تمارس مع من لا يقدرها ستتحول إلى استنزاف للطاقات وضياع للوقت، و **استثمار** غير مجد.

مبادئ الدبلوماسية في حياتنا اليومية

نؤمن أن السلام أهم من الانتصار	نعرف متى نقول (لا) بوعي	نعرف متى نقول (نعم) بأدب	نفتح نوافذ التواصل لمن يستحق	نغلق الأبواب التي تستنزفنا	نضع حدودنا بوضوح	نقول الحقيقة بصراحة ولطف

دمتم دبلوماسيين مع من تحبون، سفراء في العلاقات الإنسانية، وقادة حازمين إن لزم الأمر.

الدبلوماسية، القوة الناعمة التي تقود الى الهدف بأشكال متعددة

بان غانم محمد صالح

مع كل بداية جديدة، سواء كانت بداية عام دراسي، أو وظيفة، أو مرحلة مختلفة من الحياة، نميل عادةً إلى وضع خطط جديدة وترتيب أولوياتنا. نفكر في صحة أفضل، وحياة أكثر هدوءاً، والتزامات أوضح، وعادات نرغب في التخلص منها وأخرى نريد اكتسابها. وكثيراً ما نقوم أيضاً بعملية تصفية لأشيائنا القديمة، فنحتفظ بما نحتاج إليه ونتخلى عما فقد قيمته.

لكن هل فكرنا يوماً في أننا قد نحتاج، مع كل بداية، إلى لغة جديدة؟

ولا أقصد هنا تعلم الفرنسية أو الإسبانية أو أي لغة أجنبية أخرى، بل أقصد تطوير لغة علاقاتنا، بحيث تصبح أكثر هدوءاً ومرونة ووعياً، وأقرب إلى الدبلوماسية في معناها الإنساني. فالشخصية الدبلوماسية اللبقة ليست حكراً على السياسيين الذين نراهم على الشاشات أو في المؤتمرات والقاعات المغلقة وهم يديرون أزمات الدول ويتفاوضون حول المصالح والحدود. فالدبلوماسية، في جوهرها، سلوك إنساني يمكن أن يتحول إلى ممارسة يومية تحفظ الود، وتخفف حدة الخلاف، وتفتح باباً للتفاهم حين يبدو الحوار مستحيلاً.

الدبلوماسية أبعد من السياسة

عندما بدأت أبحث عن كتب تتناول الدبلوماسية بوصفها مفهوماً وسلوكاً ولغة حوار، قادني البحث إلى كتابين يحملان عنواناً واحداً تقريباً، هما «الدبلوماسية» للكاتب والدبلوماسي البريطاني هارولد نيكلسون، و«الدبلوماسية» للسياسي الأميركي هنري كيسنجر. ورغم اختلاف التجربة والمنهج بين الكاتبين، فإن القراءة في هذا المجال تكشف أن الدبلوماسية لا تقوم على النيات الطيبة وحدها، ولا على الكلمات المزخرفة أو المجاملات، بل تحتاج إلى وعي بالمصلحة، واحترام للطرف الآخر، وقدرة على فهم الظروف، ومعرفة متى يكون الكلام ضرورياً، ومتى يصبح الصمت أكثر حكمة، ومتى يكون التراجع خطوة ذكية لا علامة ضعف. وهذا المعنى يمكن نقله بسهولة من العلاقات بين الدول إلى العلاقات بين الأفراد. فنحن نحتاج إلى التفاوض في الأسرة، والعمل، والصداقة، والاختلافات اليومية، حتى وإن لم نسم ذلك تفاوضاً.

صور متعددة للدبلوماسية

للدبلوماسية أشكال كثيرة، ولكل شكل أدواته وظروفه. فهناك الدبلوماسية الثنائية التي تقوم بين دولتين، والدبلوماسية الهادئة التي تُستخدم غالباً في الأزمات الحساسة بعيداً عن الضجيج الإعلامي، والدبلوماسية القسرية التي تستند إلى الضغط والتهديد بالعقوبات أو إجراءات أخرى لدفع طرف ما إلى تغيير سلوكه. وهناك أيضاً الدبلوماسية الثقافية التي تستخدم الفنون والتعليم واللغة والقيم بوصفها أدوات للقوة الناعمة، والدبلوماسية الإنسانية التي تهتم بالقضايا الإنسانية وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، والدبلوماسية الرسمية المرتبطة بالبروتوكولات والمؤسسات، والدبلوماسية العلنية التي تتحرك عبر الإعلام والرأي العام. ورغم اختلاف هذه الصور، فإنها تشترك في فكرة أساسية: إدارة الاختلاف بأقل قدر ممكن من الخسائر، والحفاظ على مساحة للحوار حتى في أكثر اللحظات توتراً.ولهذا ليست غاية الدبلوماسية أن تنتصر دائماً، بل أن تمنع الأسوأ عندما يكون الانتصار الكامل مكلفاً أو مستحيلاً.

هل يستطيع أي شخص أن يكون دبلوماسياً؟

نعم، إلى حد كبير. فالدبلوماسية ليست موهبة مغلقة على فئة محددة، بل مجموعة من المهارات يمكن تعلمها وتطويرها.إذا كنت تستطيع الإصغاء إلى الآخرين من دون مقاطعة مستمرة، وتحاول أن تفهم منطقهم حتى حين تختلف معهم، وتمتلك شيئاً من الصبر والهدوء، فأنت تملك أساساً مهماً للدبلوماسية. وإذا كنت تستطيع التوازن بين مصالح شخصين اختلفا أمامك، مثل أولادك أو أصدقائك أو إخوتك أو زملائك في العمل، وتحاول أن ترى القضية من أكثر من زاوية، فأنت تمارس شكلاً من أشكال الوساطة. كذلك فإن القدرة على التحكم في الغضب والانفعال، وتأجيل الرد عندما يكون المزاج مشحوناً، واختيار الكلمات المناسبة، كلها مهارات تجعل الإنسان أكثر نجاحاً في إدارة علاقاته.فالدبلوماسي في الحياة اليومية ليس الشخص الذي يجامل الجميع، بل الذي يعرف كيف يقول ما يريد من دون أن يحول كل اختلاف إلى معركة.

هل ينبغي أن نكون دبلوماسيين مع الجميع؟

هنا تصبح الإجابة أكثر تعقيداً. فالدبلوماسية لا تعني تقديم التنازلات بلا حدود، ولا تعني الاستمرار في علاقة تستنزف الإنسان فقط لأنه يريد أن يبدو متفهماً ولطيفاً. هناك أشخاص قد لا يستجيبون للمرونة، وآخرون يفسرون الهدوء ضعفاً، أو يتعمدون الإساءة رغم محاولات الحوار. وفي مثل هذه الحالات تصبح الحدود الواضحة أكثر أهمية من المجاملة. فلا جدوى من حوار لا يعترف فيه الطرف الآخر بحقك في الاحترام، ولا قيمة لتنازل يتكرر من طرف واحد حتى تتحول العلاقة إلى استنزاف دائم. ولهذا يجب أن تُدار العلاقات بالحكمة والتوازن، لا بالأمنيات وحدها. فالدبلوماسية الحقيقية لا تلغي الكرامة، بل تحميها من خلال اختيار الطريقة المناسبة للدفاع عنها.

لماذا نختلف بين البيت والعمل؟

من المثير للاهتمام أن بعض الناس يظهرون قدراً كبيراً من المرونة والدبلوماسية داخل الأسرة ومع الأصدقاء، لكنهم يصبحون أكثر صرامة في العمل حرصاً على صورتهم المهنية أو خوفاً من أن تُفهم مرونتهم بصورة خاطئة. ويحدث العكس أيضاً؛ فقد نجد شخصاً في العمل هادئاً ومتعاوناً، بينما يكون في بيته سريع الغضب وقليل الصبر. وهذا الاختلاف يكشف أن الدبلوماسية ليست صفة ثابتة دائماً، بل سلوك يتأثر بالبيئة والضغوط والتوقعات. ولذلك فإن تطويرها يحتاج إلى وعي بالنفس قبل أن يحتاج إلى حفظ قواعد جاهزة. فالإنسان قد يعرف كيف يتحدث بهدوء، لكنه يفقد هذه القدرة عندما يشعر بالتهديد أو عندما يكون الطرف الآخر قريباً منه عاطفياً. وهنا يظهر التحدي الحقيقي: أن نحافظ على احترامنا للآخر حتى حين نكون منزعجين منه.

الدبلوماسية لا تعني تزيين الكذب

في النهاية، الدبلوماسية لا تعني إرضاء الجميع، ولا تزيين الكذب، ولا الابتسام في وجه ما نرفضه. هي القدرة على قول الحقيقة بلطف، ووضع الحدود بوضوح، واختيار الوقت والطريقة المناسبين للكلام. وهي أن نعرف متى يكون الحوار ممكناً، ومتى يصبح الانسحاب أكثر حكمة.والشخص الدبلوماسي لا يتخلى عن موقفه، لكنه يقدمه بطريقة لا تهدم الجسر مع الآخرين. وقد يقول «لا» بوضوح من دون إساءة، كما يستطيع أن يقول «نعم» من دون أن يشعر بأنه تنازل عن نفسه. إننا نحتاج في علاقاتنا إلى لغة أكثر سلاسة ووضوحاً، وإلى القدرة على إغلاق الأبواب التي تستنزفنا، وفتح نوافذ التواصل أمام من يستحق فرصة التفاهم.فنحن لا نعيش وحدنا، وكل كلمة نقولها يمكن أن تفتح طريقاً أو تغلقه.

الخاتمة

ربما يكون أجمل ما نتعلمه من الدبلوماسية أنها لا تجعل الإنسان ضعيفاً، بل أكثر قدرة على اختيار معاركه وإدارة خلافاته. فهي تعلمنا أن السلام ليس دائماً تنازلاً، وأن الحزم لا يعني القسوة، وأن الحفاظ على العلاقة لا يقتضي فقدان الكرامة. وفي الحياة اليومية، لا نحتاج إلى أن نحمل ألقاب السفراء حتى نكون دبلوماسيين. يكفي أن نصغي جيداً، ونفهم قبل أن نحكم، ونختار كلماتنا، ونحترم حدودنا وحدود الآخرين. فكونوا دبلوماسيين مع من تحبون، وسفراء للهدوء في علاقاتكم، وقادة حازمين عندما يستدعي الأمر ذلك. والأهم أن نتعلم أن السلام في كثير من المواقف أكثر قيمة من الانتصار، وأن الحكمة ليست في كسب كل مواجهة، بل في معرفة أي المواجهات تستحق أن نخوضها أصلاً.

شيعة العراق : من يدير المعركة ومن يحفر القبر؟

رياض الفرطوسي

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com

> استمرار الخلاف بين "شيعة السلاح" و"شيعة السلطة" لم يعد يهدد الحاكمية فحسب، بل يهدد الوجود الشيعي بأكمله في البلاد. إن الخطر الأكبر لم يعد يأتي من الخارج، بل من قدرة المكون الحاكم على تفكيك مشروعه بيديه.

تشخيص عزت الشابندر: معادلة مرعبة

المعادلة الخالية =
تهدد الوجود الشيعي بأكمله في العراق

=

شيعة السلاح
تمتلك القوة المسلحة وتفرض أجندتها خارج منطق الدولة

VS

شيعة السلطة
تسيطر على مؤسسات الدولة ومفاصل القرار وتدير الغنيمة

طبيعة السلطة في بغداد: كيان هجين

غياب التوازن بين منطق الدولة ومنطق الفصائل بلغ مداه الأقصى

المشهد الإقليمي كما وصفه الشابندر

- إسرائيل تخوض حروباً مباشرة مع أذرع المحور الإيراني في إيران ولبنان واليمن
- الشيعة في العراق يتكفلون بالمهمة نيابة عنها عبر التأكل الذاتي والانقسامات
- لا حاجة للخصوم لإسقاط المشروع من الخارج، لأن عـوامل إنهياره تعمل من داخله

مظاهر الخلل البنيوي والأزمة الحالية

فقدان المناعة السياسية
السلطة مكشوفة أمام رياح التغيير الإقليمي والدولي لضعف تماسكها الداخلي

انقسام جزء من بنية القرار
أصبح الانقسام نمطاً دائماً في إدارة الدولة، لا استثناءً عابراً

صراع على النفوذ والموارد
تحول الخلاف من تنافس سياسي إلى معركة حياة أو موت على السلطة

نظام محاصصة وغنيمة
أقيم النظام بعد 2003 على قاعدة الغنيمة لا على قاعدة المواطنة وبناء المؤسسات

رسائل إنذار أخيرة

- التشخيص الجريء للشابندر جرس إنذار لقوى الإطار التنسيقي والطبقة السياسية
- الاستمرار بمنطق الاستنثار والتشظي يعني حفر قبر سياسي ووجودي للمشروع
- إعادة بناء الدولة على المواطنة والمؤسسات هو المخرج الوحيد

نتائج الاستمرار في الصراع الداخلي

- تفكيك العقد الاجتماعي الذي ضمن الاستحواذ على الدولة لعقدين من الزمن
- تآكل شرعية الحكم وفقدان ثقة الجمهور
- إضعاف القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية
- تعريض الوجود السياسي الشيعي لهزات وجودية

الشيعة في العراق لا يحمون وجودهم اليوم...
بل يحفرون بأيديهم قبراً سياسياً ووجودياً لمشروع حكم طال انتظاره.

شيعة العراق : من يدير المعركة.. ومن يحفر القبر؟

رياض الفرطوسي

تتحرك الدوائر السياسية ومراكز الأبحاث الاستراتيجية في واشنطن ولندن وعواصم غربية أخرى بمتابعة دقيقة لما يجري في العراق، ولا سيما مع تصاعد الخلافات داخل القوى السياسية الشيعية التي تمثل ركناً أساسياً في بنية الحكم منذ عام ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، أثارت قراءة السياسي العراقي عزت الشابندر، التي نشرها عبر منصة «إكس»، اهتماماً واسعاً حين لخّص الأزمة في معادلة شديدة القسوة، معتبراً أن استمرار الخلاف بين ما وصفه بـ«شيعة السلاح» و«شيعة السلطة» لم يعد يهدد تماسك الحكم فحسب، بل قد ينعكس على الموقع السياسي والاجتماعي للشيعة في العراق برمته. هذا التشخيص، بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه، يفتح باباً مهماً لفهم طبيعة الأزمة. فعندما يتحول التنافس داخل المكون السياسي الحاكم من خلاف على إدارة الدولة وتوزيع النفوذ إلى صراع بين منطقين متوازيين للسلطة، أحدهما يستند إلى المؤسسات الرسمية والآخر إلى قوة السلاح والنفوذ خارجها، فإن المشكلة لا تعود أزمة عابرة في تشكيل حكومة أو تقاسم مناصب، بل تصبح خللاً بنيوياً في هندسة النظام السياسي نفسه.

ومنذ عام ٢٠٠٣، تشكلت العملية السياسية العراقية على أساس توازنات معقدة بين الأحزاب والمكونات والقوى المسلحة والمؤسسات الدستورية. وقد ساعد هذا النموذج في احتواء صراعات متعددة في مراحل معينة، لكنه أنتج في الوقت نفسه بيئة شديدة الحساسية للتنافس على النفوذ والموارد. ومع مرور الوقت، تحولت المحاصصة من آلية مؤقتة لإدارة التعدد إلى جزء راسخ من بنية الحكم، وأصبح الوصول إلى الدولة في كثير من الأحيان مرتبطاً بالحصة الحزبية والسياسية أكثر من ارتباطه بالكفاءة والمؤسسة. ومن هنا تكتسب إشارة الشابندر إلى الانقسام بين «شيعة السلاح» و«شيعة السلطة» دلالتها الأعمق. فهي لا تتعلق بتوصيف مجموعتين منفصلتين بقدر ما تشير إلى تنازع بين مفهومين للدولة: الأول يرى أن الشرعية يجب أن تنبع من الدستور والمؤسسات والقانون، والثاني يمنح القوة المسلحة والنفوذ الميداني دوراً يتجاوز الحدود التقليدية للمؤسسة الرسمية. والخطر يبدأ حين تعجز القوى السياسية عن بناء صيغة واضحة تحسم العلاقة بين هذين المنطقين.

أما البعد الإقليمي، فإنه يزيد المشهد تعقيداً. فالمنطقة تشهد منذ سنوات صراعات مفتوحة ومواجهات متعددة المستويات بين إسرائيل وإيران والقوى الحليفة لكل طرف في أكثر من ساحة. وفي ظل هذا الاستقطاب، يصبح العراق معرضاً لضغوط متناقضة بسبب موقعه الجغرافي وتركيبته السياسية وعلاقاته مع الولايات المتحدة وإيران في آن واحد. وإذا لم تتمكن القوى العراقية من ضبط خلافاتها الداخلية، فإنها قد تجعل البلاد أكثر عرضة لأن تتحول إلى ساحة لتصفية حسابات إقليمية لا تخدم مصالح الدولة العراقية. غير أن أخطر ما في الأزمة العراقية ليس بالضرورة حجم التدخل الخارجي، بل قابلية النظام السياسي نفسه للانقسام من الداخل. فالدول لا تُضعف فقط عندما يهاجمها خصومها، بل عندما تفقد مؤسساتها القدرة على تنظيم الخلاف واحتواء الصراع. وكلما تحولت المنافسة السياسية إلى معركة وجود، تراجعت مساحة التسويات، وارتفع منسوب الشك المتبادل، وأصبح استخدام أدوات الضغط غير الدستورية أكثر احتمالاً. ولهذا فإن الخلاف داخل الإطار التنسيقي أو بين القوى الشيعية لا ينبغي النظر إليه بوصفه شأناً داخلياً خاصاً بمكون واحد، لأن نتائج هذا الخلاف تنعكس على الدولة كلها. فالشيعة يشكلون جزءاً أساسياً من البناء السياسي والاجتماعي للعراق، وأي صراع حاد داخل قواهم الرئيسية ينعكس على تشكيل الحكومات، وعمل البرلمان، وإدارة المؤسسات، والسياسة الاقتصادية، وعلاقة بغداد بالمحافظات وبالقوى الإقليمية والدولية. وتزداد الخطورة عندما يصبح الانقسام نمطاً دائماً في إدارة السلطة. فالمشكلة ليست في وجود خلاف سياسي؛ إذ إن الخلاف جزء طبيعي من أي نظام تعددي، وإنما في غياب قواعد مؤسسية مستقرة لإدارته. وعندما يتحول الخلاف إلى تعطيل، أو تهديد متبادل، أو صراع على مؤسسات الدولة ومواردها، فإن النظام يبدأ باستهلاك شرعيته من داخله، ويصبح المواطن هو الخاسر الأول نتيجة تراجع الخدمات وتأخر القرارات وتعطيل الإصلاحات. إن الخلل البنيوي الذي تكشفه هذه الأزمة يرتبط إلى حد بعيد بالنموذج الذي بُنيت عليه الدولة بعد عام ٢٠٠٣، حيث تقدمت المحاصصة وتقاسم النفوذ على مفهوم المواطنة وبناء المؤسسات. وقد أدى ذلك إلى تضخم الأحزاب داخل أجهزة الدولة، وإضعاف الحدود الفاصلة بين السياسي والإداري، وبين المال العام والمصلحة الحزبية، وبين المؤسسة الرسمية ومراكز النفوذ الموازية. وعندما تختزل القوى السياسية وجودها في السيطرة على الدولة، يصبح فقدان المنصب أو النفوذ شبيهاً بخسارة وجودية، ومن هنا تنشأ حالة من الصراع المستمر على المواقع والموارد. غير أن المكونات الاجتماعية أوسع من أحزابها، ولا يجوز اختزال الشيعة أو السنة أو الكرد في القوى التي تمثلهم سياسياً. فالمواطن العراقي، أياً كان انتماؤه، يحتاج إلى دولة عادلة وقانون فاعل ومؤسسات لا تتغير قواعدها بتغير موازين القوة. ولهذا يمكن قراءة تحذير الشابندر بوصفه جرس إنذار موجهاً إلى القوى السياسية الشيعية بصورة خاصة، وإلى الطبقة السياسية العراقية عموماً. فالاستمرار في إدارة التناقضات بمنطق الاستثثار والتشظي لن يحمي نفوذ أي طرف على المدى الطويل، بل قد يضعف الجميع ويقلص ثقة المجتمع بالعملية السياسية. وقد أثبتت التجارب أن الأنظمة التي تعجز عن إصلاح ذاتها تبدأ تدريجياً بفقدان قدرتها على إقناع جمهورها بجدوى استمرارها. والحل لا يكمن في انتصار «شيعة السلاح» على «شيعة السلطة» أو العكس، لأن مثل هذا التصور يعيد إنتاج المشكلة بدلاً من حلها. المطلوب هو إنهاء ازدواجية القرار، وتعزيز سلطة الدولة، وضمان خضوع السلاح للقانون، وإعادة بناء العلاقة بين الأحزاب والمؤسسات على أساس دستوري واضح. كما يتطلب ذلك إصلاح نظام المحاصصة، وتوسيع مفهوم المواطنة، وإتاحة المجال أمام الكفاءة والانتخاب والمساءلة لتكون أساساً للشرعية السياسية.

إن العراق اليوم لا يحتاج إلى إعادة توزيع القوة داخل المنظومة نفسها بقدر حاجته إلى إعادة تعريف معنى الدولة. فالدولة التي تحكمها المؤسسات لا تخشى التنافس السياسي، لأنها تمتلك قواعد لحسمه، ولا تخشى تنوع القوى، لأنها تضع الجميع تحت القانون. أما الدولة التي تظل موزعة بين مراكز نفوذ متعددة، فإن كل أزمة إقليمية أو داخلية يمكن أن تتحول فيها إلى اختبار خطير للتوازن والاستقرار. ومن هنا فإن التحذير الحقيقي ليس من «نهاية وجود» مكون بعينه، بل من تآكل الدولة العراقية إذا استمرت القوى السياسية في التعامل معها بوصفها غنيمة تتقاسمها لا مؤسسة وطنية يتساوى أمامها الجميع. فالمشروع السياسي الذي لا يراجع أخطاءه، ولا يفصل بين السلاح والسلطة، ولا يضع المواطنة فوق الانتماءات الضيقة، قد يضعف نفسه من الداخل مهما امتلك من نفوذ أو موارد. لقد وصل العراق إلى مرحلة تحتاج فيها القوى الحاكمة إلى إدراك أن الحفاظ على النفوذ لا يتحقق بتوسيع دوائر السيطرة، بل ببناء دولة قادرة على الاستمرار بعد تغير الأشخاص والأحزاب. والفرصة ما تزال قائمة للخروج من هذا المأزق، لكن ذلك يتطلب انتقالاً حقيقياً من منطق الغنيمة إلى منطق الدولة، ومن توازن القوى إلى سيادة القانون، ومن إدارة الخلاف بالسلاح والضغط إلى إدارته بالمؤسسات والدستور. عندها فقط يمكن تحويل الإنذار الذي أطلقه الشابندر من نبوءة متشائمة إلى فرصة لمراجعة المسار قبل أن تصبح كلفة الإصلاح أعلى من قدرة الجميع على تحملها.

سيخزيهم الله، من هو الذيل؟

بوصلة المواقف

جليل هاشم البكاء

الميزان ليس ما يدعيه الناس، بل الأثر الذي يتركونه، ولصالح من تصب كلماتهم ومواقفهم؛ فالأيام كفيلة بأن تُظهر من يقف مع الحق، ومن يكرس جهدة لخدمة الباطل.

علامات الانحياز ضد الحق

- جهد دائم لتصوير إيران بصورة سلبية
- تناقل الإشاعات وتضخيمها
- إعفال أي إنجاز أو موقف إيجابي
- الضيق من أي نجاح يُحقق لطرف الحق

الذيلية والتبعية هي:

- الاصطفاف مع الباطل قولاً وفعلاً
- الحياد في مواجهة الحق والباطل = خدمة للباطل
- الادعاء بعدم القدرة على التمييز = وهم يضلل صاحبه

الذيل ليس مجرد من يعلن تبعيته

- يردد روايات الباطل
- يخدم أهدافهم
- يبرر مواقفهم
- يشارك في حملاتهم
- يساهم بقصد أو بغير قصد

المعيار: الأثر... ولصالح من تصب مواقفه

أخطر صور التبعية... ليست المعلنة، بل المتخفية!

عندما تتكشف حقيقة الاصطفافات وتسقط الأقنعة

الميزان الحقيقي ليس: ماذا قال عن نفسه؟ بل: من الذي استفاد من قوله وفعله؟

الحروب الحديثة لا تُحسم بالسلاح فقط، بل بـ:
- الكلمة التي تُشكل الوعي
- الموقف الذي يمنح الشرعية لرواية دون أخرى

تتخفى خلف شعارات الاستقلال والموضوعية ولكنها عملياً تخدم السردية التي يريدها الخصم

الأيام كفيلة بكشف الحقائق

- الزيف لا يدوم، والباطل لا ينتصر.
- كل موقف سيسجل في ميزان التاريخ والضمائر.
- ستعرف الشعوب من كان معها بصدق، ومن كان ضدها بخفاء.

وسيخزيهم الله يوم تتجلى الحقيقة

من يفرح أهل الباطل بك؟

- تنعكس أقوالك عليهم مكاسب سياسية وإعلامية
- يستخدمون ما تقول لتبرير سياساتهم وحملاتهم
- يستشهدون بك وموقفك ودعومك
- يرونك أداة مفيدة لتحقيق أهدافهم

حينها... أنت الذيل حتى وإن أنكرت!

الخلاصة

الذيل هو المنافق الذي يفرح أهل الباطل بقوله وفعله، ويرضون عنه...

فكن مع الحق وإن قل... فالنصر للحق، والخزي للباطل وأتباعه.

ما الذي يجب أن يوجه مواقفنا؟

- الحقائق الموثقة لا الشائعات.
- الضمير الحي لا الأهواء والمصالح.
- الإنصاف والعدل في الحكم على الأمور.
- الاصطفاف مع المظلوم ضد الظالم.
- النظر إلى النتائج... لا النوايا المعلنة.

قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ (سبأ: 40)

سيخزيهم الله، من هو الذيل؟ - بوصلة المواقف -

جليل هاشم البكاء

في بعض الأحيان يضطر العقلاء إلى الخوض في أحاديث تتضمن كلمات وعبارات يرددها السفهاء والخبثاء، لا رغبة في مجاراتهم ولا قبولًا بمنطقهم، وإنما بقصد كشف التزييف وقلب الصورة الزائفة إلى حقيقتها، حتى تصل الفكرة إلى المتلقي الشريف والنزيه بصورة واضحة لا لبس فيها. فالكلمة في زمن الصراع ليست مجرد لفظ عابر، بل قد تتحول إلى أداة للتضليل أو إلى وسيلة لكشف الحقائق، بحسب نية قائلها والغاية التي يسعى إليها. وفي خضم الأحداث الراهنة، تتكشف المواقف شيئًا فشيئًا، وتسقط الأقنعة عن كثير من الوجوه. فالأيام كفيلة بأن تُظهر من يقف إلى جانب ما يراه حقًا، ومن يكرّس جهده لخدمة ما يراه باطلًا، ومن يسير في اتجاه معين قولًا وفعلًا وإن حاول أن يقدم نفسه بصورة مختلفة. وفي الأزمات الكبرى، لا تبقى المواقف حبيسة الشعارات، بل تظهر في اللغة، وفي اختيار الأخبار، وفي طريقة تفسير الوقائع، وفي الجهات التي تُمنح التعاطف أو التبرير أو الإدانة. ومن هنا، فإن التبعية لا تعني فقط أن يعلن الإنسان ولاءه الصريح لطرف ما، بل قد تظهر في صور أكثر تعقيدًا. فقد يردد المرء روايات خصمه، ويعيد إنتاج خطابه، ويبرر مواقفه، ويشارك في حملاته الإعلامية، ثم يصر في الوقت ذاته على أنه مستقل ومحايد. ولذلك لا يكون المعيار الحقيقي هو ما يقوله الإنسان عن نفسه، ولا كثرة الشعارات التي يرفعها، وإنما الأثر الفعلي الذي تتركه كلماته ومواقفه، والجهة التي تستفيد منها سياسيًا وإعلاميًا ومعنويًا. ومصطلح «الذيل»، وإن كان قاسيًا في التعبير، يُستخدم في الخطاب السياسي لوصف حالة التبعية العمياء وفقدان الاستقلال في الموقف. والمقصود هنا ليس مجرد الاختلاف في الرأي، لأن الاختلاف حق طبيعي، وإنما الحالة التي يتحول فيها الشخص إلى مكرر دائم لرواية طرف آخر، من دون تمحيص أو مراجعة، حتى يصبح صوته امتدادًا لذلك الخطاب. وعندها لا يعود السؤال عن النوايا وحدها، بل عن النتائج التي تنتج عن هذا السلوك، وعن المشروع الذي تخدمه هذه المواقف في نهاية المطاف. إن أخطر صور التبعية ليست دائمًا تلك التي تعلن نفسها بوضوح، بل تلك التي تتخفى خلف شعارات الاستقلال والموضوعية والحياد، بينما تؤدي عمليًا إلى خدمة سردية طرف واحد. فالحروب الحديثة لا تُخاض بالسلاح وحده، وإنما تُخاض كذلك بالمعلومة والصورة والكلمة وصناعة الانطباع العام. وقد أصبح التأثير في وعي الجمهور ميدانًا لا يقل أهمية عن ميدان المواجهة العسكرية، لأن من ينجح في تشكيل الرواية يستطيع أن يؤثر في تفسير الأحداث وفي تحديد المعتدي والضحية، والمنتصِر والمنهزم، والمشروع وغير المشروع. وفي هذا السياق، يلفت الانتباه أن بعض الأشخاص يكرسون حضورهم في المجالس والمنابر ووسائل الإعلام لتقديم إيران بصورة سلبية على نحو دائم، فيتناقلون كل ما يسيء إليها، ويضخمون الأخبار والإشاعات التي تخدم هذا الاتجاه، ويتجاهلون في المقابل أي موقف أو إنجاز يرونه إيجابيًا. بل يظهر على بعضهم الضيق كلما تحقق لها ما يعده أنصارها نجاحًا سياسيًا أو عسكريًا أو دبلوماسيًا. ومثل هذا السلوك، حين يصبح نمطًا ثابتًا لا استثناءً عابرًا، يكشف درجة الانحياز أكثر مما يقدم قراءة موضوعية للطرف الذي يجري الحديث عنه. ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن نقد إيران أو غيرها من الدول يُعد في ذاته تبعية أو اصطفافًا مع الخصوم. فالنقد الموضوعي ضرورة، وكل دولة وسياسة قابلة للنقاش والمراجعة والمساءلة. لكن الفارق كبير بين النقد الذي ينطلق من وقائع ومعايير ثابتة، وبين خطاب انتقائي لا يرى إلا السلبيات في جهة واحدة، ويغض الطرف عن الوقائع المخالفة لروايته، أو يبرر للطرف المقابل ما يدينه على خصومه. هنا تتحول المسألة من نقد مشروع إلى انحياز في الميزان والمعيار. كما أن الحياد في أوقات الصراع يحتاج إلى فهم دقيق. فالحياد قد يكون موقفًا أخلاقيًا حين يعني رفض الظلم من جميع الأطراف والاحتكام إلى معيار واحد، لكنه قد يتحول أحيانًا إلى غطاء للهروب من اتخاذ موقف عندما تكون الحقائق، في نظر صاحب الموقف، واضحة. لذلك لا ينبغي استعمال كلمة الحياد لتبرير الازدواجية أو السكوت الانتقائي، كما لا ينبغي أيضًا تحويل كل من يخالفنا إلى خصم أو متهم. فالعدالة في الحكم تقتضي التمييز بين الاختلاف والتبعية، وبين النقد والعداء، وبين الحياد الحقيقي والحياد الذي يخفي انحيازًا غير معلن. وتزداد خطورة المسألة عندما تصبح المفردات والمفاهيم التي يروّجها الخصم جزءًا من الخطاب الداخلي من دون وعي بمصادرها وأهدافها. عندها تنتقل المواجهة من ساحات السياسة والسلاح إلى ساحات الإدراك والوعي. فالمصطلحات ليست بريئة دائمًا، واختيار الكلمات قد يحدد الزاوية التي يرى منها الجمهور الحدث. ولهذا يصبح من الضروري فحص الروايات قبل ترديدها، والتأكد من الأخبار قبل نشرها، وعدم تحويل المنابر الداخلية إلى صدى آلي للدعاية الخارجية، أيًا كان مصدرها. إن معيار الموقف الواعي لا يكون بالانفعال، ولا بالولاء الأعمى، ولا بالعداء المطلق، وإنما بامتلاك القدرة على التمييز، ومراجعة المعلومات، وقياس النتائج. فمن حق الإنسان أن ينتقد، ومن حقه أن يؤيد، لكن مسؤوليته تبدأ عندما تتحول كلماته إلى جزء من معركة عامة تؤثر في المجتمع ووعيه. وحينها يصبح السؤال المشروع: هل يخدم هذا الخطاب الحقيقة فعلًا، أم أنه يعيد إنتاج رواية معدة سلفًا؟ وهل ينطلق صاحبه من مبادئ ثابتة، أم يغير معاييره بحسب هوية الطرف الذي يتحدث عنه؟ ومن المنظور الأخلاقي والديني، فإن المسؤولية لا تتوقف عند حدود القول، لأن الإنسان مسؤول عن أثر كلمته حين يعلم أنها قد تُستخدم لتزييف الحقائق أو تبرير الظلم. ولذلك فإن التثبت، والإنصاف، وعدم الانجرار وراء الشائعات، ليست مجرد قواعد مهنية في الإعلام، بل قيم تحفظ المجتمع من أن يتحول اختلافه الداخلي إلى منفذ تستثمره القوى المتصارعة لمصالحها. وحين يغيب هذا الوعي، يصبح التضليل أكثر قدرة على النفاذ، ويصبح الخلاف نفسه وسيلة لتفكيك الموقف العام وإضعاف القدرة على التمييز. والأيام، في نهاية المطاف، تكشف كثيرًا مما تعجز الشعارات عن إخفائه. فقد ينجح بعضهم لفترة في تزييف صورته أو تغليف موقفه بعبارات براقة، لكن تراكم الأحداث يوضح الاتجاه الحقيقي لكل خطاب. وعندما تتكرر المواقف في خط واحد، ويصبح الفرح بانتصار طرف والحزن لنجاح طرف آخر قاعدة ثابتة، فإن الصورة تصبح أكثر وضوحًا أمام الناس. لذلك، فإن التبعية الحقيقية ليست مجرد كلمة تُقال في الخصومات، بل حالة تُقاس بالسلوك والنتائج. ومن يجعل نفسه أداة لترديد خطاب الباطل، وهو يعلم أو لا يعلم، يتحمل مسؤولية ما يساهم في نشره. أما من يريد أن يكون مستقلًا حقًا، فعليه أن يمتلك معيارًا واحدًا للحق والباطل، وأن يزن المواقف بالوقائع لا بالأهواء، وأن يدرك أن الكلمة أمانة، وأن التاريخ لا يحفظ الشعارات بقدر ما يحفظ المواقف والآثار. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن «الذيل» بالمعنى السياسي ليس كل من خالفنا أو انتقدنا، بل من فقد استقلاله في التفكير، وأصبح يفرح أهل الباطل بقوله وفعله، ويمنح رواياتهم قوة وانتشارًا، ويكرر خطابهم حتى يتحول إلى جزء من أدواتهم. أما الإنسان الحر، فهو الذي يختلف حين يرى سببًا للاختلاف، ويؤيد حين يرى الحق في التأييد، ولا يسمح لعداء أو ولاء أن يسلبه قدرته على التفكير والحكم بميزان واحد.

أين موقع الحامل الاجتماعي النهضوي في مجتمعاتنا العربية؟

قراءة تحليلية في أزمة الفاعل الاجتماعي القادر على قيادة النهضة

د. عدنان عويد

1) ما هو الحامل الاجتماعي؟

هو القوى الاجتماعية المؤهلة لقيادة الدولة والمجتمع وتحقيق مشروع التحرر والنهضة.

2) الواقع العربي VS النموذج الأوروبي

الواقع العربي	النموذج الأوروبي
غياب حامل اجتماعي ناضج	الطبقة الثالثة/البرجوازية
صعود نخب متفرقة	مواجهة الاستبداد: الكنيسة + النبلاء + الملك
هيمنة العسكرة والأيديولوجيا	نشر الفكر التنويري
ضعف المشروع النهضوي الجامع	الحرية والعدالة والمساواة
	صعود المواطنة ودولة القانون

3) من مثل الحامل النهضوي عربياً؟

نخب لعبت الدور منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم، لكنها لم تنتمِ إلى بنية طبقية أو مشروع موحد.

4) أين تكمن الأزمة؟

- شعارات براقة مبتورة عن الواقع.
- الصراع بين النخب.
- اختلاف المناهج والطموحات.
- غياب رؤية حضارية مشتركة.
- غياب كتلة تاريخية جامعة.

5) نتائج الأزمة

تعثر الإصلاح ← إعادة إنتاج الانقسام ← إضعاف إرادة التغيير ← عرقلة حركة التحرر والنهضة العربية

6) ما الشروط المطلوبة لظهور الحامل النهضوي؟

01. بناء كتلة تاريخية جامعة.
02. ربط الوعي بالمؤسسات والمصالح المشتركة.
03. مشروع وطني طويل الأمد.
04. تحويل التنوع الاجتماعي إلى قوة منتجة.
05. توحيد الرؤية والممارسة النهضوية.

الخلاصة

مأزق النهضة العربية لا يرتبط بغياب نخبة فقط، بل بغياب حامل اجتماعي موحّد يمتلك رؤية ومؤسسات ومشروعا تاريخيا قادرا على قيادة التغيير.

أين موقع الحامل الاجتماعي النهضوي في مجتمعاتنا العربية؟

د. عدنان عويد

يُقصد بـ**«الحامل الاجتماعي»** تلك القوى الاجتماعية المؤهلة تاريخياً وفكرياً لقيادة الدولة والمجتمع، وحمل مشروع التحرر والنهضة، وتحويل الأفكار العامة إلى مؤسسات وسياسات وممارسات قابلة للاستمرار. والحامل الاجتماعي لا يكون بالضرورة طبقة واحدة بالمعنى الاقتصادي الصارم، لكنه غالباً ما يتشكل من قوى تمتلك مصالح مشتركة، ووعياً بذاتها، وقدرة على التنظيم والتأثير في بنية الدولة والمجتمع. وفي التجربة الأوروبية، مثّلت «الطبقة الثالثة»، ولا سيما البرجوازية الصاعدة، أحد أبرز الحوامل الاجتماعية للتحول التاريخي. فقد أسهمت، إلى جانب قوى فكرية واجتماعية أخرى، في تقويض البنى الاستبدادية والإقطاعية التي تمثلت في تحالف الملك والنبلاء والكنيسة، وساعدت على نشر الفكر التنويري الذي رفع شعارات الحرية والعدالة والمساواة. ولم يكن هذا التحول سياسياً فقط، بل ترافق مع ثورات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية غيّرت قوى الإنتاج وعلاقاتها التقليدية، وأعادت تشكيل البناء الفكري والقانوني للمجتمع. وبهذا المعنى، لم يعد الفرد في الدولة الحديثة تابعاً لمكانته الموروثة في السلم الاجتماعي، بل بدأ يُنظر إليه، من حيث المبدأ، بوصفه مواطناً له حقوق وواجبات أمام قانون يفترض فيه أن يكون عاماً ومجرداً. وهكذا أخذ مبدأ المواطنة ودولة القانون يحل تدريجياً محل القيم السياسية القديمة القائمة على الامتيازات الوراثية والتراتبية الاجتماعية. غير أن هذه الصورة لا ينبغي أن تُقرأ قراءة مثالية. فالبرجوازية الأوروبية، بعد أن أصبحت قوة مهيمنة في الدولة والاقتصاد، عملت في مراحل متعددة على حماية مصالحها الطبقية، واستخدمت أجهزة الدولة وقوانينها بما يخدم تلك المصالح، كما ارتبط صعودها لاحقاً بالتوسع الاستعماري واستغلال شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لكن ذلك لا يلغي دورها التاريخي في نقل مجتمعاتها من بنى سياسية واجتماعية قديمة إلى فضاءات جديدة من الإنتاج والقانون والمواطنة والعقلانية السياسية. إذا انتقلنا إلى مجتمعاتنا العربية، سنجد أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن حاملاً اجتماعياً متماسكاً يمتلك وعياً تاريخياً بذاته ومشروعاً نهضوياً واضحاً، لم يتشكل بصورة ناضجة ومستقرة حتى اليوم. وما ظهر في مراحل مختلفة كان في الغالب مجموعات ونخباً اجتماعية متناثرة، عسكرية أو مدنية، استطاعت بفعل ظروف موضوعية وذاتية معينة الوصول إلى مواقع السلطة أو التأثير، من دون أن تمثل بالضرورة كتلة اجتماعية متجانسة تحمل مشروعاً تاريخياً موحداً. وقد لعب التعليم الحديث، والمؤسسة العسكرية، والأيديولوجيات القومية واليسارية والإسلامية، إلى جانب أجهزة الدولة الناشئة، دوراً كبيراً في تكوين هذه النخب. ولذلك أصبح الضباط، ورجال الدين، والمثقفون، وأصحاب الشهادات العليا، والموظفون والمتعلمون في قطاعات الدولة، جزءاً مهماً من القوى التي تصدرت مشروعات الإصلاح والتحرر والنهضة منذ القرن التاسع عشر وحتى العقود المعاصرة. ولا يمكن فصل هذا التعثر عن طبيعة تشكل الدولة العربية الحديثة نفسها؛ إذ نشأت كثير من مؤسساتها في ظل إرث استعماري أو صراعات على الاستقلال وبناء السلطة المركزية، فغلب على عدد منها هاجس تثبيت الدولة قبل بناء المجتمع السياسي الحديث. ونتيجة لذلك، توسعت أجهزة الإدارة والأمن أسرع من تطور المجتمع المدني والمؤسسات التمثيلية، وأصبحت الدولة، في حالات كثيرة، المصدر الأكبر للوظيفة والثروة والنفوذ، الأمر الذي أضعف استقلال القوى الاجتماعية وقدرتها على إنتاج مشروع نهضوي خارج إطار السلطة. إلا أن هذه النخب عانت من إشكال عميق؛ فهي لم تنتمِ إلى بنية طبقية واحدة، ولم تتفق على مشروع سياسي وفكري جامع. فمنها من رأى النهضة في الدولة المركزية القوية، ومنها من ربطها بالوحدة القومية، ومنها من جعلها في العدالة الاجتماعية، ومنها من وضع الإصلاح الديني أو العودة إلى الهوية في مركز مشروعه. ومع تعدد المرجعيات والمصالح، تحولت الاختلافات الفكرية في كثير من الأحيان إلى صراعات سياسية حادة، بدلاً من أن تصبح مصدراً للتكامل والتعدد الخلاق. ومن هنا يمكن القول إن أزمة الحامل الاجتماعي للنهضة العربية لا تُختزل في غياب طبقة بعينها، كأن نبحث عن نسخة عربية مطابقة للبرجوازية الأوروبية. فالمجتمعات لا تتكرر بالطريقة نفسها، ولا يمكن استنساخ المسارات التاريخية من بيئة إلى أخرى. إن جوهر الأزمة يكمن في تعثر تشكل «كتلة تاريخية» قادرة على الجمع بين القوى المنتجة، والنخب الفكرية، والطبقات الوسطى، والشباب، والمؤسسات المدنية، وأصحاب المصالح الاقتصادية المشروعة، ضمن رؤية حضارية مشتركة تتجاوز الانقسام الطائفي والعشائري والمناطقي والحزبي الضيق. فالنهضة لا تصنعها نخبة معزولة مهما بلغ وعيها، كما لا تصنعها الجماهير من دون تنظيم ورؤية ومؤسسات. إنها نتيجة تفاعل خلاق بين الوعي الاجتماعي والمصلحة العامة والقدرة المؤسسية. وحين تتوافر هذه العناصر، يتحول الفكر من شعارات إلى برامج، وتتحول الرغبة في الإصلاح إلى قوة سياسية واجتماعية قادرة على تعديل القوانين، وإعادة بناء المؤسسات، وتغيير علاقة الفرد بالدولة والمجتمع. أما عندما يغيب هذا التفاعل، فإن المشروعات الإصلاحية تبقى فردية وموسمية، مرتبطة بأشخاص أو جماعات صغيرة، ثم تتراجع بانسحابهم أو هزيمتهم. وفي المقابل تستمر البنى التقليدية في إعادة إنتاج نفسها، فتستعيد العصبيات الأولية نفوذها، وتتقدم الولاءات الفرعية على مفهوم المواطنة، ويصبح الوصول إلى الدولة وسيلة لتقاسم النفوذ والمصالح بدلاً من أن يكون وسيلة لبناء المجال العام. ولذلك فإن أحد أهم أسباب تعثر النهضة العربية هو أن كثيراً من النخب حملت شعارات أكبر من قدرتها الاجتماعية والتنظيمية على تحقيقها. فقد رفعت شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية والديمقراطية والعدالة والإصلاح، لكنها لم تنجح دائماً في تحويل هذه المفاهيم إلى مؤسسات مستقرة وعلاقات اجتماعية جديدة. وفي أحيان كثيرة بقي الشعار منفصلاً عن الواقع، فتحول إلى أداة تعبئة مؤقتة أو شرعية سياسية، لا إلى برنامج تاريخي قابل للتطبيق. كما أدى غياب المشروع الجامع إلى تنافس النخب على السلطة أكثر من تنافسها على بناء الدولة. وكلما تعمق هذا الصراع، ضعفت الثقة بينها وبين المجتمع، وتراجع دور المعرفة والخبرة لمصلحة الولاء والتنظيم والقدرة على السيطرة. وهكذا دخلت أجزاء واسعة من العالم العربي في حلقة متكررة: نخب تعد بالتغيير، ثم تصل إلى السلطة من دون قاعدة اجتماعية متماسكة أو مؤسسات قوية، فتضطر إلى الاعتماد على الدولة وأجهزتها لإدامة وجودها، ثم تتحول الدولة نفسها إلى جزء من الأزمة. إن تجاوز هذه المعضلة يحتاج اليوم إلى تصور جديد للحامل الاجتماعي النهضوي. فالمطلوب ليس البحث عن طبقة «منقذة»، ولا انتظار نخبة استثنائية تحمل وحدها عبء التاريخ، بل بناء تحالف اجتماعي واسع حول قيم واضحة: المواطنة، ودولة القانون، والتعليم الحديث، والاقتصاد المنتج، والاستقلال المؤسسي، والعدالة الاجتماعية، واحترام التعددية. هذا الحامل الجديد لا يمكن أن يولد بقرار سياسي، وإنما يتشكل عبر تراكم طويل من التعليم والتنظيم المدني، وتوسيع الطبقة الوسطى، وإطلاق الاقتصاد المنتج، وحماية حرية التفكير، وربط المعرفة بصناعة القرار. وعندما تتقاطع مصالح القوى الاجتماعية المختلفة حول دولة عادلة، وقانون واحد، وفرص متكافئة، يصبح من الممكن تحويل التنوع من مصدر للصراع إلى مصدر للقوة. إن أزمة النهضة العربية، في جوهرها، ليست أزمة أفكار فقط؛ فالأفكار موجودة، والمفكرون موجودون، والتجارب العالمية متاحة. إنما الأزمة في غياب القوة الاجتماعية المنظمة القادرة على حمل هذه الأفكار وتحويلها إلى واقع. ومن هنا تبدأ المسألة: من يصنع النهضة؟ ومن يحمل مشروعها؟ وكيف تتحول الرؤية من نصوص وخطابات إلى مؤسسات ومصالح مشتركة وإرادة اجتماعية مستدامة؟ حين نجد جواباً عملياً عن هذه الأسئلة، يمكن أن نتحدث بجدية عن بداية نهضة عربية جديدة.

خواطر استراتيجية

خاطرة رقم (٧ / ٢٠٢٦)

وحدة الحال بين الاستعمار وقانون الغاب

عمر حلمي الغول

من نافل القول، لا يمكن وجود قانون مستقل في مطلق دولة استعمارية، فالقانون جزء لا يتجزأ من منظومة الدولة القائمة بالاحتلال لأرض وشعب آخر، ولا يمكن الفصل بين الدولة الاستعمارية وقوانينها ومحاكمها بمختلف مسمياتها ومهامها، وهما وجهان لعملة واحدة، لأن القانون والقضاء في خدمة وتنفيذ سياسات وبرامج المَشاريع الاستعمارية، ويستهدف مصالح وحقوق الشعب الواقع تحت نير الاستعمار.

جلسة المحكمة العليا الإسرائيلية

- عقدت في ٣ آب / أغسطس ٢٠٢٦ للنظر في الالتماس ضد قانونين يستهدفان تقويض الأونروا.
- تبنت المحكمة موقف الدولة الإسرائيلية الداعي لإنهاء عمل الوكالة.
- استندت إلى مزاعم "مسؤولية إسرائيل التقديم الخدمات في القدس الشرقية"
- وأوصت طاقم الدفاع بسحب الالتماس.
- تجاهلت الانتهاكات الجسيمة بحق مئات آلآلاف من اللاجئين في الضفة وغزة.

إسرائيل: أداة استعمارية لا دولة ديمقراطية

- إسرائيل تشكلت من رحم الإرهاب والحروب والعنصرية النازية.
- بنيت قاعدتها الاجتماعية من مجموعات بشرية من مرتزقة القبيلة الثالثة عشر – الخزر.
- هي قاعدة ارتكاز لخدمة المصالح الإمبريالية، وليست دولة ديمقراطية.
- تحكمها عقلية العصابة وقانون الغاب، ويطال جورها مجتمعها المرتزق أيضاً.

الأدلة على الانحياز لقانون الغاب

افترضت المحكمة صلاحيات إسرائيل دون فحص أو مساءلة قانونية.

تجاهلت الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز / يوليو ٢٠٢٤).

ركزت على القدس الشرقية أغفلت دور الأونروا في ياقي أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

شاركت شخصيات متطرفة في المحكمة وعرقلت طاقم الدفاع وحضت داخل أروقتها.

تعليق د. سهاد بشارة – مركز عدالة

"ما شهدناه اليوم يؤكد أن المحكمة لا ترى اللاجئين الفلسطينيين، ولا تعترف بحقوقهم القانونية. تبنت المحكمة إطار الدولة، متجاهلة الحقوق، ومنحت السياسات الهادفة إلى تقويض وتصفية حقوق اللاجئين غطاءً كاملاً."

الاعتداءات الإسرائيلية على الأونروا

- اقتحام المقر الرئيسي للوكالة في حي الشيخ جراح بالقدس وتخريب داخله.
- اقتحام مركز قلنديا للتدريب المهني واحتجاز الطلاب والموظفين.
- قطع الكهرباء والمياه والاتصالات عن العديد من منشآت الأونروا.
- كل ذلك جزء من سياسة ممنهجة لتقويض الوكالة وطمس قضية اللاجئين.

الخلاصة

ما فعلته المحكمة العليا الإسرائيلية يعكس وحدة الحال بين الاستعمار وقانون الغاب، فهي لا تُعد قضاءً نزيهاً بل أداة لتشريع جرائم الاحتلال وتغطيتها. وهي جزء من مشروع استعماري عنصري يهدف إلى تصفية حقوق الشعب الفلسطيني وطمس قضيتهم العادلة.

السيادة لا تتجزأ، والدم العراقي واحد، والكرامة لا تقبل المساومة .

وحدة الحال بين الاستعمار وقانون الغاب

عمر حلمي الغول

من نافل القول إن القانون في الدولة الاستعمارية لا يعمل في فراغ، ولا يمكن النظر إليه بوصفه منظومة مستقلة تماماً عن طبيعة المشروع السياسي الذي ينتمي إليه. فحين تقوم دولة على احتلال أرض شعب آخر وإخضاعه بالقوة، تصبح مؤسساتها التشريعية والقضائية، بدرجات متفاوتة، جزءاً من البنية التي تدير واقع الاحتلال وتحمي مصالحه. ومن ثم لا يمكن فصل التشريع عن السياسة، ولا القضاء عن السياق الذي تُمارس فيه السلطة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحقوق الشعب الواقع تحت الاحتلال، وحقه في الأرض والحرية والكرامة وتقرير المصير. وقد تصدر عن محاكم الدولة القائمة بالاحتلال أحكام محدودة تبدو في ظاهرها منصفة في قضايا جزئية أو هامشية، لكن مثل هذه الأحكام لا تكفي وحدها لتغيير طبيعة المنظومة القانونية إذا ظل الإطار العام قائماً على تكريس السيطرة وشرعنة التمييز وتوفير الغطاء لممارسات الاحتلال. فالديمقراطية لا تُقاس فقط بوجود انتخابات وبرلمان ومحاكم، وإنما أيضاً بمدى احترام حقوق الإنسان والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن الصعب الجمع بين ادعاء الديمقراطية وبين استمرار إخضاع شعب آخر لمنظومة احتلال واستيطان وحرمان ممنهج من الحقوق الأساسية. ومن هذه الزاوية ينبغي قراءة التجربة الإسرائيلية. فقد قامت إسرائيل عام ١٩٤٨ في سياق صراع دموي واسع رافقه اقتلاع جماعي للفلسطينيين من مدنهم وقراهم، ثم توسعت سيطرتها عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة وأراضٍ عربية أخرى. ومنذ ذلك الحين ظل القانون أحد الميادين الأساسية التي يُدار من خلالها الصراع على الأرض والسكان والحقوق، فيما استُخدمت التشريعات والأوامر والقرارات الإدارية لتثبيت وقائع سياسية وأمنية تتصل بالمشروع الاستيطاني وبموازين القوة القائمة. وإذا كان الخطاب الرسمي الإسرائيلي يصر على تقديم الدولة باعتبارها «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة»، فإن هذا الوصف يصطدم بتناقضات عميقة عندما يُقاس بمصير الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وبالتمييز الذي كرسته تشريعات وممارسات متعددة. كما أن الصراع الداخلي الذي شهدته إسرائيل منذ تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو أواخر عام ٢٠٢٢ حول ما عُرف بخطة «الإصلاح القضائي» أو «الانقلاب القضائي» كشف بدوره أن العلاقة بين السلطة السياسية والقضاء ليست بعيدة عن صراع النفوذ وطبيعة المشروع الحاكم. ويقدم ملف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» مثالاً بالغ الدلالة. ففي يوم الاثنين ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٦، عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية جلسة للنظر في الالتماس الذي قدمه مركزا «عدالة» و«غيشا-مسلك» باسم لاجئين فلسطينيين، للطعن في قانونين أقرهما الكنيست في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، إضافة إلى تعديل تشريعي أُقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تستهدف جميعها تقييد عمل الوكالة وتقويض قدرتها على مواصلة مهامها. وقد جاءت الجلسة بعد أكثر من عام ونصف على تقديم الالتماس في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، وبعد تأجيلات متكررة، بينما استمر تنفيذ الإجراءات محل الطعن. وتشمل التشريعات إنهاء إطار التعاون الرسمي مع «الأونروا»، ومنع التواصل والتنسيق معها من قبل جهات إسرائيلية، وحظر أنشطتها في المناطق التي تعتبرها إسرائيل خاضعة لسيادتها، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، إضافة إلى تعديل لاحق يطال الخدمات الأساسية المقدمة لمنشآت الوكالة وامتيازاتها وحصاناتها. وهنا لا يتعلق الأمر بمؤسسة خدماتية عادية، بل بوكالة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، وترتبط مهمتها تاريخياً بقضية اللاجئين الفلسطينيين وما ترتب على نكبتهم من أوضاع إنسانية وقانونية وسياسية مستمرة. وخلال جلسة المحكمة، تمحورت المناقشات، وفق ما نشره مركز «عدالة»، حول موقف الدولة القائل إنها تتحمل مسؤولية تقديم الخدمات في القدس الشرقية، وأن في الإمكان الاستعاضة عن «الأونروا» بجهات أخرى. وبدلاً من وضع الآثار الواقعة على اللاجئين في صلب الفحص القضائي، انصرف جانب مهم من النقاش إلى صلاحيات الدولة وإمكان إيجاد بدائل للوكالة، وانتهت المحكمة إلى اقتراح سحب الالتماس. ومن منظور مقدميه، مثّل ذلك تبنياً عملياً للإطار الذي طرحته الدولة، وتهميشاً للأسئلة المتعلقة بحقوق اللاجئين وبالتزامات القوة القائمة بالاحتلال. ويكتسب هذا المسار أهمية أكبر إذا قورن بالموقف القانوني الدولي. ففي رأيها الاستشاري الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ بشأن التزامات إسرائيل تجاه وجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تناولت محكمة العدل الدولية بصورة مباشرة الالتزامات المتعلقة بعمل المؤسسات الأممية، وهو ما استند إليه مقدمو الالتماس في تحديث طعنهم أمام المحكمة الإسرائيلية. أما الرأي الاستشاري الصادر في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٤، فقد أكد بصورة أوسع عدم مشروعية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وما يترتب على ذلك من التزامات قانونية. ولا يمكن فصل المسار القضائي عن الوقائع الميدانية. فقد شهد عام ٢٠٢٦ إجراءات استهدفت منشآت تابعة لـ«الأونروا» في القدس، بينها اقتحام مقر الوكالة في حي الشيخ جراح وأعمال هدم داخله، إلى جانب إجراءات تتعلق بإغلاق مرافق وقطع خدمات أساسية، كما شهد مركز قلنديا للتدريب المهني اقتحاماً واحتجازاً لطلاب وموظفين. وهذه الوقائع تجعل المسألة أبعد من خلاف إداري حول جهة تقدم خدمة؛ إذ تمس بصورة مباشرة شبكة التعليم والصحة والإغاثة التي يعتمد عليها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين. كما شهدت جلسة ٣ آب أجواء مشحونة وحضوراً سياسياً لافتاً، من بينهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير وعضوة الكنيست تالي غوتليف، ووقعت مشادات لفظية مع أحد محامي مركز «عدالة». ولا يمكن التعامل مع مثل هذا المشهد باعتباره تفصيلاً شكلياً، لأنه يعكس حجم التداخل بين الصراع السياسي والإجراءات القضائية في قضية ذات أبعاد إنسانية وقانونية شديدة الحساسية. إن جوهر القضية لا يتعلق بـ«الأونروا» وحدها، بل بمحاولة إعادة تعريف قضية اللاجئين نفسها وتجريدها من بعدها التاريخي والقانوني. فالوكالة ليست بديلاً عن الحل السياسي، لكنها تبقى شاهداً مؤسسياً دولياً على وجود قضية لاجئين لم تُحل بعد. ولذلك فإن تفكيكها أو منعها من أداء وظائفها لا يلغي الحقوق التي نشأت بسببها، ولا يمحو حق اللاجئين في أن تُبحث قضيتهم وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. إن ما جرى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية يقدم نموذجاً واضحاً للعلاقة المعقدة بين القضاء ومشروع الدولة في سياق الاحتلال. فحين يُختزل النقاش في صلاحيات السلطة، بينما تُدفع حقوق السكان الخاضعين للاحتلال إلى الهامش، يصبح القانون أداة لإدارة الواقع القائم بدلاً من مساءلته. وهنا تكمن المعضلة الأساسية: لا يمكن للقضاء أن يكتسب شرعية أخلاقية كاملة إذا تجاهل البنية التي تنتج الانتهاك، ولا يمكن للديمقراطية أن تكتمل بينما تُحرم جماعة بشرية كاملة من حقوقها الأساسية. ولهذا فإن القضية أبعد من قرار قضائي أو التماس يمكن سحبه أو رفضه؛ إنها جزء من صراع طويل على الذاكرة والحق والهوية والوجود. وسيظل معيار العدالة الحقيقي هو قدرة القانون على حماية الإنسان من سلطة القوة، لا قدرته على منح القوة غطاءً قانونياً. وما دامت حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقوق اللاجئين، معلقة بلا حل عادل، فسيبقى السؤال قائماً حول وظيفة القضاء في منظومة الاحتلال: هل يحد من سلطة المشروع الاستعماري، أم يتحول إلى أحد أدوات تثبيته وشرعنته؟ وفي النهاية، لا تُقاس قيمة المحكمة بما تمنحه للسلطة من صلاحيات، بل بقدرتها على إخضاع تلك السلطة للقانون عندما تمس حياة الناس وحقوقهم وكرامتهم.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس